کتابخانه، موزه و مرکز اسناد مجلس شورای اسلامی
[illegible]

بازدید شد
۱۳۸۱

م.ک.م.ش.ا
اسکن شد
تاریخ:

کتابخانهٔ مجلس شورای ملی
مؤسسهٔ ۱۳۰۲

اسم کتاب الرشاد
مؤلف سعد بن عمر تفتازانی
موضوع تالیف نحو

شمارهٔ دفتر ۲۹۲۲
۳۱۳

بازدید شد

کتاب ارشاد در نحو   شرح ارشاد

وهي ح

وأي للإثبات بعد الاستفهام وأجل وجير وإنّ لتصديق الخبر والهمزة للاستفهام

ولو للشرط في الماضي وأمّا للتفصيل ويلزمها الفاء والتنوين للتمكن والتنكير

والعوض والنون الثقيلة والخفيفة في الفعل للتأكيد والله أعلم وأحكم

تم في ٢٨ شهر ربيع الآخر سنه ٨٩٩

الخ ... عن القاعدة الكلية

كتابخانه مجلس شوراى ملى

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

نحوك تصريف النواظر الناظرة، وشطرك توجيه الوجوه الناضرة، يا من حقق
الكلمة الحسنى بكلامه، واكمل لنا ديننا بفضله وانعامه، فنحمده في الاولى والآخرة
ونشكره على نعمه الباهرة الزاهرة، ونصلي على رسوله محمد المرفوع لواء رفعته
بتظاهر المعجزات، المنصوب اساس نبوته على الآيات البينات المجرور
رداء رسالته على اعناق السموات، المضموم علو مرتبته شرف المعراج
والمقامات، المفتوح عليه ابواب الرواية والدرايات، المكسور بظهور
دينه ظهور الكفرة والعصاة، وعلى الائمة من آله الخيرة الكرام البررة ما
تقابلت الاسماء والافعال وتداولت الحروف المستقبل للحال اما بعد

يقول

فيقول الفقير الى الله الغني محمد بن شريف الحسيني اصلح الله حاله ونور بحقايق
معرفته باله ان مختصر الارشاد الهادي نحو الرشاد المنسوب الى المولى الفاضل
سيبويه الثاني جامع المعاني المدعو بسعد التفتازاني سقى الله ثراه وجعل
بحابح الجنة مثواه قد فصل فيه من لباب الاعراب لبه وركب في طبايع
ذوي الالباب حبه يحتوي على امهات الغرر النحوية رامزا الى دقايقها و
ينطوي على مهمات الدرر الاعرابية ملوحا الى حقايقها بتقرير وصيف وتحرير
لطيف فحداني ذلك الى ان اشرحه شرحا متينا وافتح مغالق ابوابه
فتحا مبينا ابين فيه الفاظه ومعانيه وامهد قواعد النحو ومبانيه وسميته
بالرشاد في شرح الارشاد وسالت الله ان ينفع به المسترشدين و

2

بحمله نافعا لى يوم الدين وما انا افيض فى المقصود متوكلا على الصمد المعبود

الشرح

الحمد افتتح بالتحميد بعد التيمن بالتسمية شكرا على توفيق عمل هذا الكتاب

وعلى غيره من الآلاء فى كل باب وفيه مع ذلك موافقة القرآن وامتثال

السنة واقتفاء الائمة والحمد هو الوصف بالكمال على قصد الاجلال والمدح

اى اتباع

على الموصوف وكذا يدل

وعليه ظاهر الكشاف وجعله الامام الرازى رحمه الله اعم منه مطلقا فقيد

حيث قال الحمد والمدح اخوان فانه ظاهر فى الترادف

وان امكن حمله على غيره بدليل انهم يقولون مدحت اللؤلؤة على صفائها

الكمال بالاختيارى واما الشكر فهو اعم منه من وجه واللام للجنس لانه اظهر معانيها

فى تعريف الحمد لان المدح هو الثناء على الجميل مطلقا منه

وهو قول صاحب الكشاف فيه او للاستغراق وهو قول صاحب المفتاح فيه و

اى قال فى المفتاح

مآل قوليهما واحد لمكان لام الاختصاص فى الكلام مع تلازم الاختصاصين

لوجود

اى فى قوله

فى نفس الامر **الله** اسم للذات المتصف بجميع الكمالات الممكنة فى نفسها وهو

كما يدل على الذات المسمى وكذلك يدل على هذا المعنى اعنى اتصافه بما ذكرنا

لكن الاولى وضعية صرفة والثانية عقلية من قبيل دلالة حاتم على الجود

وكهذا يؤثر على ساير اسمائه تعالى وبهذا يحصل فى الكلام بناء الحكم على الوصف

الرحيم وحسن كالعليم

المناسب اشعارا بالعلية على نحو اكرم العالم ثم لما انبا عن اوصافه

الكمالية جملة فى ضمن ذكر علمه الخاص اخذ يفصل بعض كمالاته الافضالية

يعنى الله

فى مقام التحميد شكرا له فقال **الذى جعل** اى صير وهو احد الوجوه الخمسة

فى استعمالاته **بكلمة** اراد بها كلامه تعالى بتمامه كما يقال كلمة الحويدرة لقصيدته

مع ان المشهور فى التعبير عن القرآن هو لفظ الكلام دون ابنيته

تنبيها على شدة التيام اجزائها كانها كلها كلمة واحدة وفى اختيار الكلمة

على الكلام اشعار بان المراد بكلامه تعالى هو الالفاظ الدالة على المعنى القائم

بنائه وبانها بالنسبة اليه بمنزلة كلمة واحدة اى هى امر وحدانى ثابت
من الازل الى الابد كالعلم والقدرة وساير صفاته الذاتية على ما استقر
عليه راى المحققة من الاشاعرة **علم الاعراب** يريد به النحو سمى به وان
كان باحثا من الاعراب والبناء جميعا لكون الاعراب اشرف و
هذا كما يقال كتاب اعراب القرآن بازاره كتاب اعراب الفاتحة
قال الشيخ جار الله فى المفصل لانشاء كتاب فى الاعراب وقال
الشيخ ابو عمرو فى الشافية ان الحق بمقدمتى فى الاعراب وقال صاحب
اللباب من لباب الاعراب **مرفوع البناء** يريد به اعزازه
بسبب القرآن وهو من جلال النعم لما فيه من فهم معانى كلام الله و

رسوله على ان ساير العلوم الاسلامية مفتقر اليه اشد افتقار وابينه
واعلم انه شبهه اولا علم النحو بالمسكن من المبنيات فى شدة الاحتياج
فانه اول ما يشترى وآخر ما يباع فاثبت له البناء الذى هو من لوازم
المشبه به المتروك فيكون الاول استعارة بالكناية والثانى تخييلية
وذكر الرفعة ترشيحا ثم شبهه ثانيا بملك ذى لواء ياوى اليه ويهتدى به
فاثبت له نصب اللواء يقال فلان منصوب اللواء اى منصور ذو شوكة
فقال **منصوب اللواء** ثم شبهه ثالثا بشريف متبحر فاثبت له جر
الذيل فقال **مجرور ذيل الشرف** الاضافة الاولى للصفة الى موصوفها
والثانية من الاضافات اللبية **بجزم القضاء** اى بحكمه المجزوم

والباء متعلقة بجعل على السببية كما مرّ فى قوله بكلمة **فوق السماء** ر

ظرف لقوله مجرور وكان الحمد لله تعالى من المواجب كذلك الصلوة على

الرسول وآله وصحبه من اللوازم اذ منهم بلغ دين الاسلام الى كافة

الانام وقال تعالى ورفعنا لك ذكرك فلذلك يردفون التحميد

بالصلوة كما قال **والصلوة** هى من الله تعالى الرحمة ومن غيره طلبها اى

الرحمة من الله تعالى نازلة **على نبيه** فعيل بمعنى الفاعل من النباء

ايراد النزول اشارة الى ان القسمة فى الصلوة ثنائية وان كان المشهور ثلاثة منه

وهو الخبر وهو اعم من الرسول والرسول الاعم من اولى العزم **المبعوث**

ملتبسا **بمحاسن الافعال** اى الافعال الحسنة جمع حسن على خلاف

القياس كانه جمع محسن **المنعوت** اى الموصوف **بمحاسن الاسماء**

الباء

الباء صلة المنعوت والمحاسن جمع الاحسن كالافاضل والافضل و

المراد بالاسماء السمات ويجوز ان يراد بها اسماؤه علم فان له عدة

والسمات فى المعنى صفات منه

اسماء حسان ورد به الشرع **وعلى آله** اعاد الجار تقوية فى الدعاء لهم

والآل اصله اهل بدليل اهيل ولا يستعمل الا فى الاشراف يقال آل محمد

اشارة الى ان الشرف اعم من الحقيقى والصورى منه

وآل فرعون ولا يقال آل الحايك بل اهله **واصحابه** جمع صاحب وهو

كطاهر واطهار منه

المضموم

كل مسلم لقى رسول الله اى المنضم **الى حروف** جمع حرف وهو الطرف

سيوفهم فتح الارجاء جمع رجا بالقصر وهو الناحية والمراد بفتح الارجاء

فتح بلاد الكفار **وكسر الاعداء** اى هزمهم وقهرهم وفيه انهم كالكتب المسندة

اى فى اضافة الكسر الى الاعداء

ولعمرى لقد بالغ فى رعاية براعة الاستهلال من وجوه عدة كما لا يخفى

وبعد اى بعد الحمد والصلوة وسو من الغايات ولها احوال

احوال ثلث اضافتها وتركها مع جعلها منسية وهى معربة فيهما و

اى فى الحالتين

تركها مع كونها منوية وهى مبنية فيها لوضوح شبهها بالحروف حينئذ

اى فى الحالة الثالثة

فى الاحتياج فهذا اشارة الى المرتب المدون فى الخارج ان كان تاليف

الخطبة بعد الكتاب والا فالى المرتب الحاضر فى الذهن مختصر فى

علم النحو اى فى بيان مسايله وضبط ما لا بد منه فى ذلك وستعلم تعريف

النحو سميته بالارشاد لانه يرشد الطالبين الى صوب الصواب

الصوب الناحية

فى علم الاعراب والعدول اليه من المرشد مبالغة على نحو زيد عدل

وسالت الله تع من سالته الشئ لا من سالته عن الشئ ان ينفع

به الولد الاعز وكل من يحاول الرشاد يطلب السداد فى العربية وما

يريد ابنه محمد

توفيقى الا بالله التوفيق جعل الاسباب متوافقة اى وما كونى موفقا

لاصابة الحق فى هذا التاليف الا بمعونته وتاييده عليه لا على غيره التوكل

الاعتماد وبه لا بغيره الاعتضاد التقوى واليه التفويض فى كل

الامور انه بصير بالعباد عالم بظواهرهم وضمايرهم فيوفقهم على حسب

نياتهم وانما فصله لكونه استينافا واعلم بانه قد جرت عادة المصنفين

من ايمة التعاليم بان يذكروا قبل المقاصد طايفة من الكلام كتعريف

العلم الذى هم بصدده وبيان غايته وموضوعه الى ما ينساق اليه الحديث

تبصرة للمتعلم فى طلبها واعانة له فى تحصيلها فمن اجل ذلك صدر المص

المختصر بتعريف علم النحو على وجه يعلم منه غايته وبيان موضوعه من الكلمة

والكلام وتقسيمها الى ما ذكر من الاقسام فقال مقدمة اى

اشارة الى انها خبر محذوف المبتداء

هذه مقدمة وهى اسم فاعل من قدّم بمعنى تقدّم لازما مثل بيّن وتبيّن

بمعنى تبيّن وتنبّه م

وقيل متعدّيا لان معرفة هذه الامور المعبّر عنها بالمقدمة تجعل الشارع

على بصيرة فهى تقدّمه على اقرانه وردّ بظهور التكلّف فيه وقيل

هى بفتح الدال اسم مفعول من المتعدّى فان هذه المباحث قد جعلت

فى الوضع مقدّمة على غيرها وردّ بان صاحب الكشاف نصّ على ان

فتح الدال خلف من القول لكنه لم يبيّنه فى كلامه ولعله ان فى الفتح

ايهام ان تقدّم هذه المباحث انما هو بالجعل والاعتبار دون

الاستحقاق

الاستحقاق الذاتى وهو خلاف المقصود النحو فى اللغة القصد والطريق

ومنه سمّى هذا العلم به يأتى فى الروايات ان ابا الاسود الدؤلى

سمع قاريا يقرأ ان الله برئ من المشركين ورسوله بالجرّ فذهب الى

امير المؤمنين على عليه السلام وحدّثه بذلك فقال امير المؤمنين لمخالطة العجم و

قال اقسام الكلمة ثلثة اسم وفعل وحرف والاسم ما انبأ عن المسمّى

والفعل ما انبأ عن حركة المسمّى والحرف ما اوجد معنى فى غيره والفاعل

مرفوع وما سواه فرع عليه والمفعول منصوب وما سواه فرع عليه

والمضاف اليه مجرور وما سواه فرع عليه وقال يا ابا الاسود انحُ

هذا النحو اى اقصده وفى الاصطلاح معرفة بمنزلة الجنس يتناول

قصدك ومنها معنى النوع كقولك عندى ثلثة انحاء من الطعام اى انواع من الطعام ومنها معنى المقدار كقولك جاء الجيش نحو الف اى مقدار الف ومنها معنى الشبه والمثل كقولك مررت برجل نحوك اى شبهك ومنها معنى الصرف كقولك نحوت بصرى اليك اى صرفت بصرى اليك

سایر العلوم وباضافتها الی احوال اواخر الکلم خرج الجمیع سوی النحو و
بعض مباحث الصرف ما یتعلق باواخر الکلم وبقوله من جهة الاعراب
خرج ما بقی من الصرف فانطبق التعریف علیه مطردا ومنعکسا والمراد
(ای جامعا مانعا)
بالاحوال الامور العارضة لاواخر الکلم من الرفع والنصب والجر والجزم
(ای احوال اواخر الکلم)
والضم والفتح والکسر والسکون هذا تعریف النحو ویعلم منه غایته وهو
الاحتراز عن الخطاء فی الترکیب واما موضوعه فکما مر هو الکلمة و
الکلام لان مباحث النحو تنحصر فی کیفیة ترکیب الکلمات الثلث
لتحصیل الکلام وتأدیة اصل المرام وتلخیصه ان النحو باحث عن الکلمة
من حیث التحصیل وعن الکلام من حیث التحلیل الکلمة

من

من الکلم وهو فی اللغة الجرح وجه التسمیة انهما یؤثران فی النفس بتحصیل
معناهما فیها واستبعد هذا الاشتقاق واللام للجنس نحو الرجل خیر
من المرأة وحملها علی غیره مما یاباه مقام التعریف لما فیه من التعریض
لاحاطة الافراد فان قیل الجنس لاحتماله القلة والکثرة لا ینافی
تاء الوحدة لکن ما الفائدة فی ملاحظتها فی مقام التعریف قلنا فائدتها
التنبیه من اول الامر علی ان الکلمة لا تصدق علی افرادها الا بالوحدة
الصرفة دون الاجتماع فلا یقال للمجموع زید قائم مثلا انه کلمة لفظ
فی الاصل مصدر بمعنی الرمی مطلقا یقال لفظت الرحی الدقیق او
بمعنی الرمی من الفم یقال لفظ الکلام ولفظ بالکلام والمراد به

مسنا المفعول ای یتلفظ به حقیقة کزید او حکماً کالضمیر المستتر فانه من حیث
وقوعه محکوماً علیه وموکداً او معطوفاً علیه فی حکم الملفوظات الحقیقة واِنما
اختار اللفظ علی اللفظة وان کان خبراً عن مونث لانه مع کونه مصدراً
اخصر واعم [illegible] حرفاً واحداً او اکثر بخلاف اللفظة وان کان خبراً عن مونث
لانه مع کونه مصدراً اخصر واعم لتناوله حرفاً واحداً او اکثر بخلاف اللفظة
فانها لا یتناول الا نوعاً واحداً وحدانیاً او ثنائیاً او ثلاثیاً وهذا مع ظهور
فساده مجمل لا یشعر به علی ان المشهور فی المصدر بمعنی المفعول غیر المحدود
بالتاء واعلم ان اللفظ والقول والکلام کلها فی اللغة بمعنی واحد یطلق
علی کل حرف من حروف المبانی او من حروف المعانی وعلی اکثر منه

مفیداً

مفیداً کان او لا لکن القول اشتهر فی المفید والکلام فی المرکب من حرفین
فصاعداً واللفظ خاص بما یخرج من الفم من القول فلا یقال لفظ الله کما یقال
کلمة الله وکلامه کما لا یقال فی القرآن اسجاع بل فواصل **موضوع** الوضع
تعیین اللفظ لیدل علی المعنی بنفسه ای من غیر احتیاج الی القرینة کذا قال
صاحب المفتاح وغیره فان قیل فالمجازات والالفاظ المشترکة لا یکون
کلمات لاحتیاجها الی القرینة قلنا المجاز موضوع باعتبار وضعه الاصلی
الحقیقی واما المشترک فهو یدل بنفسه واحتیاجه الی القرینة للتعیین کما حقق فی
موضعه **مفرد** هو ما لا یقصد بجزئه المسموع المرتب دلالة علی جزء معناه حین هو
کذلک سواء کان لذلک المعنی جزء کمعنی ضرب او لا کمعنی الضرب ویندرج ای یندرج فی تقسیم المفرد اقسام

فيه نحو همزة الاستفهام وزيد وعبد الله وحيوان ناطق علمين فان قيل
ما الفرق بينهما قلنا المعنى غير مقصود في عبد الله والدلالة غير مقصودة
في حيوان ناطق فافترقا واعلم ان الافراد صفة للفظ بالذات
وللمعنى بالعرض يظهر ذلك بالتامل الصادق في حقيقتهما فجعله صفة
للفظ كما وقع في عبارته اولى من جعله صفة للمعنى كما وقع في عبارة ابن الحاجب
هذا مفهوم الحد واما احترازه فلفظ بمنزلة الجنس واحترز به عن الدوال
الاربع المشاركة للكلمة في الوضع والافراد والباقي كالفصل فالوضع يخرج
المهملات والمحرفات والالفاظ الدالة بالعقل او الطبع والافراد يخرج
المركبات نحو من زيد قايم وخمسة عشر فان قيل ذكر الجنس في الحد

9

انما

انما يكون لبيان اصل الذات وتعيين جنسه من بين الاجناس لا للاحتراز
به عن شيء فكيف يحترز باللفظ قلنا لا يحترز بالجنس اذا كان اعم
من الفصل مطلقا اما اذا كان اعم منه من وجه فيجوز الاحتراز به
وتحقيقه ان الجنس له جهتان حينئذ فبالنظر الى عمومه يفيد بيان
اصل الذات كما هو وظيفة الاجناس وبالنظر الى خصوصه يفيد الاحتراز
كما هو داب الفصول فان قيل فعلى هذا لا يتعين جنسية احدهما
ولا فصلية الآخر فكيف جعل اللفظ جنسا والباقي فصلا قلنا
لما كان اللفظ اظهر اوصاف الكلمة قدمه وجعله جنسا واعلم ان
هذا التعريف هو الحد المرضي عند الشيخ الرضي وهو صريح عبارته

وانواعها اسم وفعل وحرف اي الكلمة جنس تحتها حقايق

مختلفة هي انواعها فيكون تقسيم الكلي الى جزئياته لا الكل الى الاجزاء

(اي بهذا التقسيم)

فيصح اطلاق المقسم على كل من اقسامه وبهذا اندفع ما قد يقال فيما قيل

(اي بما ذكرنا من ان هذا التقسيم الكلي منه)

وهي اسم وفعل وحرف ونحوه من ان العطف بواو الجمع يقتضي

(على ما وقع في الكافية وغيره منه)

ان يكون الكلمة مجموع هذه الثلثة ولكونها انواعا متباينة الذوات

(اي لكون هذه الاقسام منه)

يكون من التقسيم الصحيح الى الاقسام الصحيحة وقد يذكر لهذا الانحصار

وجوه فمنها ان الكلمة موضوعة كما مر فيكون دالة لا محالة لكون

الوضع من اسباب الدلالة وح فنقول اما ان تدل على معنى غير مستقل

بالمفهومية اولا الاول الحرف لكن فان معناها الابتداء لكن لا مطلقا

بل من حيث انه آلة لملاحظة السير والبصرة وبهذا تفترق عن لفظ الابتداء

مع اشتراكهما في المعنى والثاني اما ان تدل على اقتران معناها باحد الازمنة

الثلثة اولا الاول الفعل والثاني الاسم ومنها ان الكلمة ان لم تصلح

ركنا للاسناد فهي حرف وان صلحت له فان قبلته بطرفيه فهي اسم والا

فهي فعل ومنها ان الكلمة اما ان تدل على اقتران حدث باحد الازمنة

اولا الاول هو الفعل والثاني اما ان يمسه الاعراب بوجه اولا الاول

هو الاسم والثاني هو الحرف ومن غرايبها ان اللفظ عبارة عن المعنى

وهو شيء يشترك فيه جميع الناس ومن معنى لا يمكن ان يعبر عنه بكلمة الا وجب

تلك الكلمة الى هذه الاضرب الثلثة فلذا انحصرت فيها وهذا وجه معقول

في غاية النفاسة وانما سمي الاسم اسما لانه علما على مسماه وعلى ما تحته من معناه

عطفه على ما تحته تفسيري منه

ولسموه على الفعل والحرف لاستغنائه عنهما واحتياجهما اليه وبعين

قدم عليهما في الوضع والفعل فعلا لانه يدل على الفعل الحقيقي الذي

هو المصدر تسمية للكل باسم جزئه والحرف حرفا لكونه على طرف من الكلام

والحرف في اللغة الطرف منه

فالاسم ما جاز ان يحدث عنه اخذ في بيان كل واحد من اقسام الكلمة

بعد تقسيمها اليها اي الاسم كلمة صح ان يخبر عنه ويحكم عليه وهذا اما يخص

اي صحة كونه مخبرا عنه

الاسم لوضع الفعل على ان يخبر به فلو اخبر عنه خرج عن وضعه واما الحرف فهو

في الطرف من نحو هذه الامور لما عرفت واعلم ان جواز الحديث من الخواص

الغير الشاملة لفقدانها في بعض الاسماء كاللازمة للاضافة وما قيل انها

في معنى ما يحدث عنه كاذا بمعنى الوقت فمردود بالتغاير بينهما بان اذا المستقبل

خاصة والوقت مطلق وتجوز عنوا مطية الكذب محمول على هذا اللفظ

جواب سوال مقدر

اذا قيل لهم آمنوا على هذا القول وتسمع بالمعيدي اما على حذف ان او على

تنزيل الفعل منزلة المصدر او يضاف اليه لمكان المضاف اليه في

المعنى محكوما عليه لم ينفع الا الاسم ولا ينتقض بنحو يوم ينفع الصادقين

وابنتك زمن الحجاج امير لانها في تاويل المصدر اي يوم نفع الصادقين

وزمن امارة الحجاج واعلم انه يخفف ايضا الاضافة بتقدير حرف

الجر لانها اما للتعريف او التخصيص وهما من خواص الاسم واما للتخفيف كما في

الاضافة اللفظية وهي فرع على المعنوية فلا يوجد الا حيث يوجد اصلها

١٢

او يدخله التنوين يعني ما عدا الترنم بقسميه وهو التمكن الدال على مكانة

الاسم في الاسمية والاعراب كزيد والتنكير الفارق بين المعرفة والنكرة

نحو صه وصهٍ وسيبويه وسيبويهٍ والعوض عن المضاف اليه في المضاف

كاذٍ اي اذ كان كذا والمقابلة في جمع المؤنث السالم المقابلة للنون في

مذكره كمسلمات في هذه الاقسام الاربعة مما يخص الاسم لامتناع المكانة

في الاسمية لغيره وعدم افتقار الفعل الى الفارق حيث كان نكرة ابدا

وامتناع اضافة وجمعه او حرف الجر وانما اختصت الحروف الجارة بالاسم

لوضعها للافضاء بمعاني الافعال التي لا تتعدى بنفسها الى الاسماء فلا جرم

اي لايصال معاني الافعال

امتنع دخولها الا على الاسم بعد مجيء فعل لفظا او تقديرا ولا ينتقض

بمعناه حتى يلزم الافضاء الى الاسم

بنحو

بنحو الانام على لوح لانه قد جعل اسما ولذا شدد لامه او لام التعريف لانها

لتعيين الذات والموضوع للذات هو الاسم وقول ابي الدقيش اشد

جواب سوال الخليل هل لك رغبة في ...

الهل على جعله اسما ولذا اشدد لامه ولا يعتد بمثل اليجدع وهذه اللام وحدها عيون الضفادع

لانه ليس من فصيح الكلام

هي حرف التعريف عند سيبويه والهمزة قبلها للوصل مجلوبة للابتداء

بها وانما فتحت مع ان الاصل كسرها لكثرة استعمال اللام ودليله ان التعريف

فاستحسن تخفيف الفتح

والتنكير نقيضان وللتنكير حرف واحد ساكن وهو التنوين فيجب ان

ان يكون للتعريف ايضا حرف واحد ساكن حملا للنقيض على النقيض

وجعلا في طرفي الكلام تحقيقا لتقابلهما وخص حرف التعريف بالاول

لرجحان المعرّف على المنكر وعن الخليل حرف التعريف ال كهل وبل وانما

مذهب الخليل دليل الاستعمال اي استعمال الهمزة مع اللام ودليل سيبويه اذا ذكرناها

استمر بها التخفيف مع كونها للقطع لكثرة الاستعمال وقال المبرد حرف

التعريف الهمزة المفتوحة وحدها وانما زيد اللام فرقا بين همزة التعريف

وهمزة الاستفهام والمذهب المختار عند جمهور الائمة هو قول سيبويه

فلذا قال ولام التعريف واهل حميرة يجعلون مكان اللام الميم ومنه قوله

ليس من امبر امصيام فى امسفر نحو غلام زيد فى الدار هذا مثال

جميع خواص المذكورة فغلام محدث عنه وزيد مضاف اليه ومنون وفى حرف

جر واللام للتعريف وانما خص هذه الخواص بالذكر من بين خواص الاسم

على كثرتها اشهرها وادورها والفعل ما جاز ان يدخله قد فرغ عن بيان

الاسم فشرع فى بيان الفعل كلمة صح ان يدخلها قد فانه من خواص

الفعل

الفعل وذلك لانه اما للتقريب الماضى من الحال نحو قد قامت الصلوة او

لتحقيقه نحو قد علم الله او للتقليل فى المضارع نحو ان الكذوب قد يصدق

او للتحقيق نحو قد يعلم الله ولا يخفى ان هذه المعانى لا يتصور وجودها

فى غير الافعال او السين او سوف وانما اختصا بالفعل لانهما

وضعتا لتاخير الفعل من الحال الاستقبال وفى سوف زيادة

تاخير وتنفيس وهذان اللفظان اسمان للحرفين الداخلين

على المضارع فى نحو سيفعل وسوف يفعل الا ان سوف

محكى على الفتح اسما واما السين فمعرب غير محكى ولما انعقد

(بناء على الاصل المشهور من زيادة البناء لزيادة المعنى منه)

الشبه الصورى بين سوف وسوف دون السين ونسه ادخل اللام فى السين

(اى بين الاسم والمسمى)

دون سوف بل حكى على صورته تحقيقا للشبه وقيل انما ذكر السين معرفا

لتعيين سين الاستقبال من بين الطلب والتحول والوقف بعد كاف المؤنث

او الجوازم انما اختص دخول الجوازم بالافعال لاختصاص الجزم بها في مقابلة

اختصاص الجر بالاسماء وبيان ذلك ان الفعل منطفل على الاسم في الاعراب

كان الحال على العكس في العمل فحاولوا حط الفرع اعني الفعل بمرتبة عن

مراتب اصله اعني الاسم وانما تعين لذلك الجزم دون احد اخويه لانتظامهما في

عمدة فهو ابعد ما بعد عنه وكان اولى بالحط او لحوقه الضمير المرفوع البارز وانما

اختص به لتعذر اتصال البارزة بالاسماء الاجتماع الفي التثنية

وواو الجمع واجرى المفرد على طريقتهما طرداً للباب على وتيرة واحدة

لما ذكر خواص الفعل ذكر امثلتها على ترتيبها فقال مثل قد قام وسيفعل

وسوف

وسوف يقوم ولم يقم وقمت فرغ عن بيان الاسم والفعل فاخذ يبين الحرف

فقال والحرف ما ليس فيه شيء من ذلك المذكور اي الحرف كلمة ليس

فيها شيء من تلك العلامات المذكورة للاسم والفعل فعلامته التعري عن

علاماتهما فان قيل لمعرفة الحرف يتوقف على معرفة تلك الخواص ومنها

ما هو حرف فيتوقف معرفته على معرفة الحرف فيلزم الدور الصريح قلنا

توقف معرفة الحرف عليها انما هو من حيث انها علامات واما توقفها عليه فمن

حيث انها حروف فاختلفت الجهة فلا دور ولما فرغ عن بيان الكلمة واقسامها

اريد بيان الكلام واقسامه وانما استمر العادة بتقديم الكلمة على الكلام

لانها جزء منه قال الشيخ ابن المالك لنسبة الكلمات الى الكلام لنسبة حروف

الهجاء من الخط فكما ان معلم الخط يبتدئ بتبيين عدد الحروف واسمائها
وتميز بعضها عن بعض كذلك معلم الكلام يبتدئ بتبيين عدد الكلمات
واسمائها وتميز بعضها من بعض فقال **والكلام ما** اى لفظ مركب حصل
فيه الاسناد وهو ضم احدى الكلمتين الى الاخرى ليفيد المخاطب فائدة
يصح سكوت المتكلم عليها بان لا يبقى للمخاطب انتظار يعتد به كما يكون مع
المسند اليه بدون المسند وبالعكس فقوله ما جنس يتناول مثل غلام زيد وخمسة
عشر وحيوان ناطق وقائم ابوه فى زيد قائم ابوه وبقيد الاسناد فصل يخرج
هذه التراكيب واعلم انه قد وقع فى عبارة المتقدمين ان الكلام يسمى الجملة فوهم
بذلك بعضهم انهما مترادفان والحق ان الجملة اعم وهذه العبارة نظير ان يقال

يسمى زيد انسانا قال الشيخ ابن المالك الكلام هو المركب الشامل على النسبة الاصلية
المقصودة والجملة هو المركب الشامل على النسبة الاصلية سواء كانت مقصودة
اولا فالجملة الواقعة خبر المبتدا او صفة الموصوف او صلة الموصول وامثالها جملة
وليست بكلام ثم اشار الى تمثيله مشعرا بتقسيمه **مثل قام زيد وزيد قائم و**
ثم يريد ان الكلام لا يتاتى الا من اسمين او فعل واسم وذلك لانه لا يحصل
بدون الاسناد وهو يمتنع بدون المسند والمسند اليه وما غيرهما حاصلين فى
التراكيب المقصودة التسعة او الستة الا فيها وقدم الفعلية لان الفعل
قال البغدادي في شرح الكافية التراكيب ستة الاسم مع مثله ومع قسيميه والفعل مع مثله ومع قسيمه والحرف مع مثله ومع قسيميه منه
اصل فى العمل وان الكلام قد يكون كلا جزئيه ملفوظين وقد يكون احدهما
فمعنى الكلام هو مركب اسمى وبينى اسمى فيكون القسم اخص مطلقا منه
ملفوظا والاخر مقدرا فان المقدر عندهم كالملفوظ واختار الاسناد على الاخبار

ليتناول الاخبارية والانشائية القسم الاول في الاسم اللام للعهد الخارجي
والمعهود ضمني في تقسيم الكلمة الى الاقسام الثلثة وهو معرب ومبني
لانه اما ان يختلف آخره باختلاف العوامل اولا الاول المعرب والثاني
المبني والمراد بالمعرب الاسمي والمبني المبني الاسمي لان الكلام فيه فيكون
تقسيما الى ما هو اخص منه مطلقا ومن اغتر بعموم ظاهر المعرب والمبني
ولم يتنبه لما هو فيه من المبحث ظنه تقسيما له الى ما هو اعم منه من وجه لعمري
انه من بعض الظن لان من علم ان التقسيم حصر مختص الى مشترك لم
يذهب عليه شيء من التقاسيم وجوب كون القسم اخص مطلقا من
المقسم المعرب قدمه لشرف الاعراب كما مر ما اي اسم يختلف آخره

باختلاف العوامل في اوله اختلافا لفظا نحو جاءني زيد ورأيت زيدا
ومررت بزيد او اختلافا تقديرا مثل هذه عصا واخذت عصا و
ضربت بعصا قال الشيخ ابن الحاجب تعريف المعرب بالاختلاف المذكور
دوري لان الغرض من تعريف المعرب اثبات حكم الاختلاف له ومعرفة
حكم الشيء من حيث ان حكمه يتوقف على معرفة ذلك الشيء ضرورة فلو عرف
به لجاء الدور صريحا واجاب عنه بعضهم بحمل التعريف على اللفظي وكان المص
عول عليه لكن ذلك خروج عن باب الانصاف ودخول في طريق الاعتساف
اذ لا يخفى على من انصف من نفسه ان النظر في تدوين النحو وتبويبه انما
هو على من لا يعرف احكام الكلمات ولم يتتبع لغة العرب واما من تتبع

فعرف احكامها بالتتبع فهو كالاعراب مستغن عن الاعراب وليس
بمنظور اليه فى تدوينه والاعراب رفع ونصب وجر اى اعراب الاسم
سومى واعلم ان من عرف المعرب بما يختلف آخره عرف الاعراب
باختلاف الآخر والمص عرف المعرب به وخالف فى الاعراب فلم
يجعله الاختلاف وهو الحركات الثلث فالرفع علم الفاعلية والنصب
علم المفعولية والجر علم الاضافة ويكون الاعراب بحركة كاملة فى زيد
وعمرا او بحرف مستوفيا بان يكون رفعها بالواو ونصبه بالالف
وجره بالياء ليجانس كل حرف حركة ذلك الاعراب كما فى الاسماء
الستة المكبرة المضافة الى غير ياء المتكلم وهى ابوه واخوه وحموها وهو

قريب المرأة من زوجها فلذا يضاف الى ضمير المؤنث وهنوه وفوه وذومال
وانما اعربت بالحروف لانه كان فى اواخرها حرف يصلح ان يكون اعرابا من غير
الحركات وهو الواو فانها بنقل الحركة وقلبها الفا تارة وياء اخرى تصير علامة
فى الاحوال الثلث وانما اشترطنا ان تكون مكبرة لانها لو كانت مصغرة لكانت
معربة بالحركات وان يكون مضافة لانها لو كانت مفردة لكانت معربة بالحركات
وان يكون اضافتها الى غير ياء المتكلم لانها لو كانت مضافة الى ياء المتكلم
لكانت مبنية او معربة بالاعراب التقديرى واعلم ان المص قد اكتفى
فى بيان هذه الشرائط بايراد الامثلة مشتملة عليها لكن فى الاكتفاء بالمثال
فى بيان شرط الاضافة نظر لانه يوهم ان الشرط هو اضافتها الى ضمير الغائب

خاصة فكذلك لم يكتف ابن الحاجب في بيانه بالمثال مع اكتفائه في غيره به او
ناقصا واليه اشار بقوله **وفي التثنية والجمع** المثنى وكلا مضافا الى مضمر
واثنان بالالف رفعا والياء نصبا وجرا والجمع المذكر السالم واولو و
عشرون الى تسعين بالواو رفعا والياء نصبا وجرا وانما اعربا بالحروف لانه
كان في اواخرهما حروف وهي علامة التثنية والجمع تنصلح ان تكون اعرابا
واما طريقة توزيع الحروف الثلث على احوالهما الست فنقول لو كان رفعهما
بالواو ونصبهما بالالف وجرهما بالياء لزم الالتباس بينهما في رايت
زيداك ولو جعل اعراب المثنى كذلك دون الجمع لبقي الجمع بلا اعراب
ولو عكس لبقي المثنى بلا اعراب فوزعت بينهما توزيعا على حسب ما قامت

من المناسبة فجعلوا اعراب المثنى بالالف حال الرفع لان الالف تقع
ضمير المرفوع فيه نحو ضربا ويضربان واعراب الجمع بالواو لوقوع الواو ضمير
المرفوع فيه نحو ضربوا ويضربون وجعلوا اعرابهما بالياء حال الجر على الاصل و
فرقوا بينهما بان فتحوا ما قبل الياء وكسروا النون في المثنى وذلك لان قبل
الالف لما كان مفتوحا والنون مكسورة لخفة الالف جعلوا ما قبل الياء
في المثنى مفتوحا والنون مكسورا رعاية للموافقة وكسروا ما قبل الياء
وفتحوا النون في الجمع واتبعوا النصب فيهما الجر دون الرفع لتقاربهما
مخرجا وكونها فضلة قال بعض المحققين اعلم ان الالف والياء في
المثنى للاعراب وكل واحد منهما مع فتح ما قبل الياء ومع النون وبدونها

علامة للتثنية والواو والياء في الجمع للاعراب وكل واحد منها مع كسر
ما قبل الياء ومع النون وبدونها علامة للجمع فالنون حال الاضافة بمنزلة
التنوين وفي غيرها من تتمة علامة المثنى والمجموع قلت مقصوده ان
لهذه الاحرف حيثيتين حيثية كونها للاعراب وح يلاحظ ذواتها مع
قطع النظر عن غيرها فان كونها للاعراب مبني على المناسبة الذاتية
التي بين انفس هذه الاحرف وبين حركات الاعراب وحيثية
كونها علامات للتثنية والجمع وح يلاحظ معها امر آخر من وجود التنوين
غير ذواتها
وعدمه وحركة ما قبل الياء فتحا وكسرا مثل جاءني مسلمان ومسلمون
رفعا ورايت او مررت بمسلمين وبمسلمين نصبا وجرا واعلم

ان

ان الملحقات بهما من كلا واثنين واولي وعشرين واخواته ليست
بمثنى ولا جمع في الحقيقة فلذا افردت بالذكر لكنها تقاربهما بوجه فلذا
اخذت حكمهما في الاعراب وكلا مفرد اللفظ مثنى المعنى فهو يقتضي الاعراب
اي الملحقات
بالحركات نظرا الى لفظه والاعراب بالحروف نظرا الى معناه فاعرب
بهما رعاية لهما وانما خص المضاف الى المضمر بالاعراب بالحروف
لانه فرع المظهر فلما اضيف الى الفرع روعي جانب المعنى الذي هو فرع اللفظ
فاعرب بالحروف التي هي فرع الحركات ولما اضيف الى المظهر الذي
لحصولها من اشباعها
هو الاصل روعي جانب اللفظ الذي هو الاصل واعرب بالحركات
التي هي الاصل سلوكا لمسلك التناسب فتلك ما تخلو المسالك المسلوكة

فان الاصل في اللفظ في نظر النحوي ...
الا المعنى وعند المنطقي القصير بعكسه
فتدبر

في اثبات المطالب النحوية عن مسلكي التناسب والتعادل **واذا تعذر**
الاعراب وامتنع **لفظاً كعصا** اي كالاسماء المقصورة وهي اسماء في اواخرها
يعني تعذر
الف بلا همزة وانما تعذر الاعراب فيها لامتناع الالف عن قبول
الحركة **وغلامي** اي كالاسماء المعربة بالحركات لفظا اذا اضيفت الى ياء
المتكلم وجه التعذر فيها ان حرف الاعراب وهو آخر الاسم ما قبل ياء
الاضافة قد صار مشغولا بالكسرة لاجل الياء فاستحال عليه حركة اخرى
ومتابعتها
مماثلة او مخالفة فان قيل لم لا يجوز ان يكون هذه الكسرة للاعراب
مع كونها للياء قلت لتقدم هذه الكسرة على التركيب المقتضي للاعراب
ليعتد فابرتين كعلامات التثنية والجمع منه
فلو كانت اعرابية لتأخرت عنه فان قيل لم لا حكم بتقدم التركيب

الاضافي

الاضافي على الاسنادي حتى صح ان يقال بتقدم هذه الكسرة على المقتضي
للاعراب قلنا الاضافي اقرب الى حال البساطة فلذا يقتضي بتقدمه
او تعسر الاعراب وثقل في التلفظ وان لم يمتنع **كقاضٍ رفعاً**
وجراً يريد ان الاسماء المنقوصة وهي اسماء في اواخرها ياء قبلها كسرة
اعرابها تقديري في الرفع والجر للثقل دون النصب للخفة **وكابي**
الحسن ومسلمي القوم يعني ان الاسماء الستة والجمع المذكر السالم
اذا اضيفت الى كلمة اولها ساكن كان اعرابها تقديريا في الاحوال
الثلث فان لفظ الاب والجمع في المثالين المذكورين اعرابهما بالحروف
لكنها سقطت من اللفظ لملاقاة الساكن بعدها وهو لام التعريف

في الحسن والقوم فالحرف الذي به الاعراب غير ملفوظ به فهو معرب
بالحرف تقديرًا اذ لا اعتبار بالخط بل باللفظ وكمسلمي ومسلما القوم
رفعًا اي الجمع المذكر السالم اذا اضيف الى ياء المتكلم كان اعرابه
تقديريا رفعا دون النصب والجر نحو مسلمون فانه اذا اضيف
الى ياء المتكلم يجب قلب الواو ياء وكسر ما قبل الياء فلا واو فيه
حال الرفع فهو معرب بالواو تقديرًا بخلاف النصب والجر لان
الياء باقية لفظا لكنها مدغمة في ياء المتكلم والادغام لا يخرج
الياء عن حقيقتها وسكونها فالياء الساكنة التي بها الاعراب
باقية لفظا وكذا المثنى اذا اضيف الى كلمة اولها ساكن فان

اعرابه تقديري في حال الرفع نحو مسلما القوم وصالى القوم فتقديري
فهو تقديري وهو جواب اذا تعذر واعلم ان التقديري يقال فيما
يستحق الكلمة الاعراب اي يكون معربة لكن منع مانع عن قبولها
لفظا كما مر واما المحلي فانما يستعمل في المبنيات ومعناه انها
في محل لو كان فيه كلمة معربة لظهر فيه الاعراب والنصب يتبع الجر
في التثنية والجمع السالم نحو رأيت مسلمين ومسلمين بالياء وقد مر بيانه
ومسلمات بالكسر وانما حمل النصب في الجمع المؤنث السالم على الجر لانه
فرع على جمع المذكر السالم وقد عرفت ان نصبه تابع لجره فجعل في
الفرع كذلك ليكون الفرع منسوجا على منوال الاصل وبالعكس في

غير المنصرف اي الجر فيه محمول على النصب لكونه مثل الفعل كما جئ فمنع منه
الجر الذي منع من الفعل قيل يشكل ذلك بمثل مسلمات علما فانه
وعرفات وضاربات
غير منصرف مع انه بالكسرة قلنا سماك تفصيل فمذهب جار الله العلامة
انه منصرف وحالها بعد العلمية كما قبلها لعدم تحقق تانيثها وفي سبت
طايفة الى انه غير منصرف ولا يمنع التنوين لكونها للمقابلة لا للتمكن ولا الكثرة
والممنوع هو التمكن
لكونها مشتركة ولا يمنع الا المختصة ومنهم اسقط التنوين دون الكسرة
بين النصب والجر وعلامة النصب لا يحذف من غير المنصرف
ومنهم من اسقطها وجعل نصبه وجره بالفتحة على القياس الامتناعي ففي
نحو مسلمات علما اقوال اربعة والذي يندفع عنه مثل جوار حالة الجر
اي على القول بامتناعه
فانه ليس بالفتحة لا لفظا ولا تقديرا والا لكان امتنوعا لخفة الفتحة وسوا

شرع

شرع في بيان غير المنصرف واحكامه اي غير المنصرف اسم موجب حصل
فيه اثنان من الفروع التسعة العدل فرع المعدول عنه والوصف
فرع الموصوف والتانيث فرع التذكير لتاخر قايمة عن قايم والعلمية
فرع التنكارة لتاخر الرجل عن رجل والعجمة فرع العربية عندهم والجمع
فرع الواحد والتركيب فرع الافراد وزيادة الالف والنون فرع
الاسم الذي زيدتا عليه ووزن الفعل فرع وزن الاسم فرعية الفعل
على الاسم او واحد عطف على قوله اثنان يقوم ذلك الواحد مقام الاثنين
وذلك الواحد النائب عن الاثنين الجمع الاقصى كمساجد ومصابح
وانما قام الجمع مقام العلتين لان كونه جمعا بمنزلة علة وكونه اقصى

بمنزلة اخرى ومعناه انه على صيغة غير جمع السالم لمنتع جمعها جمع التكسير مرة
اخرى والتقييد بالتكسير لجواز جمع جمع السلامة نحو الصواحبات جمع صواحب
والايامنين جمع ايامن جمع ايمن مقابل الايسر او الف التانيث المقصورة
على الالف بلا همزة بعدها كبشرى او الممدودة بالهمزة بعدها كصحراء
وانما قام الف التانيث مقام العلتين لان التانيث بمنزلة علة وكونه
لازما للكلمة لا ينفك عنها بحال بمنزلة علة اخرى فكانه تانيثان ثم لما فرغ
عن عد العلل التسع اخذ في بيان كل واحد منها واقسامه واحكامه
فقال فالعدل خروج الاسم عن صيغته الى اخرى بلا تفاوت في المعنى وبهذا
يفترق عن الاشتقاق الاتي ان ثلث لم يتغير عن المعنى التكراري

(حاشية: اي بعدم تفاوت المعنى)

المستفاد

المستفاد من ثلثة ثلثة وان ضارب قد خرج عن معنى الضرب كما خرج
عن لفظه وهو قسمان تحقيقي لم يحتاج اليه لضرورة منع الصرف بل دل
عليه دليل غيره وتقديري جير اليه لضرورة ان الاسم وجد ممتنعا ولا سبب
فيه فيقدر العدل حفظا لقاعدتهم واليهما اشار بقوله مثل اخر واخر فاخر
غير منصرف للوصفية الاصلية والعدل لانه معدول عن آخر من لان
قياس اسم التفضيل اذا لم يستعمل مع اللام والاضافة ان يكون على
صيغة افعل من وآخر ليس مع اللام ولا مع الاضافة فوجب ان يكون
على صيغة افعل من فلما قيل اخر علم انه معدول عن آخر من فان قيل
كيف يكون الصيغة المعدولة جمعا والمعدول عنها مفردا وهو آخر من

(حاشية: لانه تكرار العدل يقتضي ان يكون المعدول عنه ايضا مكررة)

قلنا لاستواء المفرد والجمع في افعل التفضيل اذا كان مع من وعمر غير
منصرف للعلمية والعدل التقديري لانه معدول عن عامر وذلك لانه
لما وجد غير منصرف ولم يكن فيه الا العلمية فقدر فيه العدل لئلا ينخرم قاعدتهم
والوصف وهو كون الاسم دالا على ذات مبهمة باعتبار معنى هو المقصود
كالضارب وشرطه في منع الصرف ان يكون ثابتا في اصل الوضع اولم يستعمل
الا وصفا نحو ثلث فانه وان كان في اصل الوضع اسم العدد لا وصفا
لكنه لا يستعمل الا وصفا فامتنع للعدل والوصفية الاصلية مثل جمع و
اسود اشارة به الى انه معتبر بعدما كان اصليا سواء كان باقيا مثل
جمع فانه غير منصرف للعدل والوصفية الحاصلة فيه اوكان زائلا بغلبة

تاكيدا لنحو لو كان الوصف بمعنى النعت
لخرج لنا بين اقسام التوابع فافهم
منه

الاسمية عليه نحو اسود فانه صفة في اصل الوضع ثم جعل اسما للحية والتانيث
اي بالتاء مثل طلحة وزينب اشارة به الى انقسامه الى التانيث بالتاء
الملفوظة وبالتاء المقدرة ولا بد في كليهما من العلمية وذلك لان
المعتبر هو التانيث اللازم ولا يكون لازما الا مع العلمية الا ترى ان
قائمة اذا لم يكن علما امكن حذف التاء منها واذا صارت علما لزمها
التاء لان الاعلام لا تتغير وكذا جرح في مررت بامراة جرح لا يلزمه
التانيث بدون العلمية ويلزمه معها واعلم انهما وان كانا مشروطين
بالعلمية لكنهما يفترقان في هذا الاشتراط فاللفظي مع العلمية واجب
التاثير والمعنوي معها جائزة وشرط تحتم تاثيره احد الامور الثلثة زيادة

ای اذا سمی بجرح امراة لزمه التانيث المعنوي

الاسم على الثلث او تحرك الوسط او كون العجمة معه وذلك لانه لو انتفى هذه
الامور لكان الاسم ثلاثيا ساكن الوسط من غير عجمة فيكون فى غاية الخفة
وهى تقاوم احد السببين فهند يجوز صرفه وزيب وسقر وماه وجور ممتنع
والعجمة وهو كون الكلمة على غير اوزان العربية قيل شرطها العلمية فى
اللغة العجمية والا لتصرفت العرب فيه بادخال لام التعريف والاضافة
او التنوين او بجعله على اوزان كلامهم وحينئذ يصير فى حكم كلامهم فلا يبقى عجمة
وقيل الاولى ان يقال شرطها ان يكون فى اول استعمال العرب علما اذ
القايل الشيخ الرضى قدس سره
بذلك يحصل المقصود وهو عدم تصرف العرب فى ذلك الاسم الا ترى
ان قالون اسم جنس فى العجم بمعنى الجيد ثم نقلته العرب الى العلم فلم يصرف

فيه فصار غير منصرف **مثل شتر وابرهيم ولابد فى العجمة مع العلمية**
والا تزول عن الاسم كما عرفت **من تحرك الاوسط او الزيادة**
على الثلثة اى يشترط فى العجمة مع العلمية احد الامرين وهو اما تحرك
الوسط كما فى شتر او زيادة على ثلثة احرف كما فى ابرهيم لانه لولا ذلك اى وجود الامرين
لكان الاسم على ثلثة احرف ساكن الوسط فيكون فى غاية الخفة وهى
تقاوم احد السببين **فنوح منصرف** وان كان فيه العجمة مع العلمية
لانتفاء الشرط الثانى فيه وهو تحرك الاوسط او زيادة على ثلثة احرف
فان قيل لم وجب صرف نوح وجاز فى هند صرفه ومنعه مع انهما ثلاثى
قال بعضهم هو عربى مشتق من النوح وقيل عجمى
اوسطها ساكن قلنا العجمة سبب ضعيف غير محقق الوجود فى الاسم

فلم يجز اعتبارها مع الخفة بخلاف التانيث في سند فانه امر محقق الوجود
فيه فجاز ان يعتبر مع الخفة والجمع شرطه صيغة منتهى الجموع اى انتهى تكسيرها
المغير للصيغة كما سبق بيانه وهذا الجمع اوله مفتوح وثالثه الف بعدها
حرفان او ثلثة احرف اوسطها ساكن واليه اشار بقوله مثل مساجد
ومصابيح ما هو على فعالل وفعاليل وانما اشترط اذا كان بعد الفه
ثلثة احرف ان يكون اوسطها ساكنا لانه لو كان متحركا لكان منصرفا
نحو صياقلة وفرازنة وملائكة لمشابهتها المفرد نحو كراهية وطواعية
اى لمشابهة الصيغة
بمعنى الكرامة والطاعة وانما قال فعالل او فعاليل دون مفاعل او
مفاعيل كما قال غيره بناء على انه لا معتبر بالزيادة والاصالة في مبحث

جمع التكسير بل المعتبر الوزن العروضي دون التصريفي والجمع الاقصى كما عرفت في تعديد الاسباب
من الجموع المكسرة والتركيب مثل معديكرب وبعلبك اعلم ان التركيب
خمسة انواع اسنادي كتابطَ شراً واضافي كغلام زيد وصوتي نحو سيبويه
ومتضمن للحرف كخمسة عشر ومزجي نحو المثالين والمراد بالتركيب المزجي
تركيب اسمين لم يكن بينهما ارتباط ثم وضع المجموع علما لشخص واحد والاول
عطف على تركيب
منهما مبني على الفتح كالباء من ضاربة والاخر معرب منصرف ان لم يكن
علماً غير منصرف علما فقوله معديكرب حقه ان يكون الياء مفتوحة لما تقرر يعني ان الاول من الاسمين من المركب مبني على الفتح منه
بسبب التركيب والعلمية
ولكن اسكنت على غير قياس ومعدى قيل اصله معدّى بالتشديد فخففت
الياء وكرب بمعنى كربة فهو غير منصرف للعلمية والتانيث والتركيب

وبعلبك بعل اسم صنم والبك الكسر والمجموع اسم بلد بالشام وفي تركيب
الاسم مع الصوت يبنى الاسم على الفتح كامر ويبنى الصوت على الكسر نحو
سيبويه ونفطويه **ويشترط العلمية** في كون التركيب مانعا من
الصرف لانه لم يكن علما لكان في معرض الزوال فلم يكن لازما والمعتبر هو اللازم
وكون التركيب غير اضافي ولا اسنادي اي يشترط فيه مع العلمية
ان لا يكون ذلك التركيب اضافيا لان الاضافة تجعل الممتنع منصرفا او في
حكمه فبالاحرى ان لا يمنع الاسم الصرف ولا اسناديا لكونه مبنيا ومحكيا
على حاله **ووزن الفعل مثل شمر وضرب** ووزن الفعل ما يختص به فلا
يوجد في الاسماء الا منقولا عن الفعل ومرتجلا للعلمية او اعجميا فان الوزن

اذا كان مختصا بالفعل لم يوجد في الاسم الا على احد هذه الوجوه وذلك
نحو فعّل بالتشديد فانه يختص بالفعل وفُعِل بضم الفاء وكسر العين مشددا
او مخففا فانه ايضا يختص بالفعل وكا تفعّل وافعل واستفعل فانها
من اوزان الافعال **ومثل احمد ويجد وتغلب ويشكر اعلاما** يعني
ان الوزن المانع ضربان احدهما الوزن المختص على ما عرفت وثانيهما
ما يكون في اوله احدى زوائد الاربع فان هذه الزوائد لاطراد زيادتها
في اول الفعل صارت اشد اختصاصا به فلذلك يضاف اليه وان لم يكن
غالبا عليه وكان عليه ان يقيد بعدم قبول التاء المتحركة اللاحقة قياسا
للفرق بين المذكر والمؤنث لان الوزن بلحوقها يخرج من اوزان الافعال

لان الفعل لا يلحقه هذه التاء ولذا انصرف يعمل لجواز يعملة الا اذا سمي
به فانه لا يلحقه التاء ح وكذلك حكم ارمل وانما قلنا قياسا احترازا عن
اسود فانه جاء فيه اسودة للحية الانثى مع انه وزن معتبر لان ذلك ليس
بقياس بل القياس سوداء وان لحقته بعد غلبة الاسمية عليه وان يقيد بكونه
اي التاء
وزنا لازما احترازا عن امرء وابنم علمين فانهما في حالة الرفع كاخرج وفي حالة
النصب كاعلم وفي حالة الجر كاضرب فلا يمنع الصرف في لغة من اتبع حركة
ما قبل الآخر اعني الراء والنون للآخر لا في لغة من العرب فتح ما قبل
الآخر فيهما فيكونان غير منصرفين اذا جعلا علمين ويمكن ان يقال اشار الى
الاول بقوله اسما لكن يبقى التثنى واردا او **الالف والنون** المضارعتان

عبارة ابن الحاجب كما يبقى واردا على

لا

لالفي التانيث وهما الهمزة المنقلبة عن الف التانيث في نحو صحراء والالف
الزايدة قبلها والهمزة هي التي للتانيث دون الالف قبلها لانها في
الاصل صحرى زيدت الف قبل هذه الالف للمد وقلبت الثانية همزة الا
انها لما زيدتا معا ولم تفارق احديها الاخرى نسبتا جميعا الى التانيث تغليبا
كمروان وعثمان وعمران من الاعلام يريد انهما ان كانا في اسم فسكران
في المنع بالعلمية تحقيقا للمشابهة بينهما وبين الفي التانيث في امتناع دخول
تاء التانيث عليهما فان الاسم لو لم يكن علما لم يمتنع دخول التاء عليهما نحو سعدان
لنبت وسعدانة ومرجان ومرجانة والامثلة كلها من الاعلام في الاعيان
المرجان صغار اللولو منه
اولها مفتوح الفاء وثانيها مضمومها وثالثها مكسورها ومن الاعلام اشارة

الى الاشتراط المذكور وكعطشان وندمان الذى مؤنثه ندمى من الصفات

لان ندمان الذى مؤنثه ندمانة اى بما ان كانا فى صفة فمشروطان فى المنع

بانتفاء فعلانة تحقيقاً للمشابهة فى امتناع دخول التاء وقيل بوجود فعلى

اى مشروطان بوجوده منه

لانه يستلزمه فالمقصود هو انتفاء التاء كعطشان عطشى وندمان ندمى

وهو بمعنى النادم من الندم واما الذى بمعنى النديم من المنادمة فمؤنثه

[illegible]

ندمانة تنبيه حكم غير المنصرف ان لا يدخله الكسر والتنوين لما شابه الممتنع

الفعل فى الفرعيتين فان الفعل فرع الاسم اشتقاقا وافادة وكذلك

الاسم الممتنع فان فيه فرعيتين نظراً الى حصول العلتين منع منه تنوين التمكن

الممتنع دخوله على الفعل واما الجر فانما منع تبعاً للتنوين لانه لو قيل مررت

با

باسحق بالكسر بلا تنوين لتوهم انه مضاف الى ياء المتكلم فمنع منه الكسر لذلك

وعوض عنه الفتح لكونهما اعراب الفضلات واعلم ان التنوين وان كان

ممنوعاً عن الممتنع لفظاً لكنه متقدر فيه ومن ثم فقال هولاء حواج بيت الله

مباركاً باعمال حواج فى نصب بيت الله مع امتناع عمل اسم الفاعل عند

[illegible]

عدم اللام والاضافة الا بالتنوين وانما عبر عن هذا البحث بالتنبيه لانهم يستعملو

دل عليه الاستقراء ويمكن بيان المناسبة ايضا ونظيره زيد اكثر منك مالا فان قيل ما يقول فى الزيدان

فى احد موضعين احدهما ما سبق اليه اشارة اجمالية فيمكن ان يعلم منها فكان

ضاربان عمرا فتنا النون عوض من التنوين منه

عدم العلم به للغفلة وثانيهما ما يكون امراً جلياً فى نفسه حقه ان يكون

معلوماً لكل احد فلو جهل به فللغفلة وهذا الموضع من الفصل الاول باعتبار

اى من قبيل الاول منه

ما سلف من ان الممتنع ما فيه اثنان من الفروع التسعة لامكان استخراج

بذا عن ذاك الا اذا اضيف او عرف باللام اى الممتنع اذا وقع مضافا
او معرفا باللام خرج عن شبه الفعل بدخول ما هو من خواص الاسماء فصار
منصرفا فاعيد اليه ما سقط منه لاجل المشابهة وهو الجر واما التنوين فلم
يمكن عوده مع وجود اللام والاضافة واليه اشار بقوله فيدخله الكسر مثل
صليت فى مساجدكم او فى المساجد او سنح عرض عطف على قوله
اضيف اى الا اذا سنح ضرورة شعرية او تناسب بين اجزاء الكلام
تحصيلا للازدواج فيدخله الكسر والتنوين اما الضرورة فلانها ترد الاشياء
الى اصولها واصل غير المنصرف الانصراف واما التناسب فليتجانس اجزاء
الكلام كما مر مثل اعد ذكر نعمان لنا ان ذكره هو المسك ما كررته يتضوع

حجر فضل

ان يتيح الضرورة ذكر باجازة

اى لاجل تحصيل الازدواج

فان قيل الضرورة تندفع باعادة التنوين فى نعمان مثلا فاى حاجة الى اعادة
الكسر وجعل الاسم بحيث لا يبقى فيه شئ من آثار منع الصرف قلنا ان الممنوع
بالاصالة هو التنوين فانه منشاء الثقل وهو المنافى بمفهومه لعدم الانصراف
فلما اعيدها عاد الاسم الى اصله بالكلية وزيد فى سلاسل واغلالا نون
سلاسل مع الجر للتناسب اغلالا المنون المجرور واعلم ان الضرورة
الانكسارية موجبة والازحافية كالتناسب مجوزة المرفوعات
ضربان اصل وملحق به فالاصل الفاعل والملحق به خمسة كما قال والمبتداء
والخبر وخبر ان واخواتها وخبر لا التى لنفى الجنس واسم ما ولا المشبهتين
بليس وانما ابتداء بالمرفوعات من جملة المعربات لان المرفوع عمدة

بخلاف غيره ثم ابتدا من المرفوعات بالفاعل لكونه الاصل كما مر فقال

فالفاعل اى اسم اما حقيقة او تقديرا نحو اعجبنى ان ضربت زيدا اسند

نحو ضرب زيد

اليه اعم من الاخبار والانشاء فلذا لم يقل اخبر ليدخل القبيلان الفعل بالمعنى

الاصطلاحى وانما قال او شبهه ليدخل فى الحد فاعل المصدر واسم الفاعل

هو اللفظ ضرب مثلا باعتبار معناه

والمفعول والصفة المشبهة وافعل التفضيل واسماء الافعال والظروف

والجار والمجرور وانما لم يقل وقدم عليه كما قال ابن الحاجب لانه انما احترز

به عن زيد فى زيد قام وهو خارج بقوله اسند اليه الفعل لان المسند اليه ههنا

هو مجموع الجملة الفعلية لا الفعل وحده ولا على جهة قيامه به لاختياره مذهب

المتقدمين فى عدم التفرقة بين الفاعل ومفعول ما لم يسم فاعله ومن زاده

فاما زاده تفرقة بينهما وهو مذهب المتاخرين ثم مثل فى الفعل معلوما و

مجهولا وفى الاسم فاعلا ومفعولا فقال مثل قام زيد وضرب عمرو وزيد

قام ابوه ومضروب اخوه وعامله يحذف جوازا اى الفعل الرافع للفاعل

يحذف حذفا على سبيل الجواز اذا وجد قرينة تدل على المحذوف كما اذا

وقع الكلام جواب سوال فيصير السوال قرينة على المحذوف كما قال مثل

زيد فى جواب من قال من قام اى قام زيد فلما وجد القرينة يخير فى حذف

الفعل واثباته فان مجرد القرينة مجوز اى يمتنع الحذف بدونها ولا يجب

معها الا اذا انضم اليها امر آخر مثل المفسر فيجب واليه اشار بقوله وو

اى الى وجوب الحذف

جوبا مثل ان قام زيد يريد انه يجب حذف الفعل فى كل موضع له مفسر

نحو المثال وانما وجب حذفه لئلا يجتمع المفسِّر والمفسَّر وهو باطل تجانباً

عن اللاغية فان قيل ما تقول في مثل جاءني رجل اى زيد قلنا ههنا تفصيل

وهو ان اجتماعهما محال اذا كان الابهام ناشيا من الحذف دون نفس مفهوم اللفظ

كما في مثالنا اذ لا ابهام في قام المحذوف الا بعد حذفه واذا كان ناشيا من

مفهوم اللفظ كما في رجل جاز اجتماعهما وانما قلنا زيد في المثال فاعل فعل محذوف

ولم نقل انه مبتدأ ما بعده خبره لوجوب دخول حرف الشرط الفعل لفظاً

او تقديراً ولا يتأخر عنه اى لا يتأخر الفعل العامل في الفاعل عنه والاصار

الفاعل مبتدأ وقد انبأ عن هذا المعنى تعريفه على ما مر ولا يتعدد الفاعل

النحاة يريدون بقولهم الفاعل واحد ليس الا ان نسبة الفعل الى من يقوم به

نسبة على جهة واحدة بخلاف نسبته الى المفعول فانها نسب مختلفة الحقائق

وليس مرادهم من كون الفاعل واحدا الا ما ذكرنا لا انه لا يكون مثنى ولا

مجموعا ولا مع العطف فالفاعل في مثل زيد ضرب مضمر هذه المسئلة

بل الفاعل يكون مثنى نحو جاءني الزيدان ومجموعا نحو جاءني الزيدون ومع العطف نحو جاءني زيد وعمرو وخالد منه

فرع على ما ذكر من امتناع تأخر الفعل عن الفاعل اى لما امتنع تأخر الفعل

عنه فليس زيد في هذا المثال فاعلا لضرب المتأخر بل فاعله ضمير له وكذا

فاعله مضمر في ضربني واكرمني زيد فان كان المظهر للثاني فالمضمر للاول و

ان كان بالعكس فبالعكس واشار بهذه المسئلة الى باب التنازع وهو توجه

عاملين فصاعداً الى مظهر بعدهما واحدا فصاعدا ولا خلاف في جواز اعمال

مثل علمت واعلمني زيد عمرا منطلقا

كل واحد منهما فيه وانما الخلاف في الاختيار والاولوية فاختارت البصرة

اعمال الثانی لانه اقرب الطالبین الی المطلوب والکوفیة اعمال الاول
لانه اول الطالبین واحتیاجه اقدم والیه اشار بقوله **والمظهر معمول الفعل**
الثانی عند البصریین والاول عند الکوفیین ولا یظهر اثر لهذا الخلاف
فی المسئلة السابقة اعنی ضربنی واکرمنی زید لان الحال لا یختلف سواء کان
المظهر للثانی او للاول **واما یظهر الخلاف فی مثل ضربنی واکرمت زیدا**
وضربت واکرمنی زید فانک فی المثال الاول ان اعملت الثانی فی
المظهر انتصب وان اعملت الاول ارتفع وفی المثال الثانی علی العکس فیختلف
الحال بحسب الاعمالین وانما قیدنا الاسم بالمظهر لانه لو کان مضمرا لم یتصور
فیه التنازع فانه لو کان مضمرا متصلا لکان متصلا بالثانی ومع الاتصال

بالثانی لا یصلح معمولا للاول ولا بد فی باب التنازع صلوحه لکل واحد منهما بلا
عن الآخر مع وقوعه فی ذلک الموقع واذ لا تنازع فی المضمر المتصل لم یتصور
قطع التنازع فیه لا بالاضمار ولا بالحذف ولو کان مضمرا منفصلا نحو ما ضرب
واکرم الا انا فیمکن فیه التنازع فعلی مذهب الکسائی یقطع بالحذف وعلی
مذهب الفراء یعملان معا فیه واما علی مذهب الجمهور فلا یمکن قطعه اذ لا یتصور
اضمار مع الاول ولا بدونه اذ یفسد المعنی فلیس هذا عندهم تنازعا یمکن قطعه
بما هو طریق القطع عندهم ونحو ما ضربت واکرمت الا ایاک یمکن القطع فیه
اذ الطریق سوا الاضمار وقد تعذر منه
بالحذف المعتبر عند الکل لکنه یمتنع فیه الاضمار ایضا وانما قیدناه بکونه بعدهما
لانه مع الاول بدونها
لانه لو کان قبلهما نحو زیدا ضربت واهنت او بینهما نحو ضربت زیدا واهنت

ای یعمل الثانی ویحذف الفاعل الاول للثانی لئلا یلزم الاضمار قبل الذکر ١٠

تعين ان يكون معمولا للاول بلا خلاف بين الفريقين ولما فرغ من بيان المرفوع
الاصلي شرع في بيان الملحقات به فابتداء بالمبتداء فقال **المبتداء**
هو الاسم حقيقة نحو زيد قايم او تقديرا نحو وان تصوموا خير لكم وتسمع با
المعيدي خير من ان تراه **المجرد عن العوامل اللفظية** نحو باب كان
وان وظننت والمراد بتجرده عنها عدم ملابستها له لفظا ومعنى فان
لابسته لفظا فقط نحو بحسبك زيد وهل من خالق غير الله او معنى فقط نحو
علمت لزيد قايم لم يخرج عن حد المبتداء للاندراج في التجرد بالمعنى المراد منه
المسند اليه احترازا عن الخبر في نحو زيد غلام فانه وان كان اسما مجردا عن
العوامل اللفظية لكنه مسند به لا اليه وعن الاسماء المجردة عنها التي في

حكم

حكم الاصوات التي ينعق بها **واعلم** ان المبتداء على قسمين احدهما مسند
اليه كما ذكر **والثاني** صفة واقعة بعد الف الاستفهام او حرف النفي
رافعة لظاهر نحو اقايم زيد وما قايم زيد فان قايم مبتداء وزيد فاعل له سد
مسد الخبر على معنى ان الفايدة التي تحصل من المبتداء والخبر تحصل منها وقد
اهمل المصنف هذا القسم والذي يمكن ان يقال في الاعتذار عنه ما يعزى الى بعض
افاضل المشرق وهو ان الصفة في اقايم الزيدان ونحوه خبر حذف
مبتداءه واقيم المظهر مقام مضمره والتقدير اقايمان الزيدان فالزيدان
الاول مبتداء والثاني تكرير له وقايمان خبره فحذف المبتداء اعني الزيدان
الاول لدلالة الثاني عليه ثم حذف المضمر الذي في قايمان وعلامته

الالف واقيم المظهر وهو الزيدان الثاني مقامه فصار اقايم الزيدان ولعمري
هذا القول في غاية المتانة ويصلح للمذهب لان غاية الامر فيه انه منوط
على اصلين حذف المبتدا مع القرينة واقامة المظهر مقام المضمر وهما قاعدتان
مطردتان في العربية فلا محذور واما مذهب الجمهور ففيه اشياء بتعسف
فيها عن جادة القياس القول بان النكرة مبتدا مع وجود المعرفة و
القول بان الصفة مبتدا مع وجود الذات وجعل المسند مبتدا
مع وجود المسند اليه وكان شيخنا الشريفي قدس سره يرتاح بهذا القول
ويؤيده ويقدح في المذهب الشايع العامي ويقول هذا بالحقيقة قول بوجود
المبتدا بدون الخبر وانما الجاهم اليه الاضطرار فيما نقلناه هو الصالح للاختيار

على الفاضل المرتقي

والخبر

والخبر هو اللفظ سواء كان اسما مفردا او جملة المسند الى المبتدا فدخل
في الحد يضرب في زيد يضرب بلا نزاع مع الضمير مسند الى المبتدا اعني زيد
لا في يضرب زيد لانه ليس مسند الى المبتدا بل الى الفاعل كانه انما لم يتعرض
لقيد التجرد عن العوامل اللفظية لان كونه مسندا الى المبتدا يستلزمه
والمبتدا اصله الراجح ان يكون معرفة لانه محكوم عليه وما لم يعلم الشيء
لم يمكن ان يحكم عليه لكنه قد يكون نكرة اذا تخصصت بوجه لتقربها من
المعرفة اما بالوصف مثل رجل فاضل في الدار والتصغير كالوصف
نحو رجيل قايم واما بثبوت الخبر فيما وقع بعد همزة الاستفهام المعادلة
لام المتصلة واليه اشار بقوله ارجل في الدار ام امرأة واما بوقوعها

بعد النفي العام فان النكرة في سياق النفي يفيد العموم فيكون معينه
لكونها كل فرد فرد والحكم وهو عدم الخيرية ثابت له فيفيد المخاطب بخلاف
ما لو حكمت على واحد بخير معين فانه لم يحصل للمخاطب فايدة وكذا كل نكرة
في الاثبات يقصد بها العموم نحو تمرة خير من جرادة وهذا مراده من
قوله **وما احد خير منك** واما تشبيهها الفاعل لمجيئها بعد الحكم مثاله كما اشار
اليه بقوله **وفي الدار رجل** هذا هو المشهور فيما بينهم وفيه نظر واعلم ان
لان اعتبار التخصيص انما هو ليصح الحكم عليه فهو متقدم على الحكم فكيف يجعل الحكم سببا له والا لزم تعليل المتقدم بالمتأخر منه
المحققين جوزوا نكارة المبتداء قياسا على الفاعل والجامع مع كونهما ذاتين
يحكم عليهما وبنوا هذا الجواز على حصول الفايدة فان حصلت نحو كوكب
انقض جاز والا فلا **والخبر** اصله ان يكون مفردا ليطابق المبتداء لكنه
فان المبتداء مع ذا يراد الخبر ... الاصل ... الافراد ايضا ليطابقه

قد

قد يكون جملة هي خلاف المفرد والمراد بالجملة الخبرية اي المحتملة للصدق
والكذب واما مثل قولهم زيد اضربه فماؤل بمقول وهو مفرد والشيخ الرضي
رحمه الله قد جوز وقوع الانشاء خبرا وتبعه المص في بعض تصانيفه ورد عليه
شيخنا الشريفي قدس سره وبين جلية الحال في كتابه المصباح في شرح المفتاح
اسمية مثل زيد ابوه قايم ولو قلت زيد قايم ابوه كان من المفرد وانما
قدم الاسمية لكونها على الوضع الطبيعي من تقدم الذات على الوصف
او فعلية مثل زيد قام ابوه فقام ابوه جملة وليس بكلام كما قد مر
الفرق بينهما في تحديد الكلام وانما قدم الفعلية على الاخريين لكونها اكمل
بالنسبة اليهما فان الشرطية فعلية قد قيدت بالشرط والظرفية فعلية

الشرطية مركبة من جزئين اولهما فعلية غالبا لكن الشرط اولى بالفعل اختصاصا بالطبع فينبغي كلامه على الغالب
فتدبر منه

مقيدة بالظرف فلذا لم يتعرض ابن الحاجب لهما بل اقتصر على الاوليين **او شرطية**

مثل زيد ان تعطه يشكرك او ظرفية مثل زيد في الدار ابوه ولا بد في الجملة

الواقعة خبر المبتداء **من عايد** اي رابط سواء كان ضميرا او قايما مقامه نحو

اللام في نعم الرجل زيد وذا في حبذا زيد وانما وجب فيها العايد لان الجملة

من حيث انها جملة مستقلة بالافادة لا يحتاج فيها الى الغير فاذا جعلت

لا من حيث انها خبر المبتداء او ...

جزء الكلام فلا بد من رابط يربطها الى الجزء الاول **وقد يحذف** ذلك

العايد اذا وجدت قرينة تدل عليه **مثل السمن منوان بدرهم** فالسمن

مبتداء ومنوان مبتداء ثان وبدرهم خبر المبتداء الثاني والجملة خبر الاول

والتقدير منوان منه بدرهم فمنه المحذوف صفة لمنوان وسوغ المصحح لوقوع

النكرة

النكرة مبتداء **والخبر** اصله ان يؤخر عن المبتداء لانه انما يؤتى به لبيان حال

من احوال المبتداء والدال على حال الذات متاخر عنها طبعا لكنه **قد تقدم**

على المبتداء بخلاف الاصل لغرض من الاغراض تقديما **جوازا مثل تميمي انا**

فانا مبتداء وتميمي خبره قدم عليه على خلاف الاصل لغرض الحصر والتخصيص

اي لا يرتكب خلاف الاصل الا لغرض ذكره منه

وتقديما **وجوبا مثل في الدار رجل** وانما وجب ههنا تقديم الخبر لانه مسوغ المصحح

لوقوع المبتداء نكرة **واين زيد** اشار به الى قاعدة وهي ان الخبر المفرد

اذا تضمن ماله صدر الكلام كالاستفهام وجب تقديمه على المبتداء نحو اين

زيد فزيد مبتداء واين خبره يجب تقديمه لتضمنه معنى الاستفهام مقتضي

صدر الكلام وانما قيدنا الخبر بالمفرد لانه لو كان جملة لم يجب تقديمه نحو زيد

من ابوه فزيد مبتداء ومن مبتداء ثان وابوه خبر الثاني والجملة خبر الاول
وهذا الجملة مشتملة على ماله صدر الكلام اعني الاستفهام ومع ذلك لم يجب
تقديمها لان الصدارة انما تعتبر في الكلام الذي فيه ماله صدر الكلام لا في كل
كلام **وكل منهما** اي من المبتداء والخبر اذا قام قرينة تدل على خصوص المحذوف
مثل الهلال والله اي هذا الهلال حذف لدلالة الحال عليه **وخرجت
فاذا السبع** اي فاذا السبع واقف او مفاجئ او نحوه يدل عليه اذا التي للمفاجاة
اعلم ان اذا المفاجاة تدل على مطلق الوجود وقد تنضم اليها قراين تدل
على نوع خصوصيته كلفظ الخروج المشعر بان المراد فاذا زيد بالباب او
واقف او نحوه **وقد يجب** حذف الخبر اذا انضم الى القرينة شي آخر مثل ما يسد

على ان كان لك سلطانا عليها فاسلطانك على ... بطنها فتركه عمر رحمها وقال لولا على لهلك عمر كذا نقل الامام فخر الدين الرازي في اربعين الكلام

[illegible]

مسده **مثل لولا زيد لكان كذا** اي اذا وقع المبتداء بعد لولا الامتناعية وجب
حذف خبره لوجود القرينة مع ما يسد مسده. بيان ذلك ان لولا لامتناع الثاني
لوجود الاول فاذا كان الخبر من المعاني العامة كالوجود والاستقرار صلحت
لولا قرينة عليه مع ان جواب لولا يسد مسده وانما قيدنا المعاني بالعموم
لان المعاني لو كان خاصا لم يدل لولا عليه فلم يجب حذفه كقول الشافعي رضي الله عنه
ولولا الشعر بالعلماء يزري لكنت اليوم اشعر من لبيد وهذا اعني وجوب
بالشعراء رواية
حذف الخبر اذا كان عاما وعدمه اذا كان خاصا مذهب الرماني وقال
بعض شراح اللمع يجوز اظهار الخبر بعد لولا مطلقا سواء كان عاما او خاصا علم
لانه ذكر بان بعد ركن اول منه
انه لا يصح دخول الفاء في خبر المبتداء لانه من المبتداء كالفاعل من الفعل فاذا

كما لا يجوز دخول الفاء في الفاعل لا يجوز دخولها في الخبر

دخلت فلا بد لدخولها من سبب نحو شبه المبتداء بالشرط والخبر بالجزاء في ياخذان
حكم الشرط والجزاء فلا محالة يصح دخول الفاء في الخبر واليه اشار بقوله **وقد يدخله**
الفاء مثل الذي ياتيني فله درهم وكل رجل في الدار فله درهم اي اذا
كان المبتداء موصولا صلته فعل وظرف مثل الذي ياتيني اوفي الدار فله درهم
او نكرة صفتها فعل او ظرف نحو كل رجل ياتيني اوفي الدار فله درهم صح دخول
الفاء في خبره لتاكد مشابهته الشرط ح وينبغي ان يعلم انه يشترط ايضا ان
يقصد سببية المبتداء للخبر وان يقصد غير معين وان لا يكون داخلا على المبتداء مع ما مر من كونه موصولا او موصوفا رح
ما لا يدخل الشرط سوى ان نحو ما الذي ياتيني له درهم وان لا يكون صلته وصفته
جملة شرطية نحو الذي ان يكرمني اكرمه له درهم لان الجواب في هذا الصورة ليس

الا للشرط فالمص مثل الفعلية في الموصول والظرفية في الموصوف اكتفاء واختصارا
خبر ان واخواتها هو المسند يندرج فيه المسندات طرا وبقوله **المرفوع بها**
اي بان واخواتها خرج غيره مثل خبر المبتداء الواقع بعد ان الملغاة بدخول ما
ولو قال الواقع بعدها لم يحتج فلذا قال المرفوع بها منه
الكافة او بالتخفيف نحو انما زيد قايم وان زيد قايم **نحو ان زيدا قايم** وهو
في جميع احكامه كخبر المبتداء الا في التقديم فانه يجوز تقديم خبر المبتداء عليه
ولا يجوز تقديم خبر ان على اسمها بناء على ضعفها في العمل اللهم الا اذا كان
الخبر ظرفا فانه يجوز تقديمه ح لما يتسع في الظروف واليه اشار بقوله **ولا يجوز**
تقديمها الا اذا كان الخبر ظرفا مثل ان في الدار رجلا خبر لا التي لنفي الجنس
احترز به عن لا التي بمعنى ليس وفي عبارتهم هذه تسامح لان لا لنفي حكم الجنس

كالقيام والحصول فى الدار لا النفى نفس الجنس فتقديره هو المسند يتناول

المسندات كلها المرفوع بها يخرج غيره نحو خبر المبتداء الواقع بعد لا الملغاة نحو لا

ولو قال الواقع بعدها لم يخرج منه

فى الدار رجلٌ ولا امرءة مثل لا غلام رجل قايم وقد يحذف خبر لا النفى الجنس

اذا كان عاماً كالموجود والحاصل وغير ذلك لدلالة النفى عليه لان مفهوم النفى

هو نفى الوجود فلذا دل عليه مثل لا باس اى لا باس حاصل عليك ولا اله الا الله

ولا فتى الا على ولا سيف الا ذو الفقار اى لا اله موجود الا الله فان قيل ان

قدرت فى كلمة التوحيد موجود لم يلزم منه الا نفى وجود ما سوى الله تعالى من

الآلهة لا نفى امكان وجوده وان قدرت ممكن لم يلزم منه الا اثبات امكان

الوجود لله تعالى لا اثبات وجوده وعلى التقديرين لا يتم التوحيد لانه انما يتم بنفى

امكان

امكان الوجود عما سوى الله تعالى من الآلهة واثبات الوجود له تعالى وعلى الاول لم يلزم

نفى الامكان عن غيره وعلى الثانى لم يلزم اثبات الوجود له تعالى قلت قد صرح

جار الله العلامة رحمه الله تعالى ان السديدفى هذا ان المرفوع بعد الا خبر والا لغو

لفظاً والاصل فى كلمة الشهادة الله اله ثم الا اله الا الله عدل من الاول الى

الثانى لارادة الحصر والتخصيص على نحو المنطلق زيد ثم اريد التصريح باثبات

الالوهية له تعالى ونفيها عما سواه فقدم حرف النفى ووسط حرف الاستثناء

وقال بعض المحققين كلمة الشهادة غير تام فى التوحيد بالنظر الى المعنى

عضد الدين رحمه الله تعالى

اللغوى لان التقدير لا يخلو عن احد الامرين وقد عرفت انه لا يتم وانما

يعد كلمة الشهادة تامة فى اداء معنى التوحيد لانها قد صارت علما عليه شرعاً

جواب سوال

وهذا القول اقرب ... ان كلمة الشهادة ... كالقدوة والصوم ... التوحيد ... الشرعى ... اولى واقرب ... منتخب الشيخ

فقال اسم ما ولا المشبهتين بليس في الدلالة على النفي والدخول على المبتداء والخبر هو المسند اليه دخل فيه غيره وبقوله المرفوع بهما خرج غيره والمراد انه مرفوع بكل واحد منهما لا انه مرفوع بهما جميعا لان العوامل وان لم يكن موثرات حقيقة بل علامات ينطق المتكلم عندها بوجوه مخصوصة هي آثارها مجازا واصلاحا واثار المتلفظ بها حقيقة وتاثيرا الا انها منزلة الموثرات الحقيقية في امتناع توارد اثنين منها على معمول واحد بالشخص مثل ما زيد قايما ولا رجل قاعدا ولما كان لا لمطلق النفي وما لنفي الحال كليس شذ اعمال لا مع الشذوذ ولم يعمل لا في نكرتين احديهما اسمها والاخرى خبرها فان النكرة لكونها اضعف من المعرفة ناسب ان تختص بالعامل الضعيف

كقوله

كقوله من صد عن نيرانها فانا ابن قيس لا براح اي ليس براح لي وزوال عن نيران الحرب فانه لما رفع براح مع عدم التكرار علم ان لا هنا بمعنى ليس

لا لنفي الجنس

المنصوبات اصل وملحق به فالاصل خمسة هي المفعول المطلق والمفعول به والمفعول فيه والمفعول له والمفعول معه والملحق به سبعة كما قال والحال والتميز والمستثنى وخبر كان واخواتها واسم ان واخواتها واسم لا لنفي الجنس وخبر ما ولا المشبهتين بليس فالمفعول المطلق مصدر حقيقة او تقديرا ليدخل ويحه وويله في مثل اهلكه الله ويحه اي اهلاكه كما يقال ضرب ضربة انتصب بفعل للتاكيد او النوع او العدد كلمة او في التعاريف

جواب سوال مقدر

يكون للتقسيم في المحدود ولا للترديد في الحد فلا تنافيه اي المفعول المطلق على

ثلثة اقسام لان مدلوله ان لم يزد على مدلول الفعل فهو للتاكيد وان زاد عليه فان
دل على هيئة صدور الفعل فهو للنوع وان دل على مرات صدور الفعل فهو
للعدد واشار الى مثلها بقوله مثل جلست جلوسا للتاكيد وجلسة بكسر الجيم
للنوعية وجلسة بفتحها للمرة وقد يكون بغير لفظه اى المشروط فيه اتحاد معناهما
واما الاتحاد فى اللفظ فانه وان كان غالبا لكنه ليس بشرط فيه بل قد يكون
المفعول المطلق بغير لفظ فعله وان كان بمعناه مثل قعدت جلوسا وجلست
اى كاينا بمعناه او وان كان بمعناه فى الواقع
قعودا قيل فيه نظر لثبوت الفرق بين القعود والجلوس فى المعنى ايضا الا ترى
انه يقال للزمن مقعد ولا يقال انه مجلس قال الامام الراغب رحمه الله القعود
انما يقابل به القيام والجلوس انما يقابل به الاتكا فيقال للقايم اقعد وللنايم اجلس

فقد بان افتراقهما وتغايرهما وسوال المثال هذا وان كان مناقشة فى المثال وهو
ليس بدأب فى التوجيهات لان غرضنا التنبيه على دقايق الاعتبارات
اللغوية وقد يحذف فعله الناصبة حذفا جوازا مثل قولك لمن قدم من
السفر خير مقدم اى قدمت خير مقدم ان شئت حذفته لدلالة الحال عليه
وان شئت اظهرت وحذفا وجوبا بحيث لا يجوز اظهار الفعل البتة قال سيبويه
علة وجوب الحذف كثرة الاستعمال حتى قامت الكثرة مقام ذكره مثل
حمدا له اى حمده حمدا وسقيا له اى سقاه الله سقيا وما يشبه ذلك نحو رعيا و
شكرا وخيبة وجدعا فان قيل ما تقول فى مثل حمدت حمدا وشكرت شكرا
وسقاك الله سقيا قلنا المراد انه واجب الحذف عند استعمال مصدره مع

اللام فلذلك مثل بقوله الحمد لله مع اللام لا به مطلقا **والمفعول به** اى الذى فعل
به فعل **ما انتصب بفعل متعدٍ على انه واقع عليه** والمراد بالوقوع ليس الوقوع
الحسى كما فى ضربت زيدا لعدم جريانه فى نحو شكرت الله وعلمت زيدا واردت بل
المراد هو التعلق المعنوى وهو تعلق فعل الفاعل بشىء لا يعقل الفعل بدون تعقل
ذلك الشىء يسمى ح مفعولا به وانما قيد الفعل بالمتعدى لان المفعول به لا يكون
فى الافعال الا للمتعدى بخلاف ساير المفاعيل اذ يستوى فيها اللازم والمتعدى
ويجوز ان يتعدد المفعول به على حسب اقتضاء الفعل اياه الى اثنين ثانيهما غير
(اى على حسب توقف تعلقه به)
الاول نحو علمت زيدا فاضلا او غيره **نحو اعطيت زيدا درهما** او الى ثلثة واليه اشار
بقوله **او علمت زيدا عمرا فاضلا** كان علم فى الاصل متعديا الى اثنين وزاد واحد

اى

اى بوساطة الهمزة **وان يتقدم** المفعول به على فعله لكون الفعل قويا فى
العمل **مثل زيدا ضربت** وعليه اياك نعبد واياك نستعين **ويحذف عامله جوازا**
اذا وجد القرينة فقط **مثل زيدا فى جواب من ضربت** ان شئت حذفت
لدلالة السؤال عليه وان شئت اظهرت **وحذفا وجوبا فيما اذا فسر** اى
فى كل موضع يكون العامل المحذوف فيه مفسرا بالشىء وانما وجب حذفه ح
لئلا يلزم اجتماع المفسِّر والمفسَّر فيما ابهامه من حذفه وهو باطل على ما عرفت
مثل زيدا ضربته اى ضربت زيدا ضربته ولا يجوز نصبه بضربته لعدم استقامة
اعماليس من جهة واحدة **او قصد** عطف على فسر **التحذير مثل اياك**
(لان العامل من جهة واحدة لا يقتضى الا الى معمول واحد منه)
والاسد اى يجب حذف عامل المفعول به اذا كان معمولا بتقدير اتق او

بمعناه ذكر تحذيرا مما بعده ومثاله ما ذكر اى اتق نفسك ان تتعرض للاسد
والاسد ان يتعرض لنفسك فحذف اتق لعدم الفرصة بتلفظ الفعل ووجود
القرينة الدالة عليه فوقع الاستغناء عن اقحام النفس لعدم موجب الاتيان
به وهو كراهة اجتماع ضميرى الفاعل والمفعول لشىء واحد فى غير افعال القلوب
ثم عدل عن الضمير المتصل الى المنفصل للضرورة فقيل اياك والاسد قال بعض
الفضلاء وفى هذا التقدير تطويل للعمل والاولى ان يقال ان التقدير اياك
بعّد عن الاسد والاسد بعّد عنك ويجوز الجمع بين ضميرى الفاعل والمفعول
لشىء واحد اذا كان احدهما منفصلا لان حكم المنفصل حكم الظاهر **او الاغراء**
مرفوع عطفا على قوله التحذير اى يجب حذف عامله فى باب الاغراء وضابطه

كل

كل مغرى به مكررا **مثل اخاك اخاك فان من لا اخا له كساع الى الهيجا بغير سلاح**
(اى الزم اخاك)
وعلة وجوب حذفه ما اسلفناه فى التحذير من عدم الفرصة بتلفظ الفعل **او**
قصد **الاختصاص مثل نحن العرب اكرم الضيف** اى مما يجب فيه حذف
(اى اخص)
عامل المفعول به باب الاختصاص ويكون على صيغة النداء نحو انا افعل كذا ايها
الرجل اى متخصصا من بين الرجال فصيغة النداء تدل على تخصيص
المنادى بطلب الاقبال ثم يستعمل للاختصاص المجرد من غير طلب اقبال
وعلى غير طريقة النداء بان لا يكون منقولا عنه كالمثال الذى اورده و
التقدير اخص العرب ولا يصح ان يكون منادى لكونه معرفا باللام **او**
قصد **النداء** وهو طلب اقبال احد بحرف نايب مناب ادعو لفظا نحو يا زيد

او تقديراً نحو يوسف اعرض اى يا يوسف **مثل يا عبد الله** تقديره ادعو

عبد الله على ان ادعو ههنا انشاء وان كان فى الاصل اخباراً وانما حذف

الفعلُ واقيم هو مقامه للتخفيف وليدل على الانشاء فان ذكر الفعل يوهم

الاخبار بناءً على اصله **و يا طالعاً جبلاً و يا رجلاً** اراد بايراد الامثلة الثلثة

ان المنادى اذا كان مضافاً او مستطيلاً مشتبهاً به او نكرة غير معينة

بذكر معود

وجب نصبه جرياً على قياس بابه وهو فضل المفعول به مع عدم علة البناء

وهو المشابهة بكاف ادعوك فان قيل كيف عمل طالعاً مع عدم الاعتماد

قلنا بل الاعتماد حاصل لان التقدير يا انساناً طالعاً **ويبنى المنادى على الضم**

اى على ما يرفع به سواء كان رفعه بالضمة او بالالف او بالواو **اذا كان**

نحو يا زيد ويا زيدان ويا زيدون منه

المنادى

المنادى **مفرداً معرفة** لانه لو كان مضافاً او مشتبهاً به او نكرة كان منصوباً كما مرّ و

لكونه مفعولا به فى اصله

انما بنى هذا القسم مع ان اصله الاعراب لمشابهته كاف الخطاب فى ادعوك من

حيث الافراد والخطاب والتعريف ووقوعه موقعه وانما بنى على الحركة مع ان

اصل البناء السكون فرقاً بين ما كان بناؤه عارضاً وما كان بناؤه لازماً ولان

البناء العارض اشبه الاعراب وانما بنى على الضم لانه لو بنى على الكسر لالتبس

بالمنادى المضاف الى ياء المتكلم المحذوف عنه الياء اكتفاءً بالكسرة عن الياء

نحو يا غلامِ ولو بنى على الفتح لالتبس بالمنادى المضاف المحذوف عنه الالف

اكتفاءً بالفتحة فى بعض اللغات نحو يا غلامَ **مثل يا زيد و يا رجل** وانما اورد

مثالين لان الاول معرفة قبل النداء ايضا والثانى نكرة قبل النداء معرفة

حال النداء بسبب حرف النداء فان قيل فعلى هذا يلزم في يا زيد تعريفان

قلت لا استحالة في ذلك انما الممتنع هو اجتماع آلتي التعريف وقد يجاب

احدهما تعريف العلمي

ايضا بان زيدا ينكر اولا ثم ينادي ويشكل هذا الجواب في مثل يا هذا فان

تنكيره غير مستعمل اصلاً وقد يقال ان حروف النداء ليست آلة التعريف

مطلقاً بل اذا قصد بها التعيين كما في يا رجل اما اذا لم يقصد بها التعيين

كما في زيد لتعينه بنفسه فلا تكون آلة التعريف ويجوز في توابعه اي توابع

المنادى المبني قيدنا بالمبني احترازا عن المنادى المعرب فان توابعه لا الرفع

الرفع والنصب فالرفع حملا على اللفظ والنصب حملا على المحل وتلك التوابع

الصفة مثل يا زيد العاقل والعاقل والتاكيد مثل يا تميم اجمعون واجمعين

المعطوف

المعطوف المعرف بلام التعريف مثل يا زيد والحسن والحسن قيدناه

بكونه معرفا باللام لانه لو لم يكن كذلك لم يمتنع مباشرة حرف النداء اياه و

كان في حكم منادى مستقل ولم يكن حكمه كذلك واشار بقوله بخلاف مثل يا

زيد وعمرو فانه مبني على الضم وانما اورد التوابع مفردة لانها لو كانت مضافة

لم يجز فيها الا النصب لان المنادى اذا كان مضافا لم يجز فيه الا النصب

مع اتصاله بحرف النداء الموجب للبناء فتابع المنادى اذا كان مضافا لم يجز

صفة الاتصال

فيه الا النصب الاولى لبعده من حرف النداء المقتضي للبناء وهو المراد

بما قال بخلاف ما اذا كانت اي التوابع مضافة مثل يا زيد ذا الكرم و

يا تميم كلهم ويا زيد وعبد الله فالنصب اي فالنصب واجب اذ ذاك والبدل

اي ذاك المذكور وهو الاضافة حاشية ١٢

من بين التوابع فى حكم المستقل لانه بتكرر العامل فلذا لم يذكر له مثالا فى الامثلة

واذا كان المنادى يريد به المبنى العلم فخرج نحو يا عبد الله و يا رجل علما موصوفا

بابن اضيف فاعله مستتر يرجع الى ابن و المجموع صفة النكرة الى علم آخر مثل

اعنى اضيف مع فاعله صفة ابن

يا زيد بن عمرو و يا هند بنة عاصم فالمختار فتحه اى فتح المنادى مع جواز ضمه

اما ضمه فظاهر لانه منادى مفرد معرفة فيبنى على الضم و الابن صفة له مضاف

فيكون منصوبا واما فتحه فلان شدة الامتزاج بين الصفة والموصوف جعلته

بمنزلة اسم مركب من اسمين نحو حضرموت وبعلبك ففتح آخر المنادى كما يفتح

آخر الاسم الاول المركب مع غيره على ان كثرة الاستعمال تلايم الفتحة

لخفتها والاقسام الممكنة عقلا اربعة لانهما اما علمان او غير علمين او مختلفان

اى الاسمين

نحو يا رجل ابن اخى

وهذا

وهذا بالحقيقة اثنان والحكم المذكور يخص المسئلة الاولى دون الصور الباقية

لاختصاصها بغاية الامتزاج وكثرة الاستعمال دونها ويجوز حذف حرف

النداء عن شيئين احدهما العلم والآخر اى والاصل فى المسئلة العلم

لانه كثير الاستعمال فيناسبه التخفيف ولانه مشهور فلا يوجب الالتباس

واى محمول عليه بجامع ان كل واحد من العلم واى لا يقع صفة لاى لانه

لا يوصف الا بذى اللام او اسم الاشارة الموصوف بذى اللام كقوله

تع يوسف اعرض اى يا يوسف وكقولك ايها الرجل افعل كذا اى

يا ايها الرجل وحذف المنادى رفع معطوفا على حذف حرف النداء اى

يجوز حذف المنادى اذا دل عليه قرينة لانه مفعول به فكما ساغ حذف

المفعول به يسوغ حذفه ايضا كقوله تعالى الا يا اسجدوا اى الا يا قوم ومن

خواص المنادى الترخيم يريد باختصاصه ان المنادى يرخم فى سعة الكلام

(اى لا يريد باختصاصه انه لا يوجد فى غيره اصلا منه)

واما غيره فلا يرخم الا للضرورة كقوله شعر ديار مية اذ مى تساعفنا

(اى اذ مية)

ولا يرى مثلها عجم ولا عرب وهو ان يحذف من آخره اى آخر المنادى

بل آخر الاسم المرخم مطلقا للتخفيف لا للعلة غيره حرف مثل يا ثب فى ثبة ويا

(كما فى مثل المتوهم وهو ما حذف منه الالف لالتقاء الساكنين للتخفيف)

حار فى حارث الحذف الترخيمى على ثلثة اقسام احدها ان يحذف له حرف

واحد وهو الاصل والى هذا القسم اشار بالمثالين وثانيها ان يحذف له

حرفان وهذا فيما اذا كان فى آخر المنادى حرفان زايدتان زيدتا معا

فى حكم الزيادة الواحدة او كان فى آخره حرف صحيح قبلها مدة وذلك

الاسم

الاسم اكثر من اربعة احرف واليه اشار بقوله او حرفان مثل يا اسم فى اسماء

اعلم ان اسماء على وزن فعلاء عند بعض من الوسم قلبت الواو همزة فهو مما

فى آخره زايدتان فى حكم الواحدة وهو مختار المص وعلى افعال عند سيبويه

(ومختار ابن الحاجب ايضا منه)

جمع اسم اصله اسماو قلبت الواو همزة وعلى هذا فهو مما فى آخره حرف صحيح قبلها

مدة ولم يكن بينه وبين منصور فرق فيلغو احدهما و يا منص فى منصور

(حذف الراء للترخيم وحذف الواو لان حرف العلة ...)

وثالثها ان يحذف له الاسم الاخير وذلك اذا كان المنادى مركبا على نحو

بعلبك لان الاسم الاخير بمنزلة تاء التانيث والى هذا اشار بقوله او الاسم

الاخير من المركب مثل يا معدى فى معدى كرب المفعول فيه اسم زمان

او مكان يدخل فيه نحو قولك يوم الجمعة حسن فلما قال انتصب بفعل

(والمسجد حسن منه)

خرج عنه على انه اى الفعل واقع فيه اى فى ذلك الزمان او المكان وهو اعم من

ان يقع الفعل فى جميع اجزائهما نحو صمت يوما وسرت فرسخا او فى بعضها نحو

خرجت يوم الجمعة وجلست امامك مثل سرت يوم الجمعة وجئنا من القدم

اورد المثالين اشارة الى ان ظرف الزمان يقبل النصب بتقدير فى سواء

كان معينا او مبهما وذلك لان للفعل دلالة على الزمان المبهم والمعين

كدلالته على المصدر فكما ينصب المصدر معرفة كان او نكرة ينصب الزمان

اما انتصاب المصدر مطلقا فعلى انه قريبة بالفعل من حيث انه جزؤه فافهم منه

مبهما او معينا واما ظرف المكان فلا يقبل النصب بتقدير فى الا مبهما لدلالة

الفعل على المبهم من المكان دون المعين فلهذا لم يمثل فيه الا بالمبهم فقال

اذ كل حدث واقع فى مكان لا محالة منه

وجلست امامه يريد الاشارة الى ان المراد بالمكان المبهم هو الجهات

الست

الست وهى الخلف والقدام والفوق والتحت واليمين والشمال وما فى معناه

كالوراء والامام وعنده عند ولدى ودون ومع ونحوها الست من المكان

المبهم بعد ما فسر بالجهات الست لكنها مثلها من حيث الابهام فكما ان

خلف المسجد يتناول ما كان خلفه الى انقطاع الارض كذلك عنده يتناول

جميع الامكنة التى حواليه ودخلت الدار يعرف المسئلة ان المكان

المعين اذا وقع بعد دخلت فله حكم المكان المبهم فى جواز حذف فى عنه

لكثرة الاستعمال المستدعية للخفة يحذف فى عنه هذا هو المذهب الاصح

وقيل انه متعد فما بعده مفعول به وليس من هذا القبيل وضعف

بان مصدره فعول وهو من المصادر اللازمة غالبا وقد يضمر عامله مثل

يوم الجمعة في جواب متى جئت اي جئت يوم الجمعة والمفعول له ما انتصب

بفعل على انه فعل لاجله مثل ضربته تاديبا وقعدت عن الحرب جبنا

اي المفعول له هو السبب الحامل للفاعل على الفعل سواء كان علة غائية

للفعل متاخرا عنه في الوجود كالتاديب للضرب او لم يكن كالجبن للقعود

والقسم الاول يكون بحسب تعقله علة للفعل وبحسب وجوده الخارجي

معلولا له والقسم الثاني يكون بحسب وجوده الخارجي علة للفعل

فان قيل التاديب عين الضرب اذ لم يصدر ههنا عن المتكلم حدثا بل

حدث واحد ويمتنع ان يكون الشيء علة لنفسه ومعلولا لنفسه قلنا

قيل التاديب بمعنى التادب قلت هذا باطل لانه لم يكن فعل الفاعل

المعلل

[illegible]

المعلل فالصواب في الجواب ان يقال ان ههنا مضافا محذوفا اي ارادة

تاديبه والمفعول معه اسم كاين بعد الواو الكائنة بمعنى مع منصوب بفعل

لفظا اي حال كون ذلك الفعل ملفوظا مثل استوى الماء والخشبة

او معنى والمراد بالفعل المعنوي ما يمكن استنباط معنى الفعل منه نحو ما لك

وزيدا اي تصنع مع زيد واختلفوا في ناصبه هل هو الواو او الفعل بتوسط

يعني عند الشيخ عبد القاهر وساير المحققين

الواو والقسم الثالث هو القول المنصور ونظيره انتصاب المستثنى

بمعونة الا واحدى اخواتها فرغ الآن عن بيان المنصوبات الاصلية

فشرع في الملحقات بها وهي سبعة كامر ولذلك فصل الكلام عما تقدمه

فقال الحال هذا اللفظ يذكر ويونث وتانيثه اشيع منصوب بفعل

او معناه لبيان كيفية اى لبيان كيفية الفعل زمان صدوره عن الفاعل
او زمان وقوعه على المفعول والنعت وان كان مبينا لكنه لا يبين هيئة
شئ وكيفيته بل نفس ذاته مثل جاء زيد راكبا هذا متعلق قوله بفعل
اى بهيئة المجي الركوب منه
وزيد في الدار قايما هذا متعلق قوله او معناه اى زيد حصل فيها حال كونه
قايما ولا يكون الحال الا نكرة لانها في المعنى خبر والخبر لا يكون الا نكرة
ولان التنكير اصل وهي لا يحتاج بحسب معناها الى التعريف لان المقصود
من الحال تقييد الحدث المنسوب الى الفاعل والمفعول والنكرة كافية فيه
واذا كانت صاحبها نكرة غير مخصوصة وجب تقديمها نحو سار راكبا
رجل يعني ان الاصل الغالب ان يكون ذو الحال معرفة او نكرة مخصصة

لكونها

لكونها محكوما عليه في المعنى لكنه قد يكون نكرة صرفة وان كان ذلك نادرا
وح يجب تقديم الحال على صاحبها لانه لو اخر لالتبس بالصفة في مثل قولنا ضربت
رجلا مجردا عن ثيابه فقدم في ساير المواضع وان لم يلتبس لاطراد الباب
وقد تكون الحال جملة كما تكون مفردا لانها في المعنى خبر والخبر قد يكون جملة
كما تكون مفردا ولان المقصود من الحال تخصيص وقوع مضمون عاملها
بوقت وقوع الحال وهذا التخصيص يحصل من الجملة كما يحصل من المفرد ولا بد
ان تكون تلك الجملة خبرية قال ابن الحاجب وذلك لان الحال خبر والخبر هو
ما يحتمل الصدق والكذب ورد عليه بان هذا غلط نشاء من الاشتراك
اللفظي لان الخبر في هذا البحث هو خبر المبتداء وهذا لا يشترط فيه الاحتمال المذكور

بل انما يشترط ذلك فى الخبر المقابل للانشاء ولا بد فى هذه الجملة من رابط تربطها
الى صاحبها والا لكانت اجنبية عنه فلا تقع حالا منه لكن يجوز اخلاؤها
عن الراجع اليه اسمية مثل جاء زيد والشمس طالعة اى اذا كانت الجملة
الحالية اسمية فربطها بالواو والضمير نحو جاءنى زيد وغلامه راكبا وبالواو
وحدها نحو المثال المذكور او بالضمير وحده على ضعف لكون الاسمية قوية فى
الاستقلال نحو ما حكاه سيبويه من قولهم كلمته فوه الى فى او فعلية
مثل جاء الامير وقد ركب غلمانه اذا وقع الماضى المثبت حالا فربطها بالواو
والضمير ولا بد من قد ظاهرة كما مثل او مقدرة كما قال الله تعالى او جاؤكم حصرت
صدورهم اى قد حصرت وانما وجب وجود قد لان الماضى يدل على الانقضاء

والحال

والحال تدل على عدم الانقضاء فلا بد من قد لتقرب الماضى من الحال كذا
قالوا وفيه نظر لانه غلط نشاء من اشتراك لفظ الحال بين الزمان الحاضر
المقابل للماضى وبين ما يبين الهيئة المذكورة ولم ير احدا حام حول تحقيق هذا
الموضع غير شيخنا الشريف قدس سره ولا ينبئك مثل خبير ومحصل ما افاده
ان الفعل اذا وقع قيدا لشئ يعتبر كونه ماضيا او حالا او مستقبلا بالنظر
الى ذلك المقيد فاذا قيل جاءنى زيد ركب يفهم منه ان الركوب قد كان
متقدما على المجئ فلا بد من قد حتى تقربه الى زمان المجئ فيقارنه او جاء
الامير تقاد الجنائب بين يديه اى المضارع المثبت اذا وقع حالا فربطها
بالضمير وحده لمشابهته اسم الفاعل وامتناع الواو فى اسم الفاعل التمييز

مصدر بمعنى اسم الفاعل اى المميز

اسم منصوب نكرة وقد يقال له التبيين ايضا يرفع الابهام المستقر

في الصفة نحو رايت عيناً جارية فانها رفعت ابهام العين لكنه غير مستقر

لان العين في الاصل لم توضع مبهمة بل حصل الابهام في الاستعمال با

لنسبة الى المخاطب بخلاف عشرين مثلا فانه موضوع لعدد معين من

اي جنس كان فالابهام فيه وضعي مستقر وفي العين طارئ غير مستقر

ولا ينتقض بصفات الاسماء المبهمة نحو مررت بهذا الرجل لوجوب كونها معرفة

ووجوب نكارة التمييز عن مفرد يراد به ههنا ما يقابل النسبة فيتناول

الواحد والمثنى والمجموع والمضاف تام بالتنوين لفظا كما يمثل او تقديرا

كما في غير المنصرف نحو عندي مكاييل براً ومثاقيل ذهباً او بنون التثنية

او

او نون الجمع او تام بالاضافة والمراد بتمامه ان يكون بحاله يمتنع اضافته

على تلك الحالة ثم مثل على ترتيب ما ذكر مثل رطل زيتا ومنوان سمنا وعشرون

درهما وموضع كف سحابا وانما نصب الاسم التام التمييز لانه شابه الفعل

الذي تم بفاعله الذي هو بعده وشابه التمييز الآتي بعد تمام الكلام او يرفع

الابهام عن نسبة في جملة او ما ضاهاها مثل طاب زيد نفساً او ابا او

ابوة هذان المثالان مما يصح جعله لما انتصب عنه ولمتعلقه فان الاب جاز

ان يكون نفس زيد وان يكون من ولده وكذا الكلام في الابوة فالاول

اسم عين والثاني اسم معنى والاول محمول بالمواطاة والثاني بالاشتقاق

او دارا او علما هذه مما لا يصلح الا لجهة واحدة وهي لمتعلق ما انتصب

عنه والاول من البحث والثاني من المعاني هكذا ذكروا وفيه نظر لانهم
ان ارادوا بالصحة جعله لما انتصب عنه حمله عليه مواطاة خرج عنه نحو طاب زيد
ابوه وان ارادوا حمله عليه اعم من المواطاة والاشتقاق ورد عليه
طاب زيد علما ولا يتقدم التميز على مبهمه لانه في المعنى فاعل فلا يتقدم
مثله واما نحو قوله وفجرنا الارض عيونا فقيل منخرط في الباب ليطرد و
قيل معناه انفجر الارض عيونا بتفجيرنا المستثنى هو من الثني والصرف
لان المستثنى مصروف عن حكم المستثنى منه منصوب بعد الا واخواتها
هذا يتناول المتصل والمنقطع وذلك اى انتصابه حيث يكون منقطعا
مثل جاءني القوم الا حمارا وانما وجب نصبه لامتناع البدلية او

ولما كان مدار [illegible] على [illegible] الغلط

متصلا

متصلا في كلام موجب لا يكون نفيا ولا نهيا ولا استفهاما تاما اى
مثل جاءني القوم الا زيدا وانما وجب نصبه بناء على فساد المعنى واستحالته
لو حمل على البدل او يكون المستثنى مقدما على المستثنى منه مثل
ما جاءني الا زيدا احد وانما وجب نصبه اذ ذاك لامتناع حمله على البدل
بسبب استحالة تقدم البدل على المبدل منه واما في غير الموجب اذا كان
تاما فالمختار البدل مع جواز الاستثناء مثل ما جاءني احد او من احد
الا زيد بالرفع على البدل والنصب على الاستثناء لكن البدل اولى
اذ لا خلاف في عامله واستقرت المخالفة في عامل المستثنى ولا تكلف
فيه وفي النصب تكلف وهو تشبيهه بالمفعول وانما اورد لاختيار

قال صاحب الكشاف في تفسير [illegible] لا يخرج [illegible] ويجوز ان يكون منصوبا على الانقطاع [illegible]

البدل مثالين تنبيهًا على ان الابدال قد يكون من لفظه وقد يكون من محله
عند تعذر الحمل على اللفظ نحو المثال الثاني فانه يتعذر فيه ابدال زيد من لفظ
احد والا لزم زيادة من في الاثبات وهو باطل فاذا لم يذكر المستثنى
منه فهو على اعرابه اي المستثنى ح على اعرابه الذي يستحقه بحسب اقتضاء
عامله السابق عليه ويسمى مفرغا لانه قد فرغ العامل عن العمل فيما قبل الا
اعني المستثنى منه لاجل العمل فيما بعد الا اعني المستثنى نحو ما جاءني الا
زيدٌ فزيد مرفوع بالفاعلية لجاء لان العامل يستدعي فاعلًا وما ضربت
الا زيدًا منصوب بالمفعولية لان العامل يستدعي مفعولًا به وما مررت
الا راكبًا نصب على الحالية لان العامل يستدعيها او سرت الا يوم الجمعة

ظرف وبعد غير وسوى بكسر السين وضمها مع القصر وسواء بفتح السين
وكسرها مع المد لا يكون المستثنى الا مجرورًا مثل ما جاءني القوم غير زيد
لانها اسماء مضافة اما غير فظ واما سوى وسواء فلانهما ظرفان مضافان
الى ما بعدهما فمعنى جاء القوم سوى او سواء زيد بدل زيد او مكان زيد
بمعنى انهم جاؤا ولم يجئ زيد وهو معنى الاستثناء في اخراجه وحكم غير في
الاعراب حكم المستثنى على ما سبق من التفصيل فيجب نصبه بعد كلام
موجب فذكر المستثنى منه نحو جاءني القوم غير زيد وعند التقديم نحو
ما جاءني غيرك احد وكذا في المنقطع ويجوز فيه النصب والبدل بعد كلام غير
موجب وذكر المستثنى منه نحو ما جاءني احد غير زيد بالنصب والرفع على

البدل وكذا الحال في المفرغ بقول ما جاءني غير زيد وما رايت غير زيد و
ما مررت بغير زيد وانما اعرب اعراب الاسم الواقع بعد الا اذ كان حقه ان
يعرب ما بعده لان غير موازن الا وما بعده موازن ما بعد الا لكن الا
حرف لا تقبل الاعراب فجعل اعرابه على ما بعده وغير اسم متمكن يقبل الاعراب
فاستقر عليه على الوجوه المذكورة خبر كان واخواتها منصوب يتناول
سائر المنصوبات وبقوله بها خرج غيره مثل كان زيد قايما وحكمه حكم خبر
المبتدا في اقسامه وشرايطه واحكامه فكما يكون خبر المبتدا مفردا وجملة
فخبر كان كذلك وكما يشترط ان يعود الضمير من الجملة الواقعة خبرا الى المبتدا
يشترط ايضا في خبر كان اذا كان جملة وكما ان الاصل ان يكون خبر المبتدا

نكرة فكذا في خبر كان الا انه اي خبر كان يتقدم على اسمه معرفة اي حال
كون خبر كان معرفة مثل كان القايم زيد لعدم الالتباس لاختلافهما في
الاعراب بخلاف خبر المبتدا فانه اذا كان معرفة امتنع تقديمه للزوم
الالتباس اسم ان واخواتها مسند اليه يدخل فيه غيره كلما [illegible]
بها خرج عنه غيره مثل ان زيدا قايم فزيد مسندا اليه المنصوب بان
وحكمه حكم المبتدا واستيفاء البحث عنه في باب الحروف المنصوب
بلا التي لنفي الجنس الفرق بين لا هذه وبين لا بمعنى ليس ان هذه
لنفي الماهية وتلك لنفي فرد منها مثلا اذا قيل لا رجل في الدار كان
معناه انه ليس في الدار هذا الجنس فاذا لا يجوز ان يكون فيها واحد

الواحد المنفي وان كان غير معين لفظا او قصدا لكنه في نفسه معين فيجوز ان يكون في الدار...

ولا اثنان ولا ثلثة ولا غيره واذا قيل لا رجل في الدار كان معناه نفي احد
من جنس الرجال ويجوز ان يكون واحد غيره او اثنان او ثلثة او اكثر مثل
لا غلام رجل في الدار ولا عشرين درهما لك اشار بالتمثيل الى شرائط
نصب اسم لا وهي ثلثة احدها ان يليها اذ على تقدير الفصل لا تنصبه وثانيها كالجزء
ان يكون نكرة لانه لو كان معرفة لم تنصبه وثالثها ان يكون مضافا او كالجزء
مشبها به لانه لو كان مفردا يكون مبنيا كما سيأتي وانما كان ولا عشرين
درهما مشبها بالمضاف من حيث ان كل واحد منها عامل فيما بعده ومن
حيث ان ما بعده متمم ومخصص لهما والمفرد مبني على الفتح والمراد
بالمفرد ما لا يكون مضافا ولا مشبها به فانه يبنى على ما ينصب اي ان كان

نصبه

نصبه بالفتح بني على الفتح نحو لا غلام في الدار وان كان بالياء بني على
الياء نحو لا غلامين لك ولا مسلمين لك وان كان نصبه بالكسر بني على
الكسر نحو لا مسلمات في الدار مع ان الفتح في الاخير اولى من الكسر للفرق بين
حركة معربا وبين حركة مبنيا وبعضهم ينونه مع كونه مبنيا لان هذا التنوين
للمقابلة فلا ينافي البناء والاحسن اسقاطه لانه وان دل على مقابلة
فلا تخلوا عن دلالة على تمكن الاسم وذلك ينافي البناء مثل لا رجل وانما بني
لتضمنه حرف الجر لان قولنا لا رجل في الدار جواب في المعنى لسوال
هل من رجل في الدار فكان الواجب ان يقال لا من رجل ليتطابقا الا
انه لما جرى ذكر من في السوال استغنى عنه في الجواب فقيل لا رجل في

الدار فتضمن من فبنى لذلك وبنى على الحركة تنبيها على عروض بنائه وبنى
على الفتح للخفة **ويرفع** اى المفرد **مع الفصل مثل لا فيها رجل ولا امراة**
انما وجب الرفع لان لا ضعيف فى العمل فاذا وقع فصل لا يعمل فرجع الى
اصله وسو الرفع وانما وجب التكرير قيل تقوية له اذ ضعفت بسبب الفصل
وفيه نظر والاولى ان يقال لانه مبنى على جواب ارجل فى الدار ام امرءة
فوجب التكرار ليحصل المطابقة وكذلك يجب الرفع والتكرار اذا كان الاسم
الذى يدخل عليه لا معرفة تقول لا زيد فى الدار ولا عمرو واما الرفع فلان
لا لا تعمل فى المعارف لانها وضعت لنفى النكرات واما التكرير فلانه
جواب ازيد فى الدار ام عمرو والمراد بالتكرير ان يذكر نكرة اخرى او معرفة

اخرى

اخرى معطوفة على الاول لا ان يكرر الاسم الاول فاعرفه **ويجوز فى النعت**
للمبنى احترز به عن نعت المعرب نحو لا غلام رجل ظريفا فانه لا يجوز فيه البناء
اصلا ولا الحمل على المحل لان متبوعه معرب ولا بد من قيود آخر كانه اكتفى
فى التنبيه عليها بما يورد من المثال احدها كونه نعتا اولا لان النعت
الثانى يتعين فيه الاعراب كراهية لتركيب اكثر من كلمتين وثانيها
كونه مفردا لان النعت المضاف يتعين فيه الاعراب نحو لا رجل صاحب
القوم ولا رجل ذا مال لان اسم لا اذا كان مضافا لا يكون له الا الاعراب
فتابعه اذا كان مضافا كان اولى ان لا يكون له الا الاعراب لكونه ابعد
من كلمة لا التى هى العلة فى عروض البناء وثالثها ان يكون تاليا له لانه

اذا احصل الفصل بين الموصوف والصفة تعين الاعراب وفي العطف على
المبني مع لا على اللفظ الرفع والنصب اعلم ان في كلامه اخلالاً واختلالاً
اما الاخلال فلان الرفع والنصب ليس كليهما للحمل على اللفظ فكان عليه ذكر
المحل كما ذكر اللفظ واما الاختلال فلان المستحسن ان يقول ويجوز فيه الرفع
والنصب على اللفظ والمحل مثل لا رجل ظريف وظريفاً في النعت ولا اب
وابن وابناً في العطف وقد يبنى النعت المذكور بجعل الموصوف والصفة
شيئاً واحداً مثل لا رجل ظريف بالفتح فان قيل لم جاز جعل الموصوف والصفة
ههنا شيئاً واحداً حتى جاز بناؤها لذلك ولم يجز في المنادى حيث اعرب صفته
البتة قلت لان المنفي هو المجموع لا الموصوف وحده والنداء انما هو للموصوف

وحده فافترقا في الحكم من اجل ذلك وقد يحذف اسم لا مثل لا عليك اي لا بأس
عليك فلا كزيد فان الكاف ان كان اسماً يكون الخبر محذوفاً اي لا مثل
زيد موجود ويجوز ان يكون الاسم محذوفاً اي لا احد مثله وان كان الكاف
حرفاً فالمحذوف هو الاسم لا غير خبر ما ولا المشبهتين بليس منسوب
به منصوب بهما مثل ما زيد قائماً في المعارف ولا رجل افضل منك
اي شيء منسوب منه
في النكرات واعمالهما للتشبيه بليس حجازية والتميمية هي رفعها بالابتداء
فيقرؤون ما هذا بشر الا من درى كيف هي في المصحف واذا قدم الخبر
فيهما على الاسم او فصل بينهما بالا بطل العمل مثل ما قائم زيد وما زيد الا
قائم اما الاول فلانهما عاملان ضعيفان فلم يعملا مع التصرف واما الثاني

فلبطلان المشابهة بانتقاض النفي بالا المجرورات منها المجرور بحرف
الجر لفظا وسياتي في قسم الحروف ولا خلاف في ان العامل ح هو
الحرف الملفوظ نحو مررت بزيد وزيد في الدار ومنها المجرور بالاضافة
اليه بتقدير حرف الجر واختلف في عامله ح فقيل هو المضاف بتقوية
معنى الحرف وقيل هو الحرف المقدر ليكون عمل الجر بابا واحدا وضعف
بضعف اضمار حرف الجر وقيل هو معنى الحرف الجر ورد بان الصيرورة
الى العامل المعنوي انما يكون عند تعذر اللفظي ولم يتعذر ههنا واعلم
ان تقدير حرف الجر انما هو في الاضافة المعنوية دون اللفظية نحو ضارب
زيد فان ضاربا مضاف الى زيد بنفسه لا بواسطة حرف الجر وان امكن

اي حين المجرور بالاضافة اليه

عليلا للاعتبار

سواء كان الحرف لاما او في او من

لان المعنوي اضعف واللفظي اقوى

تقدير

تقدير اللام ههنا ايضا للفرع باصله ولوجود معنى اللام اعني الاختصاص
في الجملة وهي اي الاضافة لفظية ان كان المضاف صفة فخرج مثل غلام
زيد مضافة الى معمولها فخرج نحو مصارع مصر فانها وان كانت صفة لكنها
ليست مضافة الى معمولها مثل زيد ضارب عمرو ومضروب الغلام وحسن
الوجه والا اي وان لم يكن المضاف صفة مضافة الى معمولها فاما ان لا يكون
صفة او كان صفة لكنها غير مضافة الى معمولها كما مثلنا بها فمعنوية فاضافة
المصدر الى الفاعل او المفعول معنوية لان المضاف ليس بصفة وكذا مثل
قولنا هذا مضروب زيد لان المضاف اليه ليس بمعمول للمضاف وكذلك
الاضافة في مثل هذا ضارب زيد امس وزيد افضل القوم لان المراد با

لعمل سنا ان يرفع المضاف اليه او ينصبه لو سلط عليه ثم اشار الى

انقسام المعنوية الى اقسامها الثلثة بقوله بمعنى اللام هذا ظرف مستقر فى موقع

الصفة اى معنوية كاينة بمعناها ان لم يكن المضاف اليه جنس المضاف

ولا ظرفه او من اذا كان المضاف اليه جنس المضاف بمعنى انه صادق عليه

او بمعنى ان المضاف ماخوذ من المضاف اليه او فى ان كان المضاف اليه ظرف

المضاف مثل غلام زيد وخاتم فضة وضرب اليوم هذه امثلة الاقسام

المذكورة على ترتيبها والقسم الثالث منها اى الاضافة بمعنى فى قليل الوجود

بل جمهور النحاة لم يعتبروه وجعلوه من الاضافة بمعنى اللام لان ملابسة

اى لم يعتبروه قسما براسه منه

الظرف والمظروف من الاختصاصات فيصح فيها المعنى اللام ولو اعتبر كل

نوع

نوع من الاختصاص قسما براسه لم ينحصر الاقسام فى الثلثة ولا فى الاربعة ولا فى

اكثر وتفيد الاضافة المعنوية تعريف المضاف ان كان المضاف اليه معرفة

نحو غلام زيد فان غلاما نكرة شايعة فاذا اضفته الى زيد عينته واوضحته

غاية الايضاح حتى صار معرفة او تخصيصه ان كان المضاف اليه نكرة نحو

غلام رجل او غلام امرءة فان هذه الاضافة وان لم توضح المضاف ولم

تعينه غاية التعيين لكنها جعلته مخصوصا اى قللت الاشتراك فيه فلذا

يجب تجريد المضاف من التعريف لانه لو كان معرفة لم يحتج الى التعريف

ويعلم من هذا امتناع اضافة العلم الا اذا اتفق فيه اشتراك نحو زيدنا خير

اى وجوب تجريد المضاف منه

من زيدكم والمعرف باللام الا بعد حذفها عنه والمضمر والمبهم مطلقا لاستحالة

سلب التعريف عنهما بخلاف اللفظية فانها لا يفيد تعريفا ولا تخصيصا
لانها في تقدير الانفصال بل لا تفيد الا تخفيفا في اللفظ وهو حذف التنوين
او ما يقوم مقامه ولا يجوز اضافة الموصوف الى الصفة لان الصفة وضعها
على متابعة الموصوف في وجوه الاعراب فلو جعلت مضافا اليها لانجرت
دائما فلا يتيسر متابعتها ولا اضافة الصفة الى موصوفها لانها متأخرة
(اي المتبوعية) (اي الموصوف في وجوه الاعراب)
عنه بالطبع فلو اضيفت اليه لتقدمت عليه وذو لازم الاضافة الى المظهر
فهذان حكمان له وتعليلهما بحرف وهو انه وضع ليتوصل به الى جعل اسماء
(احدهما لزوم الاضافة وثانيهما كون المضاف اليه مظهرا البتة منه)
الاجناس صفات اشتقاقية للاشياء فلا محالة لم يدخل الا عليها واعلم
(اسم الجنس لا يكون الا)
ان الدليل المذكور يقتضي ان لا يضاف الى غير ما فيه لمعنى الجنس فلا فائدة مظهرا

في التخصيص بالمضمر ثم لما فرغ من الاسماء المعربة بالاستبداد رفعا ونصبا
وجرا شرع فيما اعرابه بالتبع من الاسماء فقال باب التوابع اي هذا باب
التوابع او باب التوابع هذا وهي خمسة نعت وعطف بحرف ويسمى
عطف النسق وتاكيد وبدل وعطف بيان ولا يخفى ان هذا الانحصار
(النسق من الكلام ما جاء على نظام واحد والنسق بالتسكين مصدر نسقت الكلام اذا عطفت بعضها على بعض — صحاح)
استقرائي لا عقلي ويمكن ابرازه في صورة التقسيم العقلي مرددا بين النفي
والاثبات طلبا للضبط وتقليلا من الانتشار فنقول انما انحصر التوابع
في هذه الخمسة لان التابع ان كان مقصودا بالذات فبدل ان لم يتخلل
(بالنسبة)
بينهما عاطف وعطف نسق ان يتخلل وان لم يكن مقصودا فنعت ان دل
(بالنسبة)
على معنى في متبوعه وتاكيد ان كان اعادة للاول لفظا او معنى والا فعطف

بيان والكل من هذه الخمسة على وفق المتبوع فى الاعراب وعلى وفقه

فى جهته فان حقيقة التبعية ليست الا ذاك فخرج نحو خبر كان وان مما خالف

اى فى موافقة الاعراب وفى جهته

فيه الثانى الاول فى الاعراب ونحو خبر المبتداء والمفعول الثانى من باب

علمت مما خالفا فى جهة الاعراب فالنعت ما اى تابع وسويتنا ولها ساير التوابع

اى الاول والثانى

فلما قال يدل على بعض احوال المتبوع خرج عنه غيره لان شيئا من التوابع

لا يدل على معنى فى المتبوع وهو المراد ببعض احواله سوى النعت فتذبر واما

الحال فغير داخلة فى مبحث التوابع حتى يحترز عنها ويفيد النعت تخصيصا

فى النكرات وتوضيحا فى المعارف مثل مررت برجل كريم وبزيد الكريم

التخصيص والتوضيح كلاهما تقليل الاشتراك لكن التخصيص بالنسبة الى الاشتراك

الحاصل فى معنى اللفظ والتوضيح بالنسبة الى الاشتراك الحاصل فى اللفظ فقط

وقد لا يفيد اى النعت الا مدحا او ذما فيما اذا تعين المنعوت قبل ذكر النعت

او توكيدا فيما اذا لم يدل النعت على ما لم يدل عليه المنعوت مثل اعوذ بالله

العظيم للمدح المجرد من الشيطان الرجيم للذم المجرد ونفخة واحدة للتاكيد

المجرد ويكون النعت اى يجان يكون ولذا قيل مطلقات العلوم ضروريات

ومهملاتها كليات على وفق الموصوف فى التعريف والتنكير اى فى احدهما

وهو ظاهر وكذا فى الافراد والتثنية والجمع اى فى احدها كما لا يخفى والتذكير

والتانيث اى فى احدهما والحاصل ان النعت تتبع متبوعه فى ثلثة من سبعة

ولم يتعرض لوجوب موافقته له فى الوجوه الثلثة الاعرابية كما فعل غيره حتى

كالشيخ ابن الحاجب رحمه الله

[illegible] اذا قيل النحو [illegible] [illegible] [illegible] ضرورة [illegible] [illegible] معناه [illegible] [illegible]

قالوا يتبعه فى اربعة من عشرة لان ذلك معلوم من كون النعت تابعًا كان

النعت بحال موصوفه مثل رجل كريم لان النعت اذ ذاك هو الموصوف بالحقيقة

اى اذ ذاك هو الامر الحاصل

فبالضرورة يجب موافقته له فيها بخلاف اذا كان بحال متعلقة مثل رجل

كريم ابوه فانه كالفعل ح فكما ان الفعل اذا اسند الى الظاهر وجب افراده

فكذا الصفة الى ساير ما يفصل فى الفعل من الاحكام فتدبر وقد يكون الوصف

جملة كما يكون مفردا بشرطين احدهما ان يكون تلك الجملة خبرية لان الوصف

فى المعنى خبر عن الموصوف فكما لا يخبر بالجمل الانشائية لا يوصف بها وثانيهما

ان يكون موصوفها نكرة لان الجملة نكرة فلا تقع صفة للمعرفة ومعنى نكارة

الجملة ان وصفيتها ليست الا باعتبار الحكم المجهول مثل مررت برجل ابوه

لا باعتبار الاطراف المعلومة

كريم

كريم والعطف تابع يتناول ساير التوابع وقوله بينه وبين المتبوع حرف

عطف يخرج عنه غيره وسيأتى فى قسم الحروف تعداد الحروف العاطفة وبيان

احكامها ولا بد فى العطف على المضمر المرفوع المتصل من فصل لانهم كرهوا

عطف الاسم على ما هو بمنزلة الجزء من الفعل فاكدوه بمنفصل حتى كان العطف

عليه واما وجود الفصل فلانه يورث فى الكلام طولا وطول الكلام قد يغنى عما

هو الواجب نحو جاءنى اليوم امرءة فاغناءه عما هو الاولى اعنى التاكيد با

لمنفصل على سبيل الاولى ولما كان الفصل يعم المنفصل اكتفى به مثل قمت

انا وزيد وقمت اليوم وزيد وما قمت ولا زيد وانما قال المرفوع لانه لو كان

منصوبا او مجرورا جاز العطف بلا اشتراط فصل ولا منفصل نحو ضربتك و

زيداً ومررت بك وبزيد لانهما ليسا في شدة الامتزاج مثل المرفوع واما فال

المتصل لانه لو كان منفصلاً لم يكن شديد الامتزاج فلم يشترط فيه شيء نحو انا و

زيد ولابد في العطف على الضمير المجرور من اعادة الجار مثل مررت بك وبزيد

فيمتنع ان يقال فيه وزيد من غير اعادة الجار وذلك لان المجرور كالجزء من الجار

ولا يصح العطف على جزء الكلمة ولان المجرور في شدة اتصاله بالجار كالتنوين

فكما يمتنع العطف على التنوين يمتنع العطف على الضمير المجرور والجامع عدم الاستقلال

بين التنوين والضمير المجرور

كل واحد منهما واما قوله تعالى تساءلون به والارحام في قراءة حمزة فلا يتعين

العطف لجواز ان تكون الواو فيه للقسم والتاكيد على ضربين لفظي وهو تكرير

اللفظ الاول بلفظه او بمرادفه نحو مررت بك انت فانه القسم جار في الالفاظ

كلها

كلها سواء كان اسماً مثل قام زيد زيد او فعلاً نحو ضرب ضرب زيد او حرفاً نحو

ان ان زيداً قائم وسواء كان في المفرد كما ذكرنا او في المركب نحو جاءني زيد

جاءني زيد ومعنوي انما سمي به لانه بالحقيقة تكرير لمعنى اللفظ وهو لا يكون في

كل لفظ بل يختص بالاسماء ولا يتجاوزها الى الافعال والحروف ولا يكون بكل

كالقسم الاول

لفظ بل بالفاظ معينة كما اشار اليها بقوله وهو يعقب المتبوع بنفسه او عينه

او تثنيتهما او جمعهما فهما يعمان المفرد والمثنى والمجموع باختلاف صيغتهما وضميرهما

او احدهما او كله ولا يؤكد به ولا باخواته من اجمع واتباعه الاجمع نحو الرجال او اسم

جمع نحو القوم او مفرد صح افتراق اجزائه حكماً نحو اشتريت العبد كله فانه يصح افتراق

اجزائه بالنسبة الى بعض الافعال كالبيع والشرى دون بعض فلا يقال جاءني

زيد كله لان اجزاء زيد لا يفترق بالنسبة الى حكم المجى فيكون نصا باعتبار مدلوله
فى الاحاطة ويختلف الضمير باعتبار المؤكد تذكيرا وتانيثا وافرادا وجمعا فى لفظ
الكل بلا اختلاف صيغة والصيغة فى اخواته تقول اشتريت العبد كله اجمع اكتع
ابتع ابصع واشتريت الجارية كلها جمعاء كتعاء بتعاء بصعاء وجاء الرجال كلهم
اجمعون اكتعون ابتعون ابصعون والنساء كلهن جمع وكتع بتع بصع **او كلاهما**
وهو للمثنى مذكرا ومونثا بالحاق التاء قال الاخفش لا يوكد به حكم لا يستقل
به واحد نحو الاختصام لعدم الفايدة فلا يقال اختصم الرجلان كلاهما ويقال جاءنى
الرجلان كلاهما فان قيل لفظ المثنى يفهم الاثنينية فلا حاجة الى تاكيده بكلا
قلنا نعم هو ظاهر فيها ولكنه ليس بنص لاحتمال اطلاقه على الواحد مجازا بان كان

احدهما باشر الفعل والآخر معينا له فيه فلدفع هذا الاحتمال يوكد بكلا واما نحو
الاختصام فقد تظاهر فيه ظهور دلالة لفظ المثنى على الاثنينية بسبب
امتناع الفعل عن واحد فترقى الى مرتبة النصوصية فلم يحتج فيه الى دفع احتمال
او اجمع نحو جاءنى زيد نفسه والقوم كلهم اجمعون والرجلان كلاهما و
البدل تابع شامل لجميع التوابع وبقوله **يكون هو المقصود** دون
متبوعه خرج عنه غيره **مثل قام زيد اخوك ويسمى بدل الكل** اى الابدال اربعة
احدها بدل الكل من الكل ويشترط فيه اتحادهما فيما صدقا عليه لا فى المفهوم فان
مدلول اخوك ليس مدلول زيد لغة لكنهما صادقان على ذات واحدة **وجاء**
فان اخوك يدل على معنى ومعنى لا يدل عليه زيد
القوم بعضهم ويسمى بدل البعض اى ان كان مدلول البدل بعضا من مدلول

المبدل عنه فهو مسمّى ببدل البعض وسلب زيد ثوبه ويسمى بدل الاشتمال

اى ان كان بينهما ملابسة بغير الكلية والجزئية يسمى بدل الاشتمال سواء كان

الاول مشتملا على الثانى نحو قوله تعالى يسألونك عن الشهر الحرام قتال فيه او

على العكس نحو سلب زيد ثوبه وتسميته به قيل لاشتمال الاول على الثانى

اى تسمية هذا القسم بدل الاشتمال

وقيل بالعكس وبما لا يستقيمان على ما عرفت فالوجه ما ذكره ابن الحاجب

على القتال لوقوع القتال فيه

فى شرح المفصل وهو اشتمال معنى الكلام على البدل فانك اذا قلت اعجبنى

زيد حسنه فمعنى الكلام مشتمل على نسبة الاعجاب الى الحسن فالمشتمل

عليه فى المعنى هو البدل وجاء زيد حمار ويسمى بدل الغلط اى اذا لم يكن بينهما

تعلق اصلا بل يكون البدل اجنبيا مطلقا يسمى بدل الغلط بمعنى ان المبدل غلط

لا البدل وكذا قالوا بدل الغلط بالاضافة دون البدل الغلط على الوصف قال

الفاضل رحمه الله فى اللباب وهو اى بدل الغلط لا يقع فى فصيح الكلام بل

انما يقع فى نوع سبق لسان قلت ليس ذلك على اطلاقه بل لا سهو من تفصيل

كما ذكره نجم الائمة وفاضل الامة وهو ان ذكر بدل الغلط ان كان بسبب

غلط صريح كما اذا اردت ان تقول مررت بحمار فسبقك لسانك الى رجل او

بسبب نسيان وهو ان يذكر الغلط بسبب نسيان المقصود ثم يتدارك الغلط

بذكر ما هو المقصود بعد تذكره فهذان النوعان لا يكونان فى كلام الفصحاء

وحقهما ان يستعملا ببل اما اذا كان ذكر المبدل منه عن عمد فلا يكون حقه

ليدل على صريح الاعراض عن الغلط

ان يكون ببل وهو يقع فى كلام البلغاء قصدا الى المبالغة والتفنن

وشرط ان يرتقى فيه من الادنى الى الاعلى بقول هند نجم بدر شمس فانك
وان كنت صادقا فى ذكر النجم لكن تغلط نفسك وتربها انك لم تقصد فى
الاول الا تشبيهها بالشمس فتدبر وقولهم المبدل فى حكم التنحية والطرح
ليس على ظاهره والا لم يستقم نحو زيد لقيت غلامه رجلا صالحا فان
رجلا بدل من غلامه فلو كان المبدل فى حكم الطرح مطلقا لم يرجع من
الخبر الجملة الى المبتدا راجع وسومح قال بعض النحاة ان ههنا قسما خامسا
اهمله النحويون وهو بدل الكل من البعض نحو نظرت الى القمر فلكه قلنا هو داخل
عكس القسم الثاني منه
فى بدل الاشتمال لانه عبارة عن بدل يلابس المبدل منه بغير الكلية و
الجزئية اى بغير ان يكون البدل عينه وجزءه ويصدق على الفلك فى المثال

انه ملابس للاول اى القمر بغير الكلية لانه ليس نفسه وبغير الجزئية لانه ليس
جزء القمر بل الامر بالعكس فتامل ولا يجب تطابق البدل والمبدل منه فى
التعريف والتنكير والاظهار والاضمار لان البدل مستقل بنفسه فلا يلزم
من اختلافهما كون الشى معرفة نكرة ومظهرا مضمرا فى آن واحد بخلاف
الصفة والموصوف فانهما شى واحد حكما لكن يجب فى النكرة المبدلة
من المعرفة ان يكون موصوفة مثل مررت بزيد رجل كريم وانما اشترط
ذلك لان الثانى هو المقصود فلو كانت نكرة لكان المقصود انقص
من غير المقصود مطلقا فلما وصفت قربت من المعرفة ويجب فى المظهر
واخرت حكمها
الذى يبدل منه ظاهر بدل الكل ان يكون ذلك المظهر المبدل منه غايبا فلا

يقال ضربتني اخاك ولا ضربتك زيدا لئلا يكون المقصود بالنسبة اقل
دلالة من غير المقصود لان المتكلم والمخاطب اقوى في التعريف من الظاهر
واما الغايب فليس في القوة سنا لاحتمال توهم الغير فيه فلذا اجاز ضربته

اي في مرتبة المتكلم والمخاطب منه

زيدا عطف البيان تابع فيندرج فيه التوابع كلها يوضح المتبوع خرج

على ابدال زيدا من ضمير الغايب

عنه البدل والعطف بالحرف والتاكيد لكن بقي النعت داخلا فيه بعد فلما
قال من غير دلالة على بعض احواله خرج النعت لانه وان اوضح ام المتبوع في
الجملة لكنه يدل على بعض احواله مثل ابو حفص عمر واعلم انه لا يلزم فيه ان يكون
علما فلذا اجاز جاء زيد اخوك اذا كان لزيد اخ واحد وكان زيد مشترك بين
اثنين فصاعدا ولا ان يكون اعرف من المبين في مراتب المعارف لجواز

ان

ان يوضح الشيء الشيء باجتماعهما وان كان الاول اوضح او اقوى فارغ من الاسماء
المعربة استبدادا او تبعا فشرع في بيان الاسماء المبنية فقال والمبني
ما لا يختلف آخره باختلاف العوامل سمي مبنيا تشبيها له بالبناء المعروف

المحسوس

في اللزوم والدوام على هيئة كما في بناء الدار والقصر ويرد على هذا الحد
ما نقلناه في المعرب من لزوم التعريف الدوري بل الصواب ما فقد فيه
التركيب المقتضي للاعراب نحو الاسماء المعدودة كواحد اثنان ثلثة الف
باتا وزيد عمرو بكر او وجد فيه مناسبة مبني الاصل المانعة من الاعراب
وان حصل موجبه والمراد بمبني الاصل الحرف والماضي والامر بغير اللام
والقاب البناء ضم وفتح وكسر ووقف فلا يطلق هذه الالفاظ في المعربات

الابنيا نا كما قال ابن الحاجب رحمه الله بالضمة رفعًا واما انواع الاعراب
من الرفع والنصب والجر والجزم فهي يستقل في المعرب خاصة وهذا
عند البصرية والكوفية لا يعرفون فيه اي من المبني وهذا شروع في
بيان اقسامه بعد بيانه **المضمرات والمضمر** اسم وضع لنفس متكلم او مخاطب
او غايب قلنا وضع احترازًا عن المظهر الذي اريد به متكلم او مخاطب
او غايب وقلنا لنفس احتراز عما وضع لحاله لا لنفس ذاته كلفظ
المتكلم والمخاطب والغايب وكاللواحق بايا من اليا، والكاف و
الهاء نحو اياي واياك واياه فانها ليست من المضمر لانها حروف دوال
على المرجوع اليه وعلة بناء المضمرات اما شبهها بالحروف وضعًا كالتاء

في

في ضربت والكاف في ضربك ثم اجريت بقية المضمرات نحو انا ونحن وانت و
انتما مجريها طردًا للباب او شبهها بها للاحتياجها الى المفسر اعني الحضور في التكلم
والمخاطب وتقدم الذكر في الغايب كاحتياج الحرف الى لفظ يفهم به معناه الافرادي
او عدم موجب الاعراب فيها وهو توارد المعاني المختلفة على صيغة واحدة
الا ترى ان كل واحد من المرفوع والمنصوب والمجرور له ضمير خاص وهو **اما**
متصل ان لم يستقل بنفسه بل احتاج الى كلمة اخرى قبله يكون هو كالتتمة لها و
هو ثلثة اقسام كما قال **مرفوع او منصوب او مجرور** لان المضمر قايم مقام الظاهر
لدفع الالتباس وحده اوله وللاختصار فيكون كالظاهر احدها **واما منفصل**
ان استقل بنفسه ولم يحتج الى ما يتصل به من كلمة قبلها بل هو في حكم الاسماء
المظهرة انفصل عن عامله نحو ما ضربت الا اياك او اتصل به نحو ما انت منطلقًا
في الحجازية وهو قسمان **مرفوع او منصوب** واما لم يكن المجرور منفصلًا
بل كان متصلا ابدا لان المتصل كما ذكرنا هو الذي كالجزء الاخير لعامله بحيث
لا يمكن الفصل بينهما والمجرور بالنسبة الى جاره كذلك **وكل منها** اي من هذه
الضماير الخمسة **يكون للمتكلم او المخاطب او الغايب والمتصل المرفوع**

قد يكون مستترا كما فى زيد ضرب اعلم انه لا يستتر من الضماير الا المرفوع لكون
المنصوب والمجرور فضلة لانهما مفعولان والمرفوع فاعل وهو كجزء الفعل
فجوزوا فى الضماير المتصلة التى وضعها للاختصار الاستتار لان
الفاعل ولا سيما المتصل منه كجزء الفعل فاكتفوا بلفظ الفعل كما يحذف
من آخر الكلمة المشهورة شئ ويكون فيما بقى دليل على الباقى على ما قالوا
فى ترخيم الاعلام وقد يكون اى المتصل المرفوع بارزا كما فى ضربا فالمتصل
المرفوع ضرب الى ضربنا مجموع الالفاظ فى المضمر المتصل المرفوع اثنا عشر
وبحسب المعنى كان يجب ان يكون ثمانية عشر ستة للمتكلم وستة للمخاطب
وستة للغايب ولكن سقط من هذه الجملة ستة فلم يبق الا اثنا عشر
وهكذا فى جميع الضماير فلذا قالوا مجموع الالفاظ فى الضماير الخمسة ستون
وجميع المعانى التى وضع الفاظ الضماير لها تسعون فتدبر والمتصل المنصوب
ضربه الى ضربنا وغلامه الى غلامنا والمنفصل المرفوع هو الى نحن والمنفصل
المنصوب اياه الى ايانا والنون الكائنة قبل ياء المتكلم فى مثل ضربنى
ويضربنى اى النون مع الياء اللازمة فى الماضى والمضارع العرى عن نون

الاعراب حفظا للفعل عن دخول الكسرة واما مع نون الاعراب فانت مخير فيه
كما فى انّى ومنّى واليه اشار بقوله وانّنى ومنّى يعنى نون الوقاية لانها
وقاية عن دخول الكسر والمرفوع المنفصل قد يتوسط بين المبتداء والخبر قبل
دخول العوامل اللفظية عليهما وبعده تارة فى صورة ضمير الغايب فى مثل زيد
هو القايم واخرى فى صورة ضمير المخاطب نحو كنت انت الحاكم وثالثة فى
صورة ضمير المتكلم نحو انى انا العالم يسمى ذلك المرفوع المنفصل ضمير الفصل
لانه يفصل بين كون ما بعده نعتا لما قبله او خبرا عنه فلا يكون الا حيث يصلح
الخبر نعتا وذلك اذا كان معرفة او مشابها لها كما مر من الامثلة قال الخليل
لا موضع لهذا الضمير من الاعراب لانه للفصل كالكاف فى اولئك والتاء فى
انت فكما لا محل لهما من الاعراب لا محل لهذا الضمير منه وبعض العرب يجعله مبتداء
ما بعده خبره وهو على هذا الوجه اسم بلا خلاف وعليه قراءة بعضهم فى غير
السبعة وما ظلمناهم ولكن كانوا هم الظالمون وان ترن انا اقل برفع
اقل والضمير الغايب الذى يفسر بجملة بعده لغرض البيان بعد الابهام
وقصد المبالغة نحو هو زيد قايم اى الشأن والقصة ان زيدا قايم ومى

مسئلة ملیحة قد اشار في المثالين الى ضابط تانيث هذا الضمير وتذكيره وهو انه يذكر
اذا لم يكن في الجملة التي بعده مونث عمدة كالمثال الاول وان كان فيونث
كالمثال الثاني وقد يتوهم كثير من الناس ان التذكير باعتبار لفظ الشان
والتانيث باعتبار لفظ القصة وهذا غلط فاحش لانه انما يكون كذلك ان لو
رجع هذا الضمير الى هذين اللفظين بل هو راجع الى المتعقل في الذهن فالصواب
ما لخصناه وهو المطابق لكلام المفتاح يسمى ذلك الضمير الغائب ضمير الشان
وضمير القصة ومنه اي من المبني اسماء الاشارة اي اسماء وضعت لان
يشار بها الى مشار اليه قريبا وبعيدا وعلة بنائها مشابهتها الحروف من
حيث احتياجها الى بيان ذات المشار اليه مثل ذا للمذكر المفرد عاقلا وغيره
ومثناه ذان رفعا وذين نصبا وجرا وتا وتي وذي وته وذه وتهي و
ذهي وذات للمونث العاقلة وغيرها ومثناها تان وتين فالاصل في
لغات المونث تا لانه لم يشتق منها الا هو وقيل الاصل هو ذي لكونها بازاء
ذا للمذكر وجمعهما اولاء بالمد والقصر يشار به الى جمع المذكر والمونث عاقلا
وغيره وقد تصدر اي اسماء الاشارة بحرف التنبيه لازالة غفلة المخاطب

مثل

مثل هذا وهاتا وهؤلاء وقد يلحقها كاف الخطاب مثل ذاك وتاك واولئك
ليدل على حال من تخاطبه من الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث
ومنه اي من المبني الموصولات وعلة بنائها مشابهتها الحروف من حيث
احتياجها الى الصلة والموصول كل لفظ لا يتم جزءا في الكلام من مسند او
مسند اليه الا مع صلة وعائد وهي الذي للمذكر مفردا والتي للمونث
مفردا واللذان بالالف للمثنى المذكر رفعا واللذين بالياء له نصبا
وجرا واللتان بالالف للمثنى المونث رفعا واللتين بالياء له نصبا و
جرا والذين للمذكرين مطلقا اي في حالة الثلث وقد جاء اللذون رفعا
في بعض اللغات واللاتي لجمع المونث وفيه لغات وما بمعنى الذي في غير
اولي العقل غالبا ومن بمعناه ايضا لكن فيمن يعقل والالف واللام
في الضارب والضاربة اي من جملة الاسماء الموصولات الالف واللام
المنقوصة من الذي واخواته ولا تدخلان الا على اسم فاعل ومفعول لكراهتهم
دخول ما هو في صورة لام التعريف على الجملة فيكون امنها مفردا لفظا
اللام عليه ويلزم ان تكون تلك الجملة فعلية حتى يمكن السبك منها و

ذلك المفرد هو اسم الفاعل والمفعول ولذلك كانا بعد اللام جملتين وان كانا
فى الاصل مفردين لعملها بالمشابهة دون الاصالة هذا ما عليه جمهور الايمة
وقال المازنى اللام الداخلة فى الاسماء المشتقة كالداخلة فى الجوامد نحو
الرجل والفرس فى انها حرف تعريف **ولا بد للموصول من جملة خبرية** الموصول
لكونه مبهما يحتاج الى ما يوضحه **ويسمى** اى ذلك اللام الموضح **صلة** وانما وجب كونها
جملة لان الغرض من وضع الموصولات وصف المعارف بالجمل وكونها خبرية
ليمكن التوضيح بها **ومن عايد فيها** اى فى الصلة الى الموصول ليحصل الربط و
اعلم ان المشهور فيما بين النحاة ان صلة الموصول جملة وهى بالحقيقة
ليست جملة لفقدان الحكم المفعول فيها بل الموجود فيها هو الحكم المشار اليه
فتسميتها جملة مجاز من قبيل تسمية الشىء باعتبار ما كان عليه **وقد يحذف**
العايد من الصلة اى الموصول اذا كان فضلة **مثل الذى ضربت فى الدار**
اى الذى ضربته فحذف المفعول لحصول العلم به مع كونه فضلة قال الله تعالى يبسط
الرزق لمن يشاء اى لمن يشاءه **وقد يعد من الموصولات ذا فى ماذا**
صنعت فذا بمعنى الذى وما استفهامية اى ما الذى صنعت فما مبتداء

والموصول مع صلته خبره والعايد محذوف تقديره ما الذى صنعته والمختار
فى جوابه الرفع ليطابق السؤال وقد جوز سيبويه فى احد الوجهين ان
يكون مجموع ماذا بمنزلة اسم واحد هو اى شىء ويحكم على موضعه بحسب
ما يقتضيه العامل فاسمنا فى محل النصب بانه مفعول صنعت قدم عليه لتضمنه
معنى الانشاء فعلى هذا لا يكون اسما موصولا والمختار فى جوابه على هذا هو النصب
ليطابق السؤال **ومنه** اى من المبنى **اسماء الافعال** بمعنى الالفاظ مسميها
الفاظ مسميها تتامعان فرو زيد اسم ومسماه لفظ وهو افعل واهمل لفظ مسماه
معنى وهو طلب المهلة فهذا معنى قولهم اسماء الافعال اى هذه الاسماء مسمياتها
الفاظ الافعال ولهذا سقط ما استشكله الفاضل رحمه الله فى ضوء المصباح و
طول فيه قال قد اعترض بعضهم على هذا باسماء الافعال نحو صه بمعنى اسكت و
مه بمعنى اكفف فانك لا تحدث عنه ولا عن معناه الدال هو عليه فان صه
يدل على اسكت ولن يتأتى الاخبار عن اسكت كما لا يتاتى عن صه وعلى هذا
ساير اسماء الافعال والجواب انهم وان قالوا ان هذه الاسماء موضوعة
مواضع الافعال الا ان ذلك تجوز منهم فان هذه الاسماء موضوعة مواضع

مصادر سادة مسد افعالها فاذا قلت صه فمعناه سكوتك سكوتك بالنصب اي اسكت
سكوتك ثم اقيم صه مقامه ولما كان هو سادا مسد الفعل عبر النحويون بانه
اسم للفعل قصرا للمسافة والا فهو اسم للمصدر بالحقيقة وهذا هو الذي تحقق
اسميته وقديما كان يختلج في صدري هذا التأويل حتى ظفرت بنقل من قبل
ابي اسحق الزجاج فانه ذكر في آمين الى آخر ما ذكره انتهى كلامه وبما ذكرنا
مندوحة عن هذه الكلمات والتكلفات ومن القدم كان يدور في
خلال هذا التحقيق حتى عثرت على نص من بعض الائمة **كنزال بمعنى انزل**
اي فعال على انواع منها ما يكون بمعنى الامر كما مثل وهو قياسي من الثلاثي
اي مجيء فعال بمعنى الامر من كل فعل ثلاثي قياس وهو مذهب سيبويه و
انما كان قياسا فيه لكثرة مجيء فعال بمعنى الامر في الثلاثي دون الرباعي **وهيهات**
اي بعد وانما بنيت هذه الاسماء لوقوعها موقع مبني الاصل او ذلك نوع
من المناسبة **الاصوات** اي من المبني هذه الاسماء والاحسن
اسقاط لفظ الاسماء لانها وان كانت اسماء لكن الاصطلاح جرى على
تلقيبها بالاصوات والتعبير عنها بها والمراد بالصوت ههنا نوع من الالفاظ

لا مطلق الصوت كما لا يخفى وهي على ضربين احدهما ما يحكى به الاصوات وثانيهما
ما يصوت به للبهائم واليهما اشار بالمثال فقال **كغاق ونخ والمركبات**
اي من جملة المبنيات الاسماء المركبة وهي كل اسم مركب من كلمتين ليس
بينهما نسبة تامة ولا ناقصة قبل العلمية فقولنا كل اسم جنس وقولنا
من كلمتين يخرج الاسماء المفردة وقولنا ليس بينهما نسبة يخرج غلام
زيد وتابط شرا لوجود النسبة الاضافية في الاول قبل العلمية وهو
معرب فوجب اخراجه ووجود النسبة الاسنادية في الثاني فهو مبني
لكونه جملة محكية وليس بسبب بناية التركيب وانما قلنا مركب من كلمتين
ولم نقل من اسمين ليدخل فيه نحو سيبويه **نحو خمسة عشر** وحادي عشر
الى تسع عشر وتاسع عشر الا اثني عشر فانه يعرب فيه الاول ويبنى الثاني
وانما بنيا لكون الجزء الاول مشابها لصدر الكلمة وكون الجزء الثاني
متضمنا للحرف لان اصل خمسة عشر خمسة وعشر فحذفت الواو للتخفيف
واعلم ان البناء ثابت في هذا المركب سواء اريد العدد او الواحد
من العدد ولهذا اورد المثال الثاني **والغايات مثل قبل وبعد**

وجميع الجهات الست اى من الظروف اذا قطعت عن الاضافة ونوى بها بُنى
لاحتياجها الى المضاف اليه المنوى كاحتياج الحرف الى غيره وعلى الحركة لعروض
البناء وعلى الضم لتخالف حركة البنائية حركة الاعرابية وتسمى غايات
لصيرورتها بعد حذف المضاف اليها غايات فى النطق **ومنه** اى من
المبنى **كم الاستفهامية** وانما بنيت لتضمنها همزة الاستفهام **ومميز**
بمنصوب مفرد مثل كم درهما لك اى كم الاستفهامية لكونها مبهمة
مفتقرة الى مميز ومفسر ومميزها منصوب جريا على الاصل فى المميزات
لكون المميز فضلة وكونها ثقيلة محتاجة الى التخفيف وكون النصب
اخف من اخويه مفرد لكونه اخف من غيره **والخبرية** اى ومنه كم الخبرية
وانما بنيت لكونها فى صيغة الاستفهامية **ومميز** لكونها مبهمة **بمجرور**
لكونه مضافا اليه ولانها للتكثير ومميز العدد الكثير مجرور كالماية والالف
مفرد لكون مميز الكثير كذلك وفيه تعادل **او مجموع** وفيه تناسب فتدبر
مثل كم درهم او دراهم اخذت ومنه اى من المبنى **اذا للمستقبل** وانما
بنى للزوم افتقارها الى جملة يضاف اليها وهو للزمان المستقبل

سواء دخل الماضى او غيره وفيه معنى الشرط فلذلك اختير بعده الفعل ليضاف
الى الجملة الفعلية ولذا يحتاج الى جواب وهو عامله **واذ للماضى** فى الغالب
وبناؤها لما مر فى اذا ولكون وضعها وضع الحروف وقد يقع بعدها الجملتان
نحو كان ذلك اذ زيد قايم واذ قام زيد لانها ظرف زمان فيضاف اليها
كحيث فى المكان وقد يحذف منها المضاف اليه معوضا بالتنوين فيقال
اذ بكسر الذال لالتقاء الساكنين **واين وانى** اى ومن المبنى اين وانى
للمكان استفهاما وشرطا نحو اين زيد واين تكن اكن وانى زيد بمعنى
كيف وانى تكن اكن وانما بنيا لتضمنهما حرف الاستفهام او الشرط **و**
متى وهو للزمان استفهاما وشرطا نحو متى القتال ومتى تأتنى آتك
وعلة بنائه ما مر والعامل شرطا ما كان له شرطا عند الاكثرين وما كان جوابا
عند الآخرين **وايان** وهو للزمان استفهاما بمعنى متى نحو ايان يوم
الدين وبناؤه لما مر من تضمن حرف الاستفهام **وكيف** وهو للحال
استفهاما نحو كيف زيد اى على اى حال هو وشذ دخول حرف الجر عليه
نحو على كيف تبيع الاحمرين اى على اى حال تبيع اللحم والخمر وعلة بنائه ما مر

ولدى اى ومن المبنى لدى وفيه لغات **ولَدُن** بفتح اللام مع ضم الدال او فتحه
او كسره وسكون النون ولدِن ولدْن بفتح اللام او ضمها وسكون الدال
وكسر النون ولُدْنَ بضم اللام وسكون الدال وفتح النون وقد جاء لد و
لَدْ بفتح اللام مع سكون الدال او ضمه وبناؤها لوضع بعض لغاتها وضع الحرف
وحمل الباقى عليه **ولدى** بمعنى عند الا انها اخص لان قولك عندى بيتا ولكل
ما كان فى ملكك حضرك او لم يحضرك ولدى لم يتناول الا ما حضرك **وقط** مشددة
بالضم او الكسر ومخففة بالضم والتسكين وضمها بالتشديد والتخفيف وبناء
المخففة لوضعها وضع الحروف والمشددة لحملها على اختها وعلى الضمة لمشابهتها
الغايات فى حذف المضاف اليه تقديرًا فان قولك ما رايته قط معناه ما رايته
مدة الزمان الماضى وعلى الكسرة فيما بنى عليها من اللغات لرعاية ما هو
الاصل فى التقاء الساكنين **وعَوْض** بفتح العين وجاء الضم وهو لاستغراق
النفى فى المستقبل كما ان قط لاستغراقه فى الماضى نحو لا افعله عوض اى ابدًا
غير ان ابدًا فى الاثبات وبناؤه لتضمن من الاستغراقيه **ومذ ومنذ** اى من
الظروف المبنية مذ ومنذ وهما مشتركان بمعنيين احدهما اول المدة فيليهما المفرد المعرفة

ما يصلح جوابا لمتى نحو ما رايته مذ يوم الجمعة اى اول مدة انتفاء الرؤية
يوم الجمعة وانما التزم ان يكون معرفة ليتعين الاولية المقصودة او
لا ترى انه لو قيل ما رايته مذ يوم لم يتعين ان اول المدة اى يوم من ايام الاسبوع
وثانيهما جميع المدة فيليهما المقصود بالعدد بما يصلح جوابا لكم نحو ما رايته مذ
يومان اى جميع مدة انتفاء الرؤية يومان لبيان المدة المقصودة وانما
بنيا لكونهما اسمين مثلهما حرفين لفظا واصل مذ منذ لتصغيره على منيذ

فصل فى ذكر اقسام من الاسماء **المعرفة ما** اى اسم لكونه جنسها القريب

وضع للاستعمال فى معين **والنكرة بخلافه** اى ما وضع للاستعمال فى غير
معين وهو الفرد المنتشر واعلم ان ما ذكره فارقا بينهما لا يكفيه لان الاستعمال
فى المعين امر مشترك فيه فان النكرة يقصد بها معنى معين من حيث هو
معين او لا ترى ان فهمه موقوف على العلم بوضع اللفظ له وذلك انما يكون
بعد تصوره وتميزه عنده عما عداه فالصواب ما افاده بعض المحققين
وهو ان المعرفة ما يقصد به معين عند السامع من حيث هو معين كانه اشار اليه
بذلك الاعتبار اى كان التعريف اشارة الى ذلك المعين باعتبار انه معين

والحاصل ان يلاحظ في اللفظ تعين المعنى والنكرة يقصد بها التفات النفس
الى المعنى من حيث انه معين من غير ملاحظة تعين المعنى في اللفظ فهما مشتركان
في ان المراد بهما معين من حيث هو الا ان في لفظ المعرفة اشارة الى ذلك
التعين بخلاف النكرة **والمعارف** على ما ذكره (اي من حيث هو معين) ستة **المضمرات والموصولات**
واسماء الاشارة والمعرف باللام او النداء بالجر عطفًا على اللام اي او
المعرف بالنداء **او الاضافة** اي او المعرف بالاضافة الحقيقية الى احد المعارف
المذكورة ووجه انحصارها في هذه الاقسام ان المعرفة ما يشير لفظه الى تعين
معناه فنقول ذلك التعين المشار اليه لفظا اما ان يفيده جوهر اللفظ وهو
العلم او يفيده حرف وهو قسمان ما لا يحتاج الى القصد وما يحتاج اليه فالاول
المعرف باللام والثاني المعرف بالنداء او يفيده القرينة في الكلام وهو
المضمر او يفيده الاشارة الحسية الى نفسه وهو اسم الاشارة او يفيده الاشارة
العقلية الى نسبة معلومة للسامع اما خبرية وهو الموصول اولا وهو الاضافة
لكن الاضافة الى غير معين لا تفيد تعينا فهو المضاف الى احد الخمسة واعلم
ان قوة التعريف في المضاف بحسب قوته في المضاف اليه كما نص عليه الشيخ

جار الله العلامة في المفصل وان اعرف المعارف المضمر المتكلم ثم المخاطب ثم
الغايب ثم العلم ثم المبهم ثم الداخل عليه حرف التعريف ثم المضاف الى احدها
(لانه تعرف بالجوهر) هذا هو المشهور عن سيبويه وقال ابن السراج ان الاعرف هو [illegible] ثم
المضمر ثم العلم ثم ذو اللام ثم المضاف وقال ابو سعيد السيرافي هو العلم ثم
المضمر ثم المبهم ثم ذو اللام ثم المضاف وقد سهى المص في ترك الاعلام من
بين المعارف ولا عيب (كما قيل لا عيب للانسان في السهو والنسيان) **اسماء العدد** وهي اسماء وضعت لبيان كمية
آحاد الاشياء اي المعدودات فيندرج فيها الواحد والاثنان لصحة وقوعها
جوابا لكم وان لم يحسب اكثر الحساب الواحد من العدد وبعضهم الاثنين
ايضًا **اصولها** اثنتا عشرة كلمة **واحد الى عشرة ومائة والف وما سوى** (ذلك)
من اسامي العدد **يحصل** من تلك الكلمات الاثنتي عشرة بنوع تصرف
بتركيب مثل احد عشر او شبه جمع مثل عشرين الى تسعين انما قال شبه
جمع لان نحو عشرين ليس بجمع حقيقة كما لا يخفى لكنه يضاهيه لفظًا ومعنًى **او**
عطف مثل احد وعشرين او تثنية او جمع نحو مئتين ومئات والفين
والوف اعلم ان عامة اسماء العدد تشفع باسماء المعدودات لتدل على

تحصيلا للمقصود منه

اسماء الاشارة والموصولات منه

فيما يحتاج الى بيانه كثير الاشياء

الاجناس ومقاديرها كقولك ثلثة اثواب وعشرة دراهم واحد عشر دينارا
وعشرون رجلا ومائة رجل والف ثوب ما خلا الواحد والاثنين فانك
لا تقول فيهما واحد رجال ولا اثنا دراهم بل تلفظ باسم الجنس مفردا
او مثنى كقولك رجل ورجلان فيحصل لك الدلالتان معا بلفظ واحد (على المقدار والجنس منه)
ويسمى اسم المعدود المشفوع بالعدد مميزا له وقد يختلف حاله بحسب
ما شفع به من اسماء العدد فاراد بيانه فقال **ومميز ثلثة الى عشرة مجرور
مجموع** اما الجر فلاضافة المبهم الى المميز واما الجمع فليطابق اللفظ المدلول
ومميز احد عشر الى تسعة وتسعين منصوب لتعذر الاضافة في العقود
مع وجود النون الشبيهة بنون الجمع واستكراهها في غير العقود لاستلزامها
ان تصير ثلثة اشياء كالاسم الواحد **مفرد** لحصول الغرض به من بيان
جنس المعدود مع كونه اخف قال الله تعالى حكاية اني رايت احد عشر
كوكبا وقال عليه السلام ان لله تسعة وتسعين اسما وقد جوز بعضهم عندي عشرون
دراهم لعشرين رجلا بمعنى لكل منهم عشرون درهما وقد جاء عشرو درهم
بالاضافة وحذف النون **ومميز مائة والف وتثنيتهما وجمعه مجرور**

لكان

لكان الاضافة التي هي اخف **مفرد** لحصول المقصود به من تبيين الذات
وانما قلت جمعه دون جمعهما كما قلت تثنيتهما لعدم استعمال جمع المائة
فلا يقال ثلث مائات الى تسع مائات بخلاف التثنية فانه يقال مائتا رجل و
اما مئين فشاذ لا يقال ينتقض ذلك بمميز الثلثة الى العشرة لانا نقول لما كثر
العدد كان حقه الافراد به اليق اعلم انه سلك مسلك قياس التذكير والتانيث
في الواحد والاثنين فقيل واحدة واثنتان او ثنتان وخولف عنه في
الثلثة الى العشرة فاخذ بتبيين ذلك بقوله **وثلثة الى عشرة** اي مع عشرة
يكون للمذكر بالتاء مثل ثلثة رجال وللمؤنث بدونها مثل اربع نسوة
وانما كان كذلك من جهة ان الثلثة واخواتها اسماء جماعات فالحقها التاء
لتانيث الجماعة او لتوافق ما هي بمنزلته كزمرة وعصبة وفرقة ثم لما جاؤا
الى المؤنث ذكروه تفرقة بينهما ولم يفعل الامر بالعكس لتقدم المذكر بحسب
الرتبة ولهذا قوله تعالى من جاء بالحسنة فله عشر امثالها فلان الامثال هي
الحسنات ولانها اكتسب التانيث من المضاف اليه كما قال الشاعر
وما حب الديار شغفن قلبي ولكن حب من سكن الديارا **وقد يؤخذ**

العصبة من الرجال من العشرة الى الاربعين منه

اي حصل في قلبي شغوفا منه

من العدد كثلثة مثلا صيغة اسم فاعل فلابد أن تضيفه الى ما هو ماخوذ منه او
الى ما دونه فهو في الثاني بمعنى جاعلها على العدد الذي هو منه واليه اشار
بقوله ثالث اثنين بمعنى مصير ما ثلثة من ثلثت الاثنين وربعت الثلثة
وخمست الاربعة وعشرت التسعة قال الله تعالى ما يكون من نجوى ثلثة الا هو
رابعهم وقوله سادسهم وثامنهم وفي الاول بمعنى واحد من الجماعة واليه
اشار بقوله وثالث ثلثة بمعنى واحد منها شغل عن هذا القسم من الاسم
فاشتغل بآخر منه فقال المؤنث اي من اصناف الاسم المذكر والمؤنث
فالمذكر ما خلا من العلامات الثلث التاء والالف والياء والمؤنث
ما وجدت فيه احديهن ولما لم يتعلق بالمذكر بحث اقتصر على ذكر المؤنث
اي المؤنث قد يكون بالتاء لفظا اي حال كون التاء ملفوظة مثل غرفة
وظلمة وامرءة وناقة فالاول لان اصطلاحي والآخران حقيقي او تقديرا
اي حال كون التاء مقدرة في الاسم مثل ارض ودار والدليل على تقدير
التاء ردها في التصغير الراد الى اصل كل شيء والذي يعرف به تانيث
هذا النوع مع فقد علامته في اللفظ الصفة والاشارة كقوله تعالى هذه النار

التي

التي كنتم بها تكذبون وعود الضمير اليه كقوله تعالى والشمس وضحيها ولحوق
علامة التانيث فعلها كقوله تعالى والتفت الساق بالساق وهو سماعي اي
التانيث بتقدير التاء مقصور على السماع واما بلفظ فقياسي الا ترى
انا نحكم بتانيث قايمة وقاعدة ونحوهما وان لم نسمع به وقد يكون
التانيث بالالف المقصورة لا همزة بعدها مثل بشرى ورجعى
وبهمى وخزوى وابنية المقصورة فعلى كحبلى وفعلى كاجلى
وفعلى كشعبى وفعلى كسلمى وفعلى كذفلى والثلاثة الاولى مختصة
بالتانيث بخلاف الاخيرين او بالالف ممدودة بهمزة بعدها
مثل صحراء وابنية الممدودة نفساء وكبرياء وخنفساء وعاشوراء
وغير ذلك ما ليس فعلاء وفعلاء كعلباء وحرباء وجواء
ومراء لان الفيهما للالحاق وقد يكون التانيث بالوضع مثل
سند هذا القسم بالحقيقة من قبيل المؤنث بتقدير التاء الا ان
السبب فيه هو وضعه لمؤنث بخلاف نحو ارض وكانه انما افرده
ذكرا للاختلاف فيها حكما لان هذا القسم قياسي ونحو ارض سماعي كام

الفعل وجه

والفعل المسند الى لفظ المونث يكون بالتاء حتما مثل قامت هند
وقد يترك التاء للفصل بين الفاعل الذي هو مونث لان الفاعل كالجزء
من الفعل فلما تباعد صار كالاجنبي منه فجاز حذف علامت تانيثه من
الفعل مثل قام اليوم هند وقول جرير لقد ولد الاخيطل ام سوء قال
الشيخ جار الله العلامة رحمه الله وليس بالواسع وقد ردّه المبرد لقوة
الحقيقي وان وجد الفصل او يكون معطوف على قوله للفصل اي يترك
التاء في الفعل المسند الى المونث لكون المونث غير حقيقي وهو ما ليس
بازائه ذكر من الحيوان كما رمزنا اليه في التمثيل مثل الشمس والا كان
المختار طلعت هذا اذا كان الفعل مسندا الى ظاهر الاسم فاذا اسند
الى ضميره فالحاق العلامة ليس الا وقوله ولا ارض ابقل ابقالها
متأول بلا مكان الجمع اي من اقسام الاسم الجمع وهو قسمان كما قال
منه مكسر تغير فيه بناء واحده تغيرا يعتد به اما لفظا كرجال وافراس
في العقلاء وغيرهم او تقديرا كهجان فان لفظ حالة الافراد كلفظ حالة
الجمع يقال ناقة هجان اي بيضاء ونوق هجان لكن حركة في الافراد كحركة

طلع ه

كتاب

كتاب في الجمع كحركة رجال وكلفظ الفلك فانه مفردا كقفل وبرد وجمعا
كأسد وبدن ومنه صحيح اي القسم الآخر من الجمع هو المصحح وهو ما صح
فيه بناء واحده ولم يتغير ويقال له الجمع على حد التثنية وهذا اما ان يكون
للمذكر بان يلحق بآخر المفرد واو مضموم ما قبلها او ياء مكسور ما
قبلها او نون مفتوحة ليدل بالالحاق على ان معه اكثر منه من جنسه
وهذا يختص بالعقلاء في صفاتهم واعلامهم مثل مسلمين والزيدين الا
ما شذ من نحو ارضين وسنين او يكون للمونث بان يلحق بآخر
المفرد الف وتاء وهو للمونث على الاطلاق قال شيخنا عبد القاهر
الجرجاني رحمه الله وذلك لان الاختصاص بالعقلاء نوع فضل وجمع
المونث فيه نوع نقص فاستنكروا ان يجمعوا بين وصفي فضل ونقص
في شيء واحد مثل مسلمات وهندات وثمرات واعلم ان المص
قدس سره ان يذكر المثنى في اصناف الاسم وهو ما لحقت آخره زيادتان
الف او ياء مفتوح ما قبلها ونون مكسورة ليكون الاول علما لضم واحد
الى واحد والاخرى عوضا مما منع من الحركة والتنوين الثابتين في

كانه اجتماعها اجتماع النقيضين منه

الواحد ومن شأنه اذا لم يكن مشتق منقوص ان يبقى صيغة المفرد محفوظة
ولا يسقط لها تاء التانيث الا في كلمتين خصيان واليان وتسقط نونه
بالاضافة كقولك غلاما زيد وثوبي عمرو والفه بلاقات ساكن كقولك
النعت حلقتا البطان **المصدر** اى من اصناف الاسم المصدر
وهو اسم الحدث المشتق منه الفعل الجارى عليه لبيان مدلوله كضربت
ضربا واختلف القول في انه هل هو الاصل والفعل مشتق منه ام
بالعكس والاول هو المذهب الصحيح المختار عند اصحابنا البصريين والثانى
اختيار الكوفية لنا ان الفعل يدل على الحدث والزمان فالحدث جزء
لمفهوم الفعل فيكون اصلا بالنسبة اليه لان المفرد اصل حقيقة
المركب احتجت الكوفية بانه قد يؤكد الفعل به ولا شك ان التاكيد
فرع المؤكد وبانه يقع معمولا للفعل والعامل اصل والمعمول فرع ورد بان
الفرعية من جهة لا ينافي الاصالة من جهة اخرى اعنى الاشتقاق
ولهم وجوه اخرى في غاية السخافة لا طائل تحت ردها فلذلك اعرضنا
عن ذكرها صفحا والمصدر **للثلاثي المجرد سماعي** اى ابنية المصدر

في المجرد من الثلاثي كثيرة مختلفة لم يكن ضبطها بقياس مطرد قال
العلامة رحمه الله وهو يرتقي على ما نقله سيبويه الى اثنين وثلاثين
بناء وقد فصله في مفصله **مثل الضرب والخروج ولغيرها** اى المصدر لغير
الثلاثي المجرد وهو الرباعي المجرد والمزيد فيه ثلاثيا ورباعيا **قياسي**
مضبوط بقاعدة مطردة يعلم بها مصادره وان لم يتحقق هناك سماع
كدحرج دحرجة واكرم اكراما وتدحرج تدحرجا وهو اى العمل كفعله
المشتق منه فان كان الفعل متعديا عمل مصدره عمل الافعال المتعدية
وان كان لازما عمل عمل الافعال اللازمة ولا يشترط في اعماله الحال او
الاستقبال بل هو مطلق يعمل ماضيا نحو اعجبني ضرب زيد عمرا امس واريد
اكرام عمرو واخاه غدا واتعجب من ضربه عبده الآن وذلك لانه
محمول على الفعل مع ان مكانه في العمل مطلقا مثله كما ان ان مع الفعل
محمول عليه في وقوعه فاعلا ومفعولا ومضافا اليه **الا ان معموله لا يتقدم
عليه** اى المصدر كفعله في جميع الاحكام الا في حكمين مخصوصين احدهما انه
لا يتقدم معمول المصدر فلا يقال اعجبني زيدا ضرب لانه مقدر بالفعل مع

ان الموصولة ولا يتقدم ما في حيزها عليها فكذا فيما هو بمعناها و ثانيهما ان
فاعله لا يضمر فيه لاستلزامه الاضمار في المثنى والمجموع وهذا يفضي الى
تثنيتين وجمعين باعتباريه وفاعله ومن ذلك يلزم ان يجوز حذف
فاعله لان التزام ذكره يؤدي الى الاضمار فيه عندما يكون لغايب متقدم
او متكلم او مخاطب والى هذا اشار بقوله و فاعله يحذف ولا يضمر فيه مثل
اعجبني ضرب زيدا فقد ذكر المصدر من غير ذكر فاعله و يجوز اضافته
اي اضافة المصدر الى كل من الفاعل وهو الاكثر لكونه اخص واشرف
والمفعول كدق القصار الثوب فيما ذكر المفعول منصوبا و ضرب زيد
على تقدير كونه ضاربا فيما ترك المفعول و ضرب اللص الجلاد فيما ذكر
الفاعل مرفوعا وقوله تعالى لا يسأم الانسان من دعاء الخير فيما ترك الفاعل
وانما جاز اضافته اليهما لان مدلوله مغاير للفاعل والمفعول فضرب زيد
والمغايرة مصحح للاضافة
كيد زيد اسم الفاعل وهو اسم مشتق لمن قام به الفعل بمعنى الحدوث
فقولنا اسم مشتق يتناول ساير المشتقات كاسم المفعول والصفة
المشبهة وافعل التفضيل واسماء الزمان والمكان والآلة وبقولنا

لمن قام به يخرج ما عدا الصفة المشبهة وبقولنا بمعنى الحدوث يخرج الصفة
المشبهة لانها تدل على معنى ثابت حتى لو قصد بها معنى الحدوث ردت
الى صيغة اسم الفاعل تقول زيد حسن يعني ان هذه الصفة ثابتة له فان
اردت معنى الحدوث قلت زيد حاسن ولذلك لو قصد الحدوث في ضيق
قيل ضايق قال الله تعالى وضايق به صدرك واسم المفعول وهو اسم مشتق
لمن وقع عليه الفعل فمشتق جنس يندرج فيه المشتقات كلها والباقي
فصل يخرج عنه كل مشتق سواه يعمل كل منهما عمل فعله اي يعمل اسم الفاعل
عمل الفعل المعلوم مما اخذ هو منه واسم المفعول عمل الفعل المجهول مما اخذ
هو منه مقدما او موخرا مضمرا او مظهرا فيهما ومتعديا او لازما في اسم الفاعل
بشرط معنى الحال او الاستقبال ليتاكد مشابهته بالمضارع لانه يشبهه
لفظا من حيث موازنتهما فاذا كان بمعنى الحال او الاستقبال اشبهه
في المعنى ايضا فازدادت المشابهة وتاكدت واذا كان بمعنى الماضي
لم يكن موافقا للمضارع في المعنى وللماضي في اللفظ فسقطت قوة
المشابهة والاعتماد على همزة الاستفهام او نحوها من الكلمات

الاستفهامية كهل وما ومن ومتى وكم واين وكيف وايان فكانه استغنى بذكر ما سوا اصلها عن ذكرها او الاعتماد على حرف النفي لانه ح يتقوى على العمل لوقوعه موقعا هو بالفعل اولى ولذا حكم باستقلاله مع فاعله اذا وقع بعد ما مثل اقايم زيد وما قايم اخوك او الاعتماد على المبتدا مثل زيد قايم ابوه او ذي الحال مثل لقيت زيدا ضاربا غلامه عمرا او الموصوف مثل مررت برجل قاعد غلامه لانه اذا اعتمد على احد هذه الاشياء الثلثة يكون مستعملا في اصل وضعه فلذلك يقوى على العمل مع ضعف فيه فان دخل اللام التي بمعنى الذي عليها مثل جاءني الضارب ابوه والمضروب اخوه فلا شرط لانه ح يجري مجرى الفعل لان اللام موصولة واصلها ان توصل بفعل الا انه عدل الى صورة الاسم كراهة ان يدخل الفعل ما هو في صورة لام التعريف الصفة المشبهة وهي صفة مشتقة لازمة اي غير متعدية لمن قام به الفعل بمعنى الثبوت فقولنا مشتقة يتناول غيرها من المشتقات وبقولنا لازمة يخرج اسم الفاعل والمفعول المتعديين وبقولنا لمن قام به الفعل يخرج اسم

المفعول

المفعول اللازم واسم الزمان والمكان والآلة وبقولنا بمعنى الثبوت يخرج اسم الفاعل اللازم لانه ليس بمعنى الثبوت كما سلف وانما سميت مشبهة لان عملها يشبهها باسم الفاعل من حيث انها تثنى وتجمع بعد مشاركتها له في كونها مشتقة من فعل واقتضائها موصوفا تجري عليه كاسم الفاعل فلذا اشترط في عملها الاعتماد ليكون على اصل وضعها كما سبق واليه اشار بقوله لا يشترط في عملها الا الاعتماد وانما لم يشترط الاقتران باحد الزمان لكونها بمعنى الثبوت دون الحدوث فتدبر او اللام الموصولة بعين ما مر مثل زيد حسن الوجه في الاعتماد وجاءني الحسن وجهه في اللام الموصولة والثلاثة يعني اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة يجوز اضافتها الى المعمول لثبوت المغايرة بين المضاف والمضاف اليه كما مر في المصدر مثل قاعد الغلمان ومضروب الاخوان وحسن الوجه المجرور في الكل مرفوع في المعنى بالفاعلية الا اذا كان اسم الفاعل متعديا فانه لا يضاف الى فاعله لئلا يلتبس الفاعل بالمفعول الا ترى انه لو قيل زيد ضارب ابيه لم يعلم ان اباه مفعول لضارب او فاعله

قال **اسم التفضيل** واسم مشتق هو زايد فيما اشتق هو منه على غيره
فمشتق لموصوف يتناول غيره والباقى يخرج جميع ما سواه اذ لا اشتراك
بينه وبين غيره فى هذا الوصف **لا يشتق الا من ثلاثى مجرد** لانك
وهو الدلالة على الزيادة
لو بنيت مبنى من دحرج او استخرج او ما اشبههما افعل مع المحافظة
على حروفها لم يمكن وبدونها خرج اللفظ عن صورته ومعناه مثلا لو قيل
اخرج من استخرج لخرج المعنى الى كثير الخروج والمراد كثير الاستخراج **ليس**
بلون ولا عيب لان منهما افعل لغيره وهو افعل الصفة نحو احمر واعور
فلو بنى افعل التفضيل منهما لالتبس احدهما بالآخر فاذا قيل احمر لم يدر
ان معناه ذو الحمرة او الزائد فيها على غيره واما احمق من هبنقة فشاذ
ولا يستعمل الا مع من او اللام او الاضافة وذلك لان الغرض منه
الزيادة على غيره فيقصد الى ذكر ذلك الغير توفية لما يقتضيه بحسب معناه
وهو لا يحصل الا بذكر احد هذه الاشياء الثلثة فانك اذا قلت بمن
او بالاضافة كان واضحا واذا قلت باللام نحو زيد الاشرف فانما
اى تعيين المفضل عليه
تعرفه بتعريف العهد وهو لا يكون معهودا الا على الصفة المذكورة فاذا

عرفته بالعهد فهو المعهود الذى قد علم مَن هو المفضل هو عليهم كذا افاده
الشيخ ابن الحاجب رحمه الله واذا ثبت انه لا يجوز استعماله الا باحدها
فلا يستعمل اثنين منها فلا يقال زيد الافضل من عمرو لان الغرض يحصل
باحدها فلم يكن للجمع بينهما معنى وايضا فان اللام يجعله معهودا منفصلا
على من عهد تفضيله عليه ومعنى من تفضيله على مَن ذكر بعدها دون ما
سواه فيصير المعنى عند الاجتماع تفضيله باعتبار العهد لا باعتبار العهد
وذلك تناقض **مثل زيد افضل من عمرو او الافضل وافضل الناس**
الا اذا علم مثل الله اكبر اى يستعمل افعل التفضيل ابدا مع احد
الاشياء الثلثة الا اذا علم المفضل عليه بقرينة نحو الله اكبر اى من كل
شئ قال الله تعالى يعلم السر واخفى اى من السر وكقول الفرزدق
ان الذى سمك السماء بنى لنا   بيتا دعائمه اعز واطول اى من ساير
الدعايم **ولا يكون المستعمل بمن الا مفردا مذكرا** او لا تكون المستعمل
اى لا يجب فى المطابقة
باللام الا مطابقا وفى الاضافة يجوز الوجهان بيان ذلك انهم اجروا
افعل التفضيل مجرى فعل التعجب لقربه منه فى المعنى ولذا شرطوا فيه

شروط التعجب فافرده كما افرد وا افعل التعجب لجريه مجرى المثل واذا عرف
باللام اخرجته عن شبه الفعل فجرى على شاكلة اصله وهو المطابقة
اى طريقة
واذا اضيف جاز فيه الامران لان الاضافة ليست بموضوعة للتعريف
خاصة بل هى كما تفيده فقد لا تفيده فهى فى جهة الافادة كاللام و
فى جهة عدمها كمن فرغ من قسم الاسم فشرع فى بيان الفعل واقسامه
واحكامه فقال **القسم الثانى فى الفعل** قدمر فى المقدمة بيانه
بالحد والخواص فلذلك لم يتكلم هناك بل اخذ فى اقسامه واحكامها
اما الماضى وهو فعل دل على حدث مقترن بزمان قبل زمان خطابك
الذى انت فيه دلالة وضعية كقام فلا يتجه على طرده لم يضرب ولا على
عكسه ان ضربت ضربت **فيبنى على الفتح** انما بنى على الحركة لمشابهته
اخاه المضارع فى وقوعه موقعه من مكان الاسم نحو زيد ضرب بدل
يضرب مكان ضارب وذلك قد اعرب فجعل له حظ من الحركات
التى هى آلة الاعراب وبنى على الفتح لكونه اخف **الا اذا لحقه
واو الضمير فيضم** اى يضم آخر الماضى اذا لحقه واو الضمير لانه من جنسه

نحو

نحو ضربوا والخروج من الضمة الى الواو اسهل من اخته اليها **او لحقه
المضمر المرفوع المتحرك فيسكن** اعلم انه لابد من قيد آخر ههنا وهو كون
الضمير متصلا لانه لو كان منفصلا لم يجب اسكانه نحو ما ضرب الا انا كما
انه لو لم يكن مرفوعا لم يجب اسكانه نحو ضربنى او لم يكن متحركا لم يجب
اسكانه نحو ضربا وانما يسكن عند لحوق هذا الضمير كراهة اجتماع اربع
حركات فيما هو كا الكلمة الواحدة وكذلك يسكن آخره عند الاعلال
اى اذا كان آخره ياء او واوا مفتوحا ما قبلها فانها تقلب الفا
والالف لا يكون الا ساكنة نحو رمى ودعا **واما المضارع** وهو ما
تعقبه الزوائد الاربع ويشترك فيه الحال والاستقبال هذا هو المشهور
عند الجمهور بدليل انه يطلق عليهما اطلاقا واحدا كسائر الالفاظ المشتركة
اى كما يطلق لفظ العين على معانيها التى وضع لها الاطلاق بلا ترجيح كذا يطلق لفظ المضارع على الزمانين بلا ترجيح منه
وانه اذا تجرد عن القرينة لم يفهم منه احد معنييه معينا بل توقف فهمه
على القرينة والاستفسار وهذا دليل الاشتراك وانما اشترك بينهما فيه
وخص الماضى بصيغة لانه باعرابه اشبه الاسماء والاسماء يصح فيها
الاشتراك وقيل انه حقيقة فى الحال مجاز فى الاستقبال من وجه
اى المضارع

يكون اللفظ ... مشترك بين ... الزمانين ... منه

للاول ان اصل الفعل ان يكون خبرا والاصل فيه الصدق وفعل الحال
سو الذي يتحقق وجوده فيصدق الخبر عنه واما اطلاق الخبر على المستقبل
فمجاز تسمية الفقهاء مجاز الغاية وفيه نظر الثاني ان المستقبل
وضع له حروف ثبوتية تصرف المضارع الى الاستقبال واما الحال
فلم يوضع له حروف كذلك فدل على وضع اللفظ له لعدم احتياجه الى
حرف تعينه وفيه ايضا الثالث ان الحال اقرب والقرب يغلب
الاقرب على الابعد بدليل تغليب المتكلم على المخاطب وتغليب المخاطب
على الغايب في الاضمار نحو انا وانت قمنا وانت وزيد قمتما ولايخ هذا
الوجه ايضا عن قلق وقيل بعكس ذلك لان الحال خفي ورد بانه يحقق
الوجود وانما الخفي ما لايحقق وجوده فيعرب اذا لم يتصل به نون
التاكيد او نون جماعة النساء اذ عند لحاقهما به يرجع مبنيا اما
عند اتصال نوني التاكيد فقال جمهورهم لصيرورته مع النون كالكلمة
الواحدة ولا اعراب في الوسط واما النون فحرف ولاحظ له من
الاعراب فلا محالة بقي الجزآن مبنيين واما عند اتصال نون جماعة

النساء فقال سيبويه ان يضربن شابه ضربن يعني انه لما سكن اخره و
ان لم يجتمع فيه اربع حركات حملا على ضربن جاز بناؤه ايضا حملا عليه واذا
جاز ذلك تشبيه الفعل بالاسم واخراجه عن اصله من البناء فالاولى في
الفعل المشابه للفعل ان يرده الى اصله من البناء مع ان هناك مانعا
من اعرابه وداعيا الى بنائه وهو الزامهم بمحل الاعراب الاسكان للمشابهة
ضربن واعرابه رفع ونصب وجزم ولا جر فيه لامتناع عوامله فيه
وليست هذه الوجوه بعلامات على معان كوجوه اعراب الاسم لان
الفعل في الاعراب متطفل على الاسم وان كان الحال في العمل
على العكس فالرفع بالضمة لفظا في مثل يضرب اي في الصحيح المجرد عن
ضمير بارز مرفوع للتثنية والجمع والمخاطب المونث والرفع بالضمة
تقديرا في مثل يغزو ويرمي ويخشى اي في المعتل بالواو والياء
والالف اما الاولان فلثقل الضمة عليهما واما المعتل بالالف
فلامتناع الالف عن قبول الحركة والرفع بالنون في مثل يفعلان
وتفعلان ويفعلون وتفعلون وتفعلين اي في المتصل به الضمير

المذكور وهو هذه الصيغ الخمس والنصب بالفتح لفظا فى مثل يضرب
ويغزو ويرمى اى فى مثل الصحيح والمعتل بالواو والياء لخفتها عليهما
والنصب بالفتح تقديرا فى مثل يخشى لان الفتح وان كان خفيفا لكن
تمتنع الالف عن كل حركة لذاته والنصب بحذف النون فى الامثلة الخمسة
حملا للنصب على الجزم كما حمل النصب على الجر فى الاسماء والجزم بحذف الحركة
فى الصحيح وبحذف اللام فى المعتل مطلقا اذ الجزم حذف الآخر حركة او
حرفا وبحذف النون فى الامثلة الخمسة لكون النون عوضا من الحركة
فيها فالمرفوع من المضارع ما تجرد عن الجازم والناصب مثل يقوم زيد
هذا قول الفراء واختاره ابن الحاجب وقول البصريين كما هو مختار الشيخ
جار الله العلامة ان ارتفاعه بوقوعه موقع الاسم نحو زيد يضرب كما يقول زيد
ضارب ومررت برجل يضرب مكان ضارب ونحو يضرب الزيدان
فان مبداء الكلام كما يكون اسما يكون فعلا فان قيل المضارع فى خبر
كاد مرفوع ولم يقع موقع الاسم هناك للزوم الفعل فيه قلنا هو معدول
عن اصله لغرض قال ابن الحاجب وذلك الغرض ان هذه الافعال لما كانت

لمقاربة

لمقاربة حصول الشئ والاخذ فيه جعل ذلك الشئ بلفظ الحال تقوية للمعنى
المراد كما ان عسى لما كانت للرجاء وهو مستقبل جعل المرجو معها داخلا
عليه ان تقوية لذلك المعنى لا يقال الاسم يعطى الحالية فلا حاجة الى الفعل
لانا نقول ترجح الفعل لدلالته على الحال بالوضع بخلاف الاسم فان دلالته
عليه بمعونة القراين دون الوضع والمضارع المنصوب ما وقع بعد ان
مثل اريد ان يخرج وهى الاصل فى هذا الباب لمشابهتها ان الناصبة
من حيث كونهما مصدريتين ولاسيما اذا خففت فانها حينئذ تشابهها
لفظا ومعنى ثم حملت الباقية عليه فى العمل لكونها للاستقبال مثلها و
بعد لن مثل لن ابرح وهى آكد من لا فى النفى قال الخليل رحمه الله اصلها
لا ان فحذفت الهمزة تخفيفا ثم الالف لالتقاء الساكنين وقال
الفراء رحمه الله اصلها لا فقلبت الالف نونا فصار لن وقال سيبويه
هى حرف برأسه وهذا اصح لان اعتبار التصرف كيف ما كان خلاف
الاصل ولم يثبت واذن مثل اذن تدخل الجنة اى هى تنصب المضارع
اذا يعتمد ما بعدها على ما قبلها وكان الفعل مستقبلا وهى مع الفعل

الواقع بعد جواب وجزاء فان اعتمد على ما قبلها لم تنصب كقولك لمن
قال انا آتيك انا اذن اجيء اليك وكذا ان كان الفعل حالا كقولك
لمن يحدثك اذن اظنك كاذبا اما الاول فلان ما بعدها اذا كان معتمدا
على ما قبلها اي معمولا له لم يمكن اعمال اذن والا لتوارد عاملان على معمول
واحد وهو محال واما الثاني فلكونها جزاء وهو لا تاتي الا في المستقبل
وكي مثل اسلمت كي ادخل الجنة وهي للسببية اي يكون ما قبلها سببا
لما بعدها كالاسلام للدخول في الجنة وهي ناصبة بنفسها دون اضمار
أن عند الكوفية وهو مختار ابن الحاجب وتبعه المص **وحتى مثل اسلمت
حتى ادخل الجنة** اي تنصب المضارع بعد حتى بشرط ان يكون ما بعدها
مستقبلا بالنظر الى ما قبلها سواء كان مستقبلا عند الاخبار كالمثال
الذي ذكره او لا نحو ان تقول اليوم سرت امس حتى ادخل البلد واعلم
ان حتى بمعنى كي اي للسببية في الامر الاعم وقد يكون بمعنى الى نحو سرت
حتى تغيب الشمس وان ظاهر عبارته ان حتى وما ذكر ما بعدها من
الحروف الناصبة نواصب بانفسها دون اضمار أن وهذا مذهب الكوفية

خلافا لاصحابنا البصريين ومذهبهم هو المشهور المنصور الذي اختاره
الايمة المتاخرون فلذا بنينا مساق الحديث عليه **ولام كي مثل اسلمت
لادخل الجنة** سميت لام كي لانها للسببية مثلها **ولام الجحود** و
هي لام تزاد لتاكيد النفي دخل على كان **مثل وما كان الله ليعذبهم**
والفرق بين هذه اللام والتي بمعنى كي ان لام كي تفيد تعليلا ويختل
المعنى بحذفها بخلاف هذه لكونها زايدة **والفاء** اذا كان ما قبلها
سببا لما بعدها وانما يعرف ذلك ويتحقق **اذا كان قبلها امر مثل
زرني فازورك** اي ليكن منك زيارة فزيارة مني وانما كان
التقدير كذلك لانه لما قصد ان الاول سبب للثاني وجب اضمار
أن التوقيعية فان وجود المسبب متوقع مطموع فيه عند وجود السبب
ولما اضمر أن كان ما بعد الفاء في تقدير المصدر وهو معطوف على
ما قبلها فوجب ان يجعل هو ايضا في تقدير المصدر واذا ثبت هذا فقولنا
آيتني فاكرمك جملة واحدة فلم يكن جزاؤه بمنزلة الشرط والجزاء
على الحقيقة وانما سماه النحاة جوابا نظرا الى المعنى **او** كان قبلها **نهي مثل**

لا تشتمني فاشتمك اي لا يكن منك شتم فشتم مني او كان قبلها استفهام
مثل اين بيتك فازورك اي ليكن منك تعريف بيت فزيارة مني
او كان قبلها تمن مثل ليت لي مالا فانفقه اي ليت لي حصول مال فانفاق
او كان قبلها عرض مثل الا تنزل فتصيب خيرا اي ليس منك نزول
فاصابة خير وواو الصرف بالجر عطفا اما على الفاء لانه اقرب او
على ان لانه اقدم اي من المضارع المنصوب ما وقع بعد واو الصرف
مثل لا تاكل السمك وتشرب اللبن اي لا تجتمع بينهما وان جاز كل منهما منفردا
وقد يمتنع بالانفراد ايضا لكن من دليل خارجي كما في قوله تع ولا تلبسوا
الحق بالباطل وتكتموا الحق واعلم ان الواو مثل الفاء في جميع ما ذكرنا
واو عطف على قوله واو الصرف بمعنى الى ان وعند سيبويه بمعنى الا
ان مثل لالزمنك او تعطيني حقي فاذا كان بمعنى الى ان كان معناه
لالزمنك الى ان تعطيني حقي واذا كان بمعنى الا ان كان معناه
لالزمنك في كل الاوقات الا وقت اعطائك حقي والمضارع المجزوم
ما وقع بعد لم ولما ولام الامر ولا النهي هذه الاحرف تجزم فعلا واحدا

وكلمات الشرط عطف على لم اي وقع بعد كلم المجازاة وهي عشر كلمات تجزم
فعلين احدهما وهو الاصل حرف اعني ان والباقية اسماء محمولة عليها
في الشرط واليه اشار بقوله وهي ان وما ومن ومهما واذما وحيثما واين و
متى واي وانى مثل ان تخرج اخرج وما تصنع اصنع وهكذا الى الآخر
مثل ومن يكرمني اكرمه وقوله تع مهما تأتنا به من آية الآية واذما تخرج
اخرج وحيثما تجلس اجلس واين تكن اكن ومتى تخرج اخرج واما تضرب
اضرب وانى تقم اقم ويسمى الفعل الاول شرطا والثاني جزاء ومعنى
الشرطية السببية والجزائية المسببية فان كانا مضارعين او كان
الاول مضارعا دون الثاني فالجزم واجب مثل ان تكرمني اكرمك واذا
كان الجزاء مضارعا جاز رفعه وان كان الجزم هو الافصح لوجود العامل
وهو حرف الشرط والقابل وهو المضارع وجواز الرفع بناء على انه لما
بطل عمله في الشرط الذي هو اقرب لكونه ماضيا بطل في الجزاء ايضا
تبعا مثل ان جئتني اكرمك وكقول زهير شعر وان اتاه خليل يوم مسغبة
يقول لا غائب مالي ولا حرم قال ابو عبيدة مال حرم اذا كان لا يعطى

والجرم بكسر الراء الحرمان اى يقول ليس بغايب مالى ولا حرمان عنه
وقد يحذف الفعل الذى هو الشرط مع اداة الشرط اعنى إنْ فيبقى
المضارع الذى هو الجزاء مجزوما بان المقدرة وذلك اى الجزم
المضارع بتقدير انْ اذا قصد السببية فى جواب الامر والنهى
والاستفهام والتمنى والعرض مثل اسلم تدخل الجنة اى ان تسلم تدخل
الجنة ولا تكفر تدخل النار اى ان تكفر تدخل النار وكذا ما بعدها نحو سقى
الله فلانا يفعل خيرا اى ان يسقه وحسبك ينم الناس اى ان لا يتكلم
ينم الناس واين بيتك ازرك اى ان اعرف بيتك ازرك وليت لى
مالا انفقه اى ارزقه انفقه والا تنزل تصب خيرا اى ان تنزل بنا
تصب خيرا امثا فالهمزة للاستفهام ولا للنفى قوله واما الامر بالصيغة
فكالمجزوم والا انه مبنى جواب عن سوال مقدر تقديره ان المضارع
المجزوم ما قد وقع بعد احدى كلمات الجزم فما بال الامر بالصيغة الجزم
ولا جازم عليه فاجاب بانه ليس بمجزوم عندنا لعدم مضارعته الموجبة
للاعراب بل هو مبنى موقوف الآخر لكنه فى حكم المجزوم باعتبار انه تحذف

منه تارة الحركة كما فى نحو اضرب واخرى الحرف نحو اغز وارم واخش
وقالت الكوفية انه معرب مجزوم بلام مقدرة ومن الافعال افعال
القلوب هى افعال الشك واليقين وهما من اعمال القلب فلذا اضيفت
هذه الافعال الى القلوب علمتُ هو للعلم كالايجى وظننتُ للظن وهو
ظاهر وكذا حسبتُ وخلتُ وزعمتُ هذه تصلح للعلم والشك ورأيتُ
ووجدتُ هما للعلم وقد جاء ظن بمعنى علم قال الله تعالى الذين يظنون
انهم ملاقوا ربهم اى علموا وتيقنوا ورأى بمعنى ظن قال الله تعالى انهم يرونه
بعيدا ونريه قريبا اى يظنونه ونعلمه تدخل هذه الافعال على الجملة الاسمية
لبيان ما يكون الجملة عبارة عنه من علم او ظن وهو المراد بقوله ما
ينصب مفعولين هما فى الاصل مبتدء وخبر واذا توسطت
هذه الافعال بين مفعوليها او تاخرت عنهما جاز رفع الاسمين لاستقلالهما
كلاما مثل زيدٌ ظننت قايم وزيد قايم ظننتُ وذكر هذه الافعال
ح كذكر الظرف كانك قلت زيد قايم فى ظنى ويسمى هذا الغاء فالالغاء
ابطال العمل مع جوازه ونحب ذلك اى ابطال العمل لها ورفع الاسمين
لضعف العمل حينئذ

فيما قبل الاستفهام الصحيح ان يقال فيما بعد الاستفهام او فيما قبله الاستفهام
وهو ظاهر اللهم الا ان يكون المعنى ويجب في الفعل الذي قبل الاستفهام
لكنه خلاف الظاهر مثل علمت ازيد قايم وايهم اخوك وظننت لزيد
منطلق وعلمت ما زيد بمنطلق ويسمى تعليقا قالوا ولا يكون التعليق
في غيرها قال ابن الحاجب الفرق بين الالغاء والتعليق ان الالغاء قطعها
من العمل مع جوازه لارتفاع الموانع والتعليق قطعها عنه مع امتناعه
لقوة المانع وذلك عند دخول هذه الاحرف الثلثة عليها لانك لو اعملتها
لخرج هذه الحروف عن الصدارة لكن موضع ما بعدها موضع نصب باعتبار
المعنى لانه متعلق الظن الا انه جملة مستقلة وكونها متعلق الظن لا
يخرجها عن الصدارة الا ترى انك اذا قلت زيد ما ضربته او زيد هل ضربته
لم يخرج بوقوعه خبر المبتدء عنها لانه وقع في الكلام صدر الجملة وقد يكون
علمت بمعنى عرفت تقول علمت زيدًا اي عرفت ذاته وشخصه بعد ان لم
اكن عارفا به قبل ولا بد فيه من ادراك الحاسة وظننت بمعنى اتهمت
تقول ظننت زيدًا اي بمعنى اتهمته اي تخذته مكانا للوهم وهو افتعال من الوهم

ورايت بمعنى ابصرت اي الرؤية يكون بمعنى ادراك الحاسة وهو الابصار
ووجدت بمعنى اصبت يقال وجدت الدابة اذا اصبتها فيتعدى
هذه الافعال اذا كن بهذه المعاني الى مفعول واحد لاقتضاء معانيها الى
واحد لا الا زيد ومنها الافعال الناقصة معنى نقصان هذه الافعال
انها لا يتم مع مرفوعها كلاما ومن ثمه عدلوا عن تسمية مرفوعها فاعلا
لقصوره عن رسم الفاعل وهو ان يتم الكلام به وعن تسمية منصوبها
مفعولا لانه ليس على رسم المفعول وهو كونه فضلة وقيل لنقصانها
عن الدلالة على الحدث وهي كان وصار واصبح وامسى واضحى و
ظل وبات واض وغدا وراح ومازال ومالنفك ومابرح و
مافتئ ومادام وليس ولم يذكر سيبويه منها الا اربعة وهي كان
وصار ومادام وليس ثم قال وما كان نحوهن من الفعل مما لا
يستغنى عن الخبر فهذا دليل على ان هذه الافعال غير محصورة
في عدد معين تدخل هذه الافعال على المبتدء والخبر لانها وضعت
لتقرير الشيء على صفة ومن ثمه احتيج فيها الى الجزئين كما في افعال

القلوب وان اختلفت جهة الاحتياج فانها فى افعال القلوب تبيين
متعلق الحكم من علم وظن وفى الافعال الناقصة هى تقرير الذات
على وصف **فترفع الاول** تشبيها له بالفاعل **وتنصب الثانى** تشبيها
له بالمفعول **وقد يكون كان بمعنى ثبت** اى كان تكون ناقصة لاقتران
مضمون الجملة بالزمان الماضى سواء كان دايما نحو كان الله عليما
حكيما او منقطعا نحو كان زيد غنيا وتكون تامة بمعنى ثبت وحصل
كقولهم كانت الكاينة والمقدور كاين وقوله تعالى كن فيكون وقوله تعالى و
ان كان ذو عسرة فنظرة الى ميسرة **وقد يكون اصبح وامسى
واضحى بمعنى دخل فى الصباح وفى المساء وفى الضحى فيتم** هذه
الافعال ح **بالمرفوع** كاظهر واعتم فهى اذا كانت لتقرير مضمون الجملة
بالاوقات المخصوصة ناقصة وكذا اذا كانت بمعنى صار نحو اصبح
زيد غنيا وامسى اميرا **وقد يرفع الاسمان** الواقعان **بعد كان لان
اسمه ضمير الشان** والاسمان مبتدا وخبر والجملة المفسرة لضمير الشان
خبره **نحو كان زيد قايم** اى كان الشان زيد قايم **ويجوز تقديم اخبارها**

على اسمايها مطلقا من غير استثناء لقوة عملها نظرا الى كونها افعالا
ويجوز تقديم اخبارها **عليها** اى على نفس هذه الافعال **مثل قايما
كان زيد الا ما فى اوله ما فلا يجوز قايما مازال زيد** لان ما مصدرية
فى ما دام وفى غيرها للنفى وما فى حيز المصدر والنفى لا يتقدم **ومنها
افعال المقاربة** هذه الافعال فى الحقيقة من اخوات كان لانها
لتقرير الشىء على صفة مثلها الا انها تدل على قرب رجاء او حصولا
او اخذا فيه وكانت مخصوصة باحكام منفردة فلذلك افرد وما فى
حياله **وهى عسى وكاد وكرب واوشك وجعل وطفق واخذ
فخبر عسى مضارع مع ان مثل عسى زيد ان يخرج** اما لزوم المضارع
فلان عسى لما كان للتوقع والطمع فى المستقبل حصل خبره ما يفيد الاستقبال
واما لزوم ان التى هى علم الاستقبال فلتقويه مقتضاه **وخبر كاد
مضارع بدونها مثل كاد زيد يخرج** معناه ان دنو زيد من الخروج قد
حصل ولذلك التزم موافق خبره فعل الحال ليكون ادل على الغرض وهو
قرب الوقوع فى الحال ولم يذكروا معه ان الاستقبالية فهاتان

الكلمتان اصل في الباب والبواقي محمولة عليهما **وفي اوشك يجوز الامران**
اي يجوز ان يكون خبره مضارعا مع أن وبدونها حملا له عليهما تقول
يوشك زيد ان يجيء ويوشك زيد يجيء **وقد يكون كاد مع أن** تشبيها
لها بعسى كما قال قد كاد من طول البلى ان يمصحا **وعسى بدونها** تشبيها
لها بكاد كما قال عسى الكرب الذي امسيت فيه يكون وراءه فرج قريب
وقد يجعل ان مع المضارع فاعل عسى فيستغني عن الخبر مثل عسى ان
يخرج زيد كما استغنوا في قولهم علمت أن زيدا منطلق عن المفعول
الثاني لانه اشتمل على المقصود من منسوب ومنسوب اليه **ومنها**
افعال المدح والذم اي من انواع الفعل الافعال التي وضعت لانشاء
مدح او ذم فنحو مثل مدحته وذممته وشرف وكرم لكونها للاخبار دون الانشاء
وهي نعم وبئس وساء واما اخرج حبذا لكونه مخالفا لها في حكم مجانسة
المخصوص الفاعل **ويشترط** في هذه الافعال **ان يكون فاعلها معرفا**
باللام او مضافا اليه اي الى المعرف باللام **او مضمرا مميزا بنكرة و**
ان يكون **بعده** اي بعد الفاعل اسم **مرفوع على الابتداء** وهذا احد المذهبين
هذا اختيار صاحب المفتاح

العنوة اسير شدن
الفك آزاد كردن

قال عجاج

في ارتفاع المخصوص كان الاصل زيد نعم الرجل وقيل هو خبر مبتدا محذوف
تقديره نعم الرجل هو زيد فالاول على كلام والثاني على كلامين قال
ابن الحاجب هذا كله ليحصل البيان بعد الابهام فيكون اوقع في النفس
ويسمى المخصوص بالمدح والذم العالمين والمراد عموم احوال
الفاعل في الفضايل والرذايل **مثل نعم الرجل او غلام الرجل او نعم**
رجلا زيد قال العلامة في المفصل وقد يجمع بين الفاعل الظاهر وبين
المميز تاكيدا فيقال نعم الرجل رجلا زيد قال جرير تزود مثل زاد ابيك فينا
فنعم الزاد زاد ابيك زادا **وقد يحذف** المخصوص اذا كان معلوما
نحو نعم العبد اي ايوب وقوله تعالى فنعم الماهدون اي نعم الماهدون نحن
وحبذا مثل نعم في انه لانشاء المدح العام **والفاعل ذا** ليس الا وانما
خصوا ذا لانه من الاسماء المبهمة والغرض الابهام اول مرة واختص
من بين اخواتها لكونها السابق عليها وهو لا يتغير لانه اشارة الى في الذهن
كما في نعم رجلا زيد ومعنى حب صار محبوبا جدا وفيه لغتان فتح الحاء وضمها
لكن عدل الى النصب بعد النقل الى الانشاء تنبيها عليه **وقد يميز ذا**

من حيث انه فى حكم الضمير المبهم فى نعم رجلا كما عرفت بنكرة مثل حبذا رجلا زيد
ومنها فعلا التعجب التعجب انما يكون فى كل صفة حصلت فى موصوف
اكمل مما فى غيره وللتعجب لفظان فلذا قال فعلا التعجب وهما ما افعله
مثل ما احسن زيدا فما مبتدا او موصولة والجملة بعدها صلة لها والخبر
محذوف اى الذى جعله حسنا شئ عظيم هذا قول الاخفش وفيه
تعسف لانه نقطع باستقلاله كلاما من غير افتقار الى تقدير خبر
محذوف او مبتدا او استفهامية واحسن خبر اى اى شئ
جعله حسنا وهذا ايضا متعسف لان صيغ الاستفهام لم يثبت
فيها نقلها الى انشاء آخر بخلاف صيغ الافعال فانها ينقل الى الانشاء كثيرا و
قال سيبويه ما مبتدا او نكرة وما بعدها من الفعل والفاعل والمفعول
خبرها تقديره شئ احسن زيدا كقولك امر اقعده عن الخروج وهم
اشخصه عن مكانه ووجه صلوح النكرة للابتداء ما مر فى شر اهر ذا
ناب واعلم ان هذه التقديرات كلها باعتبار الاصل لا انها الآن
مقصودة فان معناها الانشاء وافعل به عطف على قوله ما افعله مثل
اى صيغة التعجب

احسن بزيد على ان الامر بمعنى الماضى فيكون من وضع الطلب
موضع الخبر وهذا شايع فى لسانهم كعكسه والباء زايدة فى الفاعل
اى احسن زيد على ان الهمزة للصيرورة الشئ ذا كذا بمعنى صار
ذا حسن قال العلامة فى المفصل وفى هذا ضرب من التعسف
لمخالفة القياس من وجوه كون الهمزة للصيرورة ونقل الفعل
من صيغة الخبر الى الامر وزيادة الباء فى الفاعل او الامر عطف على ان
الامر بمعناه الطلبى والباء للتعدية فيكون امر الكل احد بان
يصير زيدا ذا حسن او زايدة اى يكون الامر بمعناه ويكون الباء
زايدة مثلها فى قوله تعالى ولا تلقوا بايديكم الى التهلكة فيكون امر الكل
احد والمعنى اجعله حسنا بمعنى اعتقد حسنه وصفه بالحسن لا بمعنى
صيّره كما فى الاول وفيه اى على كلا التقديرين ضمير الا انه التزم كونه مفردا
فلم يغير عن لفظ الواحد فى قولك يا رجلان اكرم بزيد ويا رجال اكرم
بزيد لجريه مجرى المثل فاغتفر فيه ذلك لذلك القسم الثالث
من كتاب الارشاد فى الحروف شغل عن ركنى الكلام من اقسام

الكلمة فاشتغل بما سواه في ارتباطها وليس جزأً في الكلام على
انفراده وهو الحرف ومن ثمه لم ينفك عن اسم او فعل يصحبه نحو ان زيداً
قايم وقد قام الا في مواضع مخصوصة حذف فيها الفعل واقتصر على
الحرف فجرى مجرى النايب عنه نحو قولك نعم وبلى واي وانه ويا زيد
ويا زيد وقد في قوله وكان قد واعلم ان الحروف قسمان عاملة و
غير عاملة فمن العاملة حروف الجر والاضافة لان وضعها على
ان تفضي معاني الافعال الى الاسماء وهي فوضى في ذلك وان اختلف
بها وجوه الافضاء ومن من لابتداء الغاية في المكان وانما يعرف
الابتداء بما يصلح له الانتهاء كقولك سرت من البصرة فانه يصلح لان
يقال الى الكوفة وقد يتوقف القصد الى المبتدا منه فلا يقصد فيها الى
الانتهاء كقولنا اعوذ بالله من الشيطان الرجيم وزيد افضل من عمرو
ونحوه او البيان ويعرف المبينة بان يكون كالصفة لما قبلها بواسطة
الذي كقوله تعالى فاجتنبوا الرجس من الاوثان اي الرجس الذي هو الوثن
او التبعيضية ويعرف المبعضة بان يصح في موضعها لفظ بعض نحو اخذت

من الدراهم اي بعضها فليل والتجريد نحو لقيت من زيد اسداً قلت ليس
هذا اقساما على حياله لاندراجه في الاقسام المذكورة فالشيخ جار الله العلامة
ذهب الى ان من التجريد بيانية اعتباراً للواقع واعترض عليه شيخنا
الشريفي قدس سره بان الحمل على البيان يفوت ما هو الغرض من صيغة
التجريد وهو المبالغة فالصواب انها ابتدائية وعلى كلا التقديرين فهي
داخلة فيما سبق والى وحتى لانتهاء الغاية وبمعنى مع اي مما في معنى
ابتداء الغاية يشتركان ويفترقان في ان الى يكون بمعنى مع قليلاً و
حتى يكون بمعناه كثيراً والمعنى بكونها بمعنى مع كون ما بعدها داخلاً في حكم
ما قبلها قال الشيخ العلامة رحمه الله وحتى في معنى الى وهو الانتهاء
الا انهما تفارقتا في ان مجرورها يجب ان يكون آخر جزء من الشيء او
السمك او ما يلاقي آخر جزء منه كصباح البارحة لان الفعل المعدى بها
الغرض فيه ان تقتضي ما تعلق به شيئاً فشيئاً حتى ياتي عليه وذلك قولك
اكلت السمكة حتى راسها ونمت البارحة حتى الصباح ولا تقول حتى نصفها
او ثلثها كما تقول الى نصفها او الى ثلثها ومن حق حتى ان يدخل ما بعدها

فيما قبلها ففي مسئلتي السمكة والبارحة فقد اكل الراس ونيم الصباح ولا
يدخل على المضمر فلا تقول حتاه كما تقول اليه وتكون عاطفة ومبتداء ما بعدها
ويجوز في مسئلة السمكة الاوجه الثلاثة **وفي للظرفية** الظرف ما يكون محلا
لوقوع الشيء اما حقيقة نحو زيد في ارضه والركض في الميدان او مجازا نحو
نظرت في الكتاب وسعيت في الحاجة قيل وقد يجيء بمعنى على كقوله تعالى
ولاصلبنكم في جذوع النخل وردّ بانها على بابها قال العلامة رحمه الله
وقولهم في قوله تعالى ولاصلبنكم في جذوع النخل انها بمعنى على محمول على الظاهر
والحقيقة انها على اصلها لتمكن المصلوب في الجذع تمكن الكاين في الظرف
والباء للالصاق كقوله به داء اي التصق به وخامره ومررت به وارد
على الاتساع والمعنى التصق مروري بموضع يقرب منه **والاستعانة**
في نحو كتبت بالقلم ونجرت بالقدوم وبتوفيق الله حججت وبفلان اصبت
الغرض **والمصاحبة** نحو خرجت بعشيرته ودخل عليه بثياب السفر واشترى
الفرس بسرجه ولجامه **والقسم** نحو والله لافعلن اقول الباء القسمية
الصاقية في الحقيقة وليست قسما برأسه **واللام للاختصاص** كقولك

المال لزيد والسرج للدابة وقد يقع مزيدة قال الله تعالى ردف لكم **ورب**
للتقليل اي رب لانشاء تقليل نوع من الجنس وكذا واو رب وهي
الواو التي يبتداء بها في اول الكلام بمعنى رب كما في قول الشاعر
وبلدة ليس بها انيس الا اليعافير والا العيس وقال بعض
النحاة انها للعطف على جملة مقدرة وجر ما بعدها برب مقدرة تقديره
ورب بلدة **والواو والتاء للقسم** اما الواو فانها بدل من الباء
ولا تدخل على المضمر فلا يقال وك ولا يستعمل مع السؤال فلا يقال
والله اخبرني كما يقال بالله اخبرني حطا لرتبته عن اصله وهو الباء ولا
يجمع مع الفعل فلا يقال اقسم والله كانهم جعلوا الواو عوضا عن الباء
والفعل جميعا واما التاء فحكمها حكم الواو في جميع ما ذكرنا الا ان التاء مختصة
باسم واحد وهو اسم الله فلا يقال ترب الكعبة الا عند الاخفش حطا
لدرجة التاء عن درجة الواو **وعن للمجاوزة** اي البعد والتجاوز عن
الشيء وذلك اما بزواله او بوصوله الى الثاني نحو رميت عن القوس او بالوصول
وحده نحو اخذت عنه العلم او بالزوال وحده نحو اديت عنه الدين وقد

جمع يعفور وهو ولد بقر الوحشي

يكون اسما بمعنى الجانب اذا دخل عليه حرف الجرّ نحو جلست من عن يمينه و
على للاستعلاء وهو اما حسّي نحو زيد على الفرس واما حكمي نحو عليه دين
وفلان على البلد امير الكاف للتشبيه نحو زيد كعمرو وتختص بالظاهر
استغناء عنه بالمثل وايضا لو قيل كه وكها لقيل لك ولكا وهو مستثقل
فقرّ منه ومذ ومنذ للزمان هما لابتداء الغاية في الزمان الماضي وهذا
امر وضعي تقول ما رايته مذ سنة ولا تقول ما ارى مذ سنة وحاشا
وخلا وعدا للاستثناء حاشا حرف جرّ وفيه معنى الاستثناء وكذا خلا
وعدا الا ان النصب بهما افصح من الجرّ وفي حاشا على العكس ومنها
اي من الحروف العاملة الحروف المشبّهة بالفعل لمشابهته بالفعل
المتعدّي خصوصا وهي انها تقتضي امرين كما ان المتعدّي يستدعي فاعلا و
مفعولا به وبمطلق الفعل عموما لان بعضها على ثلثة نحو انّ وبعضها على
اربعة كلعلّ وبعضها على خمسة مثل لكنّ كما في الافعال الماضية نحو
نصر ودحرج وانطلق مع انها مبنية على الفتح كالافعال الماضية
ولان معانيها معاني الافعال كانك قلت اكّدت وشبّهت واستدركت

معنى انّ وانّ معا

وتمنّيت وترجّيت وهي انّ وانّ وكانّ ولكنّ وليت ولعلّ فانّ
وانّ للتحقيق شرع في تفصيل معاني هذه الاحرف فانّ وانّ لتحقيق
مضمون الجملة ثم اراد الاشارة الى مواضع استعمال كلّ منها فقال و
للمكسورة صدر الكلام والمفتوحة بالعكس وهي مع الاسم والخبر في
حكم المفرد المكسورة لما لم تغيّر الجملة عن حالها بل اكّدتها وقرّرتها وجب
الكسر في مواضع كابتداء الكلام نحو انّ زيدا قائم فانّ المفتوحة لا ابتداء
بها والمفتوحة لما كانت تصيّر الجملة في حكم المفرد تأوّلا بمصدر خبرها
ان كان الخبر مشتقا او في معناه او بالكون فيما تعذّر فيه ذلك افتقرت
الى جزء آخر تصير به كلاما ان كانت عمدة نحو الفاعل والمبتدأ والخبر
او الى كلام ان كانت فضلة نحو عجبت من انك منطلق وعرفت
انك اخوه ولو انّ ما في الارض من شجرة اقلام اي لو ثبت وعندي
انك قائم واذا عطف على اسم المكسورة بعد مضيّ الخبر جاز الرفع
المكسورة لكونها غير مغيّرة لمعنى الجملة صحّ ان تعرض كالمعدوم فيعطف
على اسمها بالرفع حملا على محلّه ولكن يشترط في هذا الحكم مضيّ الخبر فلا يقال

ان زيدًا وعمروا ذاهبان والّا لأدّى الى توارُد عاملين على معمولٍ واحدٍ فانّ
زيدًا منصوب بانّ فخبره لايكون الّا معمولًا لان لما مرّ من انها عاملة فى
كلا الجزئين وارتفاع عمرو لعطفه على المحلّ انما هو بالابتداء فيلزم ان
يكون العامل فى خبره ما هو العامل فى المبتدا وهو التجريد للاسناد فيلزم
على ما ذكرنا توارد عاملين على معمول واحد **مثل انّ زيدًا قايمٌ وعمرو**
وكأنّ للتشبيه اى كأنّ لانشاء التشبيه قيل انها مركبة من كاف
التشبيه وانّ واصل كأنّ زيدا الاسد انّ زيدا كالاسد فقدم
الكاف لما قصد الانشاء وفتحت الهمزة لها ورد بانه خلاف الاصل و
الاصح انها حرف برأسها **ولكنّ للاستدراك** هو ان يدفع وهم نشاء
من الكلام السابق كما اذا كان بين زيد وعمرو ملازمة فى المجئ وعدمه
وقلت ما جاءنى زيد يذهب وهم السامع الى ان عمرًا ايضا لم يجئ للملازمة
السابقة فتزيل عنه ذلك الوهم بقولك لكنّ عمرًا جاءنى **و** هذه الاربعة
تلحقها ما فيبطل العمل لزوال الشبه اللفظى ولا وجه لتخصيص لحوق ما الكافة
بهذه الاربعة لانها تلحق الجميع الجميع قال انّ ما انما الهكم اله واحد

وكذا يبطل العمل **اذا خففت** هذه الاربعة لعين ما مرّ من زوال الشبه
الصورى ووجه تخصيص التخفيف بالاربعة انه لم يجئ فى ليت ولعلّ
التخفيف بالحذف **الا انّ فانها تعمل فى ضمير شان مقدر** اعلم انهم
التزموا اعمال المفتوحة اذا خففت وذلك لانه قد ثبت اعمال المكسورة
مخففة كقوله تعالى وان كلًّا لما ليوفينهم مع كونها ابعد من شبه الفعل
من المفتوحة فانّ بجواز العمل احق ولم يأت اعمالها فى الملفوظ
فلا يقال علمت ان زيدًا قايم ولكن ان زيد بالرفع فقدروا لذلك
ضمير الشان معمولا لانّ لئلا يكون لان المخففة مزيدة فى العمل على انّ
المخففة **وليت للتمنى** اى ليت لانشاء التمنى وهو ان يقدر الانسان
فى نفسه ما يريد وقوعه ممكنا كان او محالًا **ولعلّ للترجى** اى لانشاء
توقع امر مرجو نحو لعلّ الامير يهب لى شيئًا او مخوف نحو لعلّ الامير
يغضب على زيد **ومنها** اى العاملة **ما** المشبهة بليس **ولا** المشبهة
بها والتى لنفى الجنس **وجوازم المضارع** من الحروف **ونواصبها**
وقد ذكرت هذه الحروف فيما سبق فلا تعاد **ومن غير العاملة حروف**

العطف وهي عشرة على مذهب جمهور الائمة وقال صاحب المفتاح انها
احد عشر حرفا هذه العشرة وای التفسيرية والعطف في اللغة الامالة و
منه عطف العود فانعطف وعطف الوسادة ثناها ولقب بهذا الباب
بالعطف لامالة حرفه ما بعده الى ما قبله اعرابا وحكما في المفردات
نحو قام زيد وعمرو حصولا وتحققا في الجمل الواو للجمع المطلق من غير ملاحظة
ترتيب بدليل قوله تعالى فلما جاء امرنا جعلنا عاليها سافلها وامطرنا عليها
فان الامطار مقدم على جعل الاعالي اسافل والفاء للتعقيب اى الفاء
للجمع مع الترتيب التعقيبي اى حصول الثاني بعد الاول بلا مهلة وتراخ
وثم للتراخي اى ثم للجمع مع الترتيب كالفاء الا ان فيها مهلة ليست
في الفاء ولذلك قال سيبويه ان المرور في نحو مررت برجل ثم امراة
مروران التراخي احد المرورين عن الآخر بخلافه مع الفاء فانه مرور واحد
اذ لم يتخلل بين المرورين تراخ يقطع الثاني عن الاول وحتى للتدريج
حتى للترتيب مع المهلة مثل ثم وان كان زمان مهلتها اقل من زمان
ثم الا انها تفارقها في ان معطوف حتى يشترط ان يكون جزءا من متبوعها

وان يكون ذلك الجزء احقر الاجزاء او اعظمها وهذا لان الغرض من
العطف بحتى الاعلام بان الحكم سرى من الاضعف الى الاقوى حتى
عم الجنس كله كقولك مات الناس حتى الانبياء او بالعكس كقولك
قدم الحاج حتى المشاة واو واما وام لاحد الامرين نحو جاء اما زيد
واما عمرو اى جاء احدهما من غير تعيين ولا للنفي ما وجب اى ثبت للاول
عن الثاني نحو جاء زيد لا عمرو فلا يعطف بها الا في الايجاب فلا يقال
ما جاء زيد لا عمرو وبل للاضراب والاعراض عن الاول مثبتا كان
او منفيا نحو جاءني زيد بل عمرو اى الاخبار عن مجيء زيد وقع غلطا وما
جاءني زيد بل عمرو اى بل ما جاءني عمرو وقيل المعنى بل جاءني عمرو ولكن
للاستدراك تقول جاءني زيد لكن عمرو لم يجئ وما جاءني زيد لكن عمرو
قد جاء ولا يستعمل لكن في الاستفهام ومنها اى من الحروف
غير العاملة الا واما وها للتنبيه هذه الاحرف وضعت لتنبيه المخاطب
قبل الشروع في الكلام تحريضا على حسن الاستماع ليفطن لما يقال
له نحو الا ان زيدا منطلق والا انطلق زيد والا لا تفعل واما

جرور والله لافعلن وفي التنزيل الا يا اسجدوا قال الشاعر اما والذي ابكي واضحك
والذي امات واحيى والذي امره الامر وها مثلها في جميع ذلك الا انها
انها مختصة بالدخول على اسم الاشارة نحو هذا وامثاله قال العلامة و
اكثر ما تدخل ها على اسماء الاشارة والضماير في مثل ها انا ذا **وا وای**
ویا وایا وهیا للنداء فالهمزة وای للقريب وايا وهيا للبعيد و
من في حكمه من نايم او ساه واذا نودي بهما من عدا الله فلحرص المنادي
على اقبال المنادى ويا اعمها يقع في القريب والبعيد **وای وان**
للتفسير تقول في نحو قوله تعالى واختار موسى قومه اى من قومه كانك
قلت تفسيره من قومه او معناه من قومه قال العلامة رحمه الله واما ان
المفسرة فلا يأتي الا بعد فعل فيه معنى القول كقولك ناديته ان قم و
امرته ان اقعد وكتبت اليه ان ارجع وبذلك فسر قوله تعالى وانطلق الملاء
منهم ان امشوا وقوله تعالى وناديناه ان يا ابرهيم **وهلا والا ولولا ولوما**
للتحضيض وهو التقديم على الماضي نحو هلا قرات والحث والاغراء
على الفعل ان كان مضارعا نحو لو ما تاتينا بالملايكة **وكلا للردع** قال

البا للتعدية

للردع المنع

سيبويه

سيبويه هو ردع وزجر وقال الزجاج كلا ردع وتنبيه وذلك قولك كلا
لمن قال لك شيئا تنكره نحو فلان يبغضك وشبهه اى ارتدع عن هذا
وتنبيه على الخطاء فيه قال الله تعالى بعد قوله ربي اهانن كلا اى ليس الامر
كذلك لانه قد يوسع في الدنيا على من لا يكرمه من الكفار وقد يضيق
على الانبياء والصالحين للاستصلاح **ونعم** بفتح النون وكسر العين
وفتحهما وكسرهما ونحم بالحاء المهملة **لتقرير ما يسبق** وتصديق ما تقدم
من كلام منفي او مثبت خبر او استفهام كقولك لمن قال قام زيد
او اقام زيد نعم اى قد قام ولمن قال ما قام زيد او الم يقم زيد نعم
اى لم يقم زيد **وبلى لايجاب النفي** اى هذه الكلمة مخصوصة بايجاب النفي
فلا يقع الا بعد النفي استفهاما كان او خبرا كقول القايل في جواب
لم يقم زيد او الم يقم زيد بلى اى قد قام زيد قال الله تعالى الست بربكم قالوا
بلى اى انت ربنا ولو قالوا لكان كفرا الما مر في نعم **وای للاثبات بعد**
الاستفهام ويلزمها القسم كقولك اى والله للقايل اقام زيد اى قد
قام **واجل وجير** بالفتح والكسر **وان للتصديق** كقولك اجل للقايل قد اتاك

اى انه لتصديق ما تقدم منفيا كان او مثبتا منه

والكسر اكثر من الفتح

زيد اى قد اتى وكذا اختارها وقد يروى عن ابى الحسن مساغ استعمال
اجل فى الخبر والاستفهام مثل نعم الا ان استعمال اجل فى الخبر احسن
واستعمال نعم فى الاستفهام احسن ويقال جير لافعلن بمعنى حقا قال
الجوهرى جير يمين العرب **والهمزة وهل للاستفهام** ولهما صدر الكلام
لدلالتهما على النوعية وتدخلان على الجملتين الاسمية والفعلية تقول
ازيد قايم واقام زيد وكذا اهل لكن دخولهما على الفعلية اولى واكثر
لان الاستفهام بالفعل اولى **ولو للشرط فى الماضى** اى لو لتعليق حصول
مضمون الجزاء على حصول مضمون الشرط فى الماضى مع القطع بعدم حصول
الشرط حتى يحصل القطع بامتناع حصول الجزاء نحو لو جئتنى لاكرمتك وزعم
الفراء ان لو يستعمل فى الاستقبال كان وقد يجى لو فى معنى التمنى كقولك
لو تاتينى فتحدثنى كما تقول ليتك تاتينى **واما للتفصيل ويلزمها الفاء**
اى هى لتفصيل النسب نحو اما زيد فعالم واما عمرو فجاهل لكن لا يلزم
فيه ذكر المتعدد كقوله تعالى فاما الذين فى قلوبهم زيغ الآية ولم يذكر بعده
اما اخرى الا انه يفهم بحسب المعنى ولكونها بمعنى الشرط لزمتها الفاء وقال

اى على ان الكلام نوع مخصوص منه

الزيغ الميل

سيبويه

كتابخانه مجلس شوراى ملى ١٣٠٣

سيبويه رحمه الله اذا قلت اما زيد فمنطلق فكانك قلت مهما يكن من شى
فزيد منطلق الا ترى ان الفاء لازمة لها **والتنوين للتمكن** اى للدلالة
على تمكنه مدخولة فى الاسمية ورسوخ قدمه منها نحو زيد رجل **والتنكير**
اى للفصل بين المعرفة والنكرة فى صه ومه وايه **والعوض فى المضاف**
من المضاف اليه فى اذ وحينئذ ومررت بكل قايما اى بكلهم واذا
لم يصلح لذى الحال ولان اوان اى اوان فعلك **والنون الثقيلة
والخفيفة فى الفعل للتاكيد** والخفيفة تقع حيث تقع فيه الثقيلة الا
فى فعل الاثنين وفعل جماعة المونث تقول اضربن واضربن واضربن
واضربن واضربن واضربن وتقول اضربان واضربنان ولا تقول
اضربان واضربنان الا عند يونس رحمه الله لان المدة التى قبلها بمنزلة
حرف ويعضده قراءة من قرا ومحياى واعلم انه لا يوكد بها الا الفعل
المستقبل الطلبى وذلك ما كان جوابا للقسم كقولك بالله لافعلن
او امرا نحو اضربن او نهيا نحو لا تخرجن او استفهاما نحو هل تذهبن
او عرضا نحو الا تنزلن او تمنيا نحو ليتك تخرجن وليكن هذا آخر ما اوردناه ايرادا
فى شرح مختصر الارشاد وقد تيسر الفراغ من تسويده فى عاشر شهر شعبان سنه ٩٠٠
بمدينه سبزوار بخانقاه شيخ بابا على الخوشمردان
كاتبه محمد بن على المطهر اصلح الله حاله
ونور بحقائق معرفة باله

لمناسبة التاكيد معنى

اى القسم فى حكم الطلب فتدبر

اى معناه بعض اى ديار

اللهم اغفر لصاحبه ولمالكه ولمن نظر فيه وقاريه وللمومنين والمومنات ولجميع المسلمين برحمتك يا ارحم الراحمين وصلى الله على محمد وآله اجمعين

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

١ ٢ ٣ ٤ ٥ ٦ ٧ ٨ ٩ ١٠ ١١ ١٢ ١٣ ١٤

١٥ ١٦ ١٧ ١٨ ١٩ ٢٠ ٢١ ٢٢ ٢٣ ٢٤ ٢٥

٢٦ ٢٧ ٢٨ ٢٩ ٣٠ ٣١ ٣٢ ٣٣ ٣٤ ٣٥

٣٦ [illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

جون آفتاب بحمل رود و هشرده روز نکذرد و نیسان در آید مانی یکروز که نیسان باشد

ذرک نامه

دربن وقت حاضر آمد بمحکمهٔ قضاء بروار حماها الله تعالی عن الاخطار
نزد عالیجناب شریعت شعار حکمت دثار اقضی آثار قاضی الاسلام
مبیّن الحلال و الحرام خواجه محمد بن فلان بن فلان رازی و با
خود حاضر کرد اینه امیرزاده اعظم امیر فلان ابن الامیر الکبیر افتخار
الامراء فی الزمان امیر فلان و دعوی کرد این حاضر آمده هذا
برین حاضر آورده شده هذا با خودش بمحضر من المدعا علیه
بین یدیه فی محکمته درحالتی که این مدعی وکیل بود از قبل خواجه
فلان بن فلان بن فلان و وکالة مطلقهٔ عامهٔ صحیحه شرعیهٔ این
وکیل مذکور از قبل موکلهٔ او در محکمهٔ مذکوره نزد همین جناب قاضی
اسلام مذکور بگواهی خواجه فلان بن فلان بن فلان و بگواهی
خواجه فلان بن فلان بن فلان ثابت و محکوم بها شده بود و حکم
بصحة آن اتصال یافته بود مضمون دعوی او آنکه یکنفر غلام

سندی

سندی بزارنک کشاده ابروی میانه بالا یک دندان بیش او شکسته افتاده درسن بلوغ
سالگی تخمینا کوش رایه است حق و ملک موکل مذکور منست و در تصرف این مخصم بغیر حق
و خلاف شرع است و برو واجبست که بتصرف من بازگذارد تا من بوکالت تصرف
نمایم تا حق بمستحق رسد بعد از تمامی دعوی و شرایط صحت این جواب دعوی مدعی مذکور
هذا از مدعا علیه مذکور هذا برسیده شد انکار معتبر شرعی کرد از مدعی مذکور هذا
بینهٔ عادله طلب کرده شد حاضر کرد اینه مدعی مذکور هذا هم درین محکمهٔ مذکوره نزد
همین جناب قاضی اسلام مرافع الیه دو نفر مرد حسن مقبول الشهاده را و هما خواجه
فلان بن فلان و خواجه فلان بن فلان مزینانی را و این شاهدان مذکوران هر
یک جدا جدا متفق اللفظ و المعنی عقیب استماعهما هذه الدعوی المذکورة و الانکار
من المدعا علیه و الاستشهاد منهما فی وجه المتخاصمین شهادت باقامت رسانیدند
و لفظ شهادت هریک ازین شاهدان مذکوران چنین بود که گواهم و گواهی میدهم که
این غلام مشار الیه حق و ملک فلان بن فلان که موکل این مدعی مذکور هذا است و در تصرف
مدعا علیه هذا بغیر حق و خلاف شرع است و برو واجبست که بتصرف این مدعی مذکور هذا
بازگذارد تا او بوکاله تصرف نماید تا حق بمستحق رسیده باشد چون گواهی ایشان تمام
و شرعی بود و مسموع افتاد و بعد الاستخارة من الله تعالی و التعدیل و التزکیه للشاهدین
المذکورین و عجز المدعا علیه عن الدفع و الجرح جناب قاضی اسلام مذکور با تماس مدعی
مذکور بعد از آنکه فلان بن فلان مذکور را سوگند داده شد بأسماء الله تعالی و صفاته که این
گواهی که دادم راست گفتم و خلاف نگفتم حکم راند فی وجه المتخاصمین بگواهی گواهان
مذکوران حکم کرد بثبوت مدعا مدعی مذکور هذا و فرمود که این غلام مشار الیه را مدعا علیه
مذکور هذا تسلیم مدعی مذکور هذا نماید و بعد ازآن بابایع مشهور خود رجوع نماید و بایع او بایع

اقرار کردند و اعتراف معتبر شرعی نمودند فلان بن فلان بن فلان و فلان بن فلان
بن فلان که دادنی دارند وحی باید داد ایشان بطریق بکوجودی و ضمانیت
یکدیگر بامر یکدیگر بفلان بن فلان بن فلان مبلغ کذا دینی لازم الادا
و حقی واجب القضا مقرر آنکه عند المطالبه باو رسانند و سیم عدد نکو ید
و ایضا باجارت گرفت مقر مذکور بنفس مقر لهما مذکوران را جهت محافظت
نمودن یک عدد خشک کنده آبغتی سه ذرع طولا و یکذرع دیگری عرضا سرها
ریسمان کبود بافته مشار الیه از این تاریخ که مذکور خواهد شد هر روز مبلغ
یکدینار از جنس عدلی موصوف مذکور و مقر لهما مذکوران نفس خود را باجارت
دادند و ملتزم محافظت موجر مذکور شدند اجارت و استجاری صحیح شرعی
و مقر لهما مذکوران ذمه مقر مذکور را از دعوی کذب در این اقرار و از
دعوی فساد اجارت مذکوره بری گردانیدند و ابرا کردند و نیز الموده
بودار انکه معنی ابرا و ارشته بودند و مقر مذکور ایشان را در این اقرار
تصدیق نمود و این ابرا را مشافهة قبول کرد و کان ذلک فی تاریخ فلان

العالم الفاضل الکامل قدوة العارفین
صفوة المحققین ادام الله ظله
[illegible]
وارث علوم الانبیاء [illegible]
کاشف الاسرار الالهیة
عمدة المدرسین و الافاضل [illegible]
[illegible]

این وثیقه صحیحه و صحیفه شرعیه مبنی و مخبرست از انکه بخرید للجله من خالص مال جناب سیادت
مآب فضایل مناب عمدة المشایخ العظام قدوة الفضلا بین الانام من فاق البریة
بانواع الافضال و العنایات و اصناف الاجلال و السعادات
جلت مآثره من ان یحیط به فهم البریة او غایات اوهام الممنوح باصناف العنایة من الله الودود
امیر سعد الملة و الدین محمود ابن عالیجناب سیادت مآب نقابت پناه شیخ الاسلام و ملجأ الانام
حامی اصحاب الطاعات و ارباب الحسنات حاوی قاطبة الاخلاق و الکمالات و لیس من الله بمستنکر
ان یجمع العالم فی واحد الذی اختص بمواهب الملک ذی المنن الشیخ عماد الدین حسن ابن الحضرت
الشیخ الکبیر الاعظم الاعلم افتخار المشایخ فی العالم جامع الفروع و الاصول مجمع المعقول و المنقول
قدوة الزهاد و المتورعین ناصح الملوک و السلاطین المستریح الی جوار رحمة الله الدیان الشیخ علاء الملة
و الشریعة و التقوی و الدین بابا علی الخویش[illegible] مد الله تعالی ظلال معالیهما و رحم اسلافهما العظام از فلان
بن فلان و این بایع مذکور بدین جناب مشتری مذکور فروخت ذالکه نمود که حق و ملک او بود و در تحت
تصرف مالکانه او خود داشت الی یوم هذه المبایعة الشرعیة خالیا عن حق الغیر و عما یمنع جواز البیع و لزومه
همگی و تمامی مزرعه [illegible] سومه فلان از توابع فلان از بلوک فلان من اعمال ولایت سبزوار محدود و بدین حدود
و حدود اربعه را معین سازد بجمیع حقوق و منصافات و منسوبات و توابع و لواحق آن از اراضی خیار
و وسط و دون و اشجار مثمره و غیر مثمره و ابار و انهار و المعاطن و مرجه شرعا و عرفا و عادة از این مبیع
مذکور دانند و شمرند من القلیل و الکثیر و الکبیر و العظیم حد ام لم یحد ذکر ام لم یذکر بین ام لم یبین سمی ام لم
یسم وصف ام لم یوصف سوی المستثنیات الشرعیة من المساجد و المقابر و طرق العامة و غیر ذلک
صفقة واحدة و دفعة متحده بمبلغ کذا بیع و شرای صحیح شرعی جامع شرایط صحة عقد بیع در آن مر علی بیع السلم
السلم مشتمل بر ایجاب و قبول و قبض و اقباض و معرفه [illegible] خالیا عن الشروط المفسدة للبیع و عاریا
عن المعانی المبطلة له لا علی سبیل الرهن و الهبه و التلجئه و المواعده و المواضعه و الاکراه و الغبن الفاحش بیع الغرور
بل بیع [illegible] [illegible] جناب مشتری مذکور [illegible] محدود [illegible] بایع مذکور [illegible]
و بایع مذکور قبض کرد [illegible] مبلغ مذکور [illegible] اعتراف معتبر شرعی [illegible]
مذکور تسلیم کرد [illegible] مشتری مذکور [illegible] مبیع مذکور [illegible] موصوف
آن [illegible] محدود [illegible] کرده بودند [illegible]
حاصل [illegible] علی البایع المذکور [illegible] البیع شرعا [illegible] مذکور [illegible] مشتری مذکور [illegible]
دعوی [illegible] دعوی [illegible] دعوی [illegible] کردانید [illegible]
[illegible] مشتری مذکور [illegible] دعوی [illegible]
[illegible] مذکور [illegible] اسهاد [illegible]

ف ک ث س ک ق ۲ ص ک

تمامی یکسهم کامل شایع از مجموع سه سهم قطعهٔ باغی مشجر در مزرعهٔ فلان از بلوک فلان
از توابع دار السلطنه سبزوار و این قطعهٔ باغ محدود میشود بدین حدود
و این قطعه باغ که محدود شد آبخورست از قنات مزرعهٔ مذکوره که مدار آن علی
الادوار بر بیست و پنج سهم دایرست و از آن جمله یکسهم تعلق بدین
محدود مذکور دارد که شرب آنست صفقة واحدة و دفعة متحدة
عشیو کدرا

ص ا د ق

الحمد لله مالک الاملاک و رافع الافلاک الذی تحت
تصرفه من السمک الی السماک و تحدید ذاته خارج عن
حد الادراک والصلوة والسلام علی رسوله المشرف
بتشریف لولاک و علی اله المعصومین عن شرک الاشراک

[illegible]

کتابخانهٔ
مجلس شورای ملی

خانهٔ
شورای
لامی